

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الإجتماعية

قسم الإجتماع

موضوع البحث

المرجعية الثقافية من خلال الصحافة

المكتوبة

دراسة سوسيوثقافية لعينة من الصحف الخاصة في فترة التعددية
الحزبية

تحت إشراف:

د. عبد الغني مغربي

رسالة ماجيستر من إعداد

الطالبة: حسينة بوعدة

السنة الجامعية : 2000 – 2001.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى والدي الكريمين
إلى كل من قدم لي يد المساعدة
إلى كل من يعترف بالقيمة المقدسة للعلم.

كلمة شكر

أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة، و أخص بالذكر أستاذي المشرف د: عبد الغني مغربي على نصائحه و توجيهاته، كما لا أنسى أن أشكر كل من :

- السيد طويل أحمد
- لمجد نجية
- لقرع حميدة.

" فوق كل ذي علم عليم "

سورة يوسف الآية 76.

الفهرس

مدخل

- الفصل الأول : المقاربة المنهجية.....1
- I – أسباب إختيار الموضوع و الهدف منه2
- II – الإشكالية.....4
- III – الفرضيات.....6
- IV – تحديد المفاهيم7
- V – بناء المتغيرات.....11
- VI- تقنيات البحث.....12
- VII- النظريات المستعملة23
- VIII- صعوبات البحث.....26

الباب الأول : الدراسة النظرية

الفصل الأول: سوسولوجية الثقافة و الإتصال

- مقدمة.....29
- I- الدراسات السابقة.....30
- II- المرجعية الثقافية :32
1. دور المرجعية الثقافية في بناء الشخصية الأساسية للمجتمع.....32
2. علاقة المرجعية الثقافية بالإيديولوجيا32
3. أقسام المرجعية الثقافية (الدين، اللغة، التاريخ)33
- III – الجماعات الإجتماعية39
1. مميزاتها و طرق تكونها42
2. الجماعة الإجتماعية كمصدر للقيم44
3. الجماعة الإجتماعية كمصدر للتصور و الإدراك.....45
4. صراع الجماعات الإجتماعية.....47

50.....	IV – الإتصال الجمعي.....
52.....	1. عملية الإتصال الجمعي.....
55.....	2. الصحافة المكتوبة.....
55.....	أ- الظروف التاريخية لظهورها.....
56.....	ب- وظيفتها.....
56.....	ج- علاقتها بالمجتمع.....
57.....	* دور الصحافة المكتوبة في التنشئة الإجتماعية.....
59.....	* الصحافة المكتوبة كإنتاج سوسيوثقافي.....
64.....	ملخص.....

الفصل الثاني: التكون التاريخي للثقافة

و الصراع الثقافي في الجزائر

66.....	- مقدمة.....
67.....	I- مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي.....
70.....	II- الفتح الإسلامي و التحول النوعي.....
74.....	III- الإستعمار الفرنسي و التغيرات الثقافية.....
74.....	1. السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر.....
78.....	2. دورها في التغير و الصراع الإجتماعي.....
81.....	IV- مرحلة الإستقلال.....
81.....	1. فترة الحزب الواحد.....
88.....	أ. السياسة الإقتصادية.....
83.....	ب. السياسة الثقافية.....
87.....	ج. صراع النخب.....
88.....	د. الصراع الإجتماعي.....
89.....	2. فترة التعددية السياسية و الإعلامية.....
89.....	أ. ظهور النظام الحزبي التعددي.....
90.....	ب. التعددية الإعلامية.....
91.....	ج. التعدد الجمعي.....

- 93.....ملخص -
94.....خاتمة الباب الأول -

الباب الثاني: الدراسة الميدانية

- 96.....مقدمة -
97.....I-عرض الجداول و النتائج.....
123.....II-تحليل محتوى الجرائد.....
123.....1 الدين (دين/دولة+سياسة، دين/مجتمع)
142.....2 اللغة (العربية، الفرنسية، الأمازيغية)
157.....3 التاريخ(التاريخ كمفهوم عام، الإرث التاريخي، المراحل التاريخية)
171.....III – تحليل محتوى مقابلات الجرائد.....
193.....IV – الإستنتاج العام.....
194.....- الخاتمة
196.....- بيبلوغرافيا تحليلية
- الملحق.

الملحق

دليل المقابلة

أنا طالبة في معهد علم الاجتماع أحضر رسالة في الماجيستر "المرجعية الثقافية للمجتمع الجزائري من خلال الصحافة المكتوبة"، أطلب من حضرتكم الإجابة على هذه الأسئلة المفتوحة بكل صدق. علما أنّها تستعمل فقط لأعراض علمية و شكرا.

س1

- أ- المستوى التعليمي
- ب- لغة التعليم
- ج- لغة الكتابة
- د- اللّغات الأخرى التي تعرفها
- هـ- اسم الجريدة التي تعمل فيها
- و- اسم الجريدة أو الجرائد التي تتعامل معها
- ي- الجرائد التي تطلع عليها أكثر.

س2: ما هي أهم التوجهات الفكرية و الثقافية الموجودة في الصحافة المكتوبة عموما، و الصحافة الخاصة على وجه التحديد؟

س3: هل هناك فرق من ناحية الانتماء الثقافي الإيديولوجي بين الصحافة الخاصّة من جهة و صحافة الدولة و الأحزاب و المنظمات و الجمعيات من جهة أخرى؟ و ما كمية و نوعية هذا الفرق؟

س4: هل كل الصحفيين اللّذين يعملون في الجريدة لديهم عموما نفس التوجه الثقافي، أم هناك اختلاف، و أين يكمن هذا الاختلاف؟

س5: ما هي أهم المواضيع التي تعطونها أهمية في جريدتكم و لماذا؟

س6: فيما يخص الكتابات في الجريدة عموما، هل هناك فرض لتصوّر، أم هناك نقاش و مشاركة بين الصحفيين حول المحتوى؟

س7: في ماذا تحددون "المصادر أو المرجعية الثقافية للمجتمع الجزائري"، مع العلم أنّها القاسم المشترك بين أغلبية الجزائريين؟

س8: كيف تفسرون المسألة اللّغوية و الدينية و التاريخية في الجزائر؟

س9: ما هي الأبعاد التي تعتمدون عليها في تفسيركم لهذه القضية؟

س10: ما هي الخلفيات المرجعية لهذه الأبعاد؟

س11: ما هي في رأيكم العوامل التي أدت إلى الاختلاف في مسألة المرجعية الثقافية؟

س12: هل تعتقدون أنّ لهذه المصادر الثقافية تأثير على المجتمع الجزائري و بأية كيفية؟
س13: ما تعليقكم على الخطاب الموجود في الدستور فيما يخص هذه المسألة أو ما يسمّى بالمصطلح السياسي "بثوابت الأمة".

س14: ما هي أهم الفئات الاجتماعية التي يمكن أن تلعب دورا في إثراء الثقافة الجزائرية؟
س15: ما الفرق في مستوى الإدراك و التحليل لهذه المسألة بين الصحافة الحزبية و صحافة الدولة من جهة، و الصحافة الخاصة من جهة أخرى؟

س16: نرجع قليلا إلى الوراء، و في فترة النظام الأحادي، هل هذا التضارب في هذه المسألة كان ينشر على مستوى الصحف و بأي كيفية؟

س17: على طول فترة التعددية الحزبية و الإعلامية، هل هناك تغير في مستوى الخطاب المتعلق بهذه القضية؟ بأية كيفية؟ لماذا؟

س18: ما هي آفاق المرجعية الثقافية للمجتمع الجزائري في ظل الدخول في اقتصاد السوق و العولمة؟

س19: هل الجانب الحالي التجاري يلعب دورا في توجيه و حتى تغيير الخط الثقافي الإيديولوجي للجريدة؟ كيف؟

س20: كيف يمكن لوسائل الإعلام و الاتصال عموما، و الصحافة المكتوبة الخاصة على وجه التحديد أن تساهم في بناء مشروع وطني حضاري في ظل الاختلاف الذي يصل إلى الصراع و المواجهة، و في ظل دخول وسائل إعلامية أجنبية؟

س21: ما تعليقك على المفاهيم الآتية:

- الهوية الثقافية، الأمة الجزائرية، اللائكية، الاختلافات الثقافية، التكامل الثقافي، الأمازيغية، العروبة، الإنتماء الثقافي و الحضاري.

الشخصيات التالية: ماسينيسا، يوغرطة، طارق بن زياد، الكاهنة، عقبة بن نافع، كسيلة، الأمير عبد القادر، عبد الحميد بن باديس، محمد بوضياف، عبّان رمضان، آيت أحمد، فرحات عباس.

س22: تعريف الجريدة و القيم التي تركز عليها.

مدخل:

يندرج هذا البحث ضمن مساهمة متواضعة لدراسة إشكالية الهوية الثقافية و بالضبط المرجعية الثقافية ضمن الحقل الإعلامي من حيث أنه أداة يمكن بواسطتها الكشف عن مختلف التمثلات و الدلالات التي تقدمها الصحف لهذه المسألة إنطلاقا من موقعها و وظيفتها في الحقل الاجتماعي العام و بالتالي فهم مشكلات الثقافة في الجزائر تبعا لتوجه كل جريدة.

و عليه وضعنا مخطط بحث إجمالي يستند إلى دعائم منهجية و إبستمولوجية. في الفصل الأول تطرقنا إلى أهم العوامل الموضوعية و الذاتية التي أدت بنا إلى إختيار موضوع البحث، ثم إنتقلنا إلى معالجة الإشكالية و التساؤلات المركزية لنتبعها بالفرضيات و تحديد المفاهيم و بناء المتغيرات، بعدها قمنا بعرض دليل التقنيات و النظريات المستعملة لنهي هذا الفصل بالصعوبات التي واجهناها.

أما الباب الأول و في فصله الأول فقد عرضنا بعض الدراسات التي تهم موضوع بحثنا، ثم قمنا بتفسير مختلف العناصر المكوّنة للأرضية المفاهيمية، و هذا بغية تكوين إطار نظري مرجعي معرفي قادر على تحريك و توجيه و إثراء مختلف الحقائق الموضوعية المتعلقة بالهوية الثقافية في الجزائر.

في الفصل الثاني عرضنا مسألة التشكل التاريخي للثقافة الجزائرية، لكن ليس من ناحية سرد و وصف الحقائق التاريخية، بل من الجانب الذي يتخذ من الأسباب و العوامل أرضية له كما يرى في ذلك توكفيل (1)، حيث تكمن أهمية هذا الفصل في أنه يقدم مختلف المعطيات و الحقائق و الإشكالات و التي تدخل بصفة مباشرة في تحليلنا للنتائج الميدانية.

لنأتي إلى الباب الثاني المتعلق بالجانب الميداني و الذي يحتوي على عرض الجداول الترتيبية للدلالات و النتائج المتحصل عليها وفق معيار العلاقة بالتضاد، لنقوم بعد ذلك بتفسير هذه النتائج اعتمادا على النموذج النظري التحليلي و الذي يعتمد على المقارنة، لننتهي بإثبات أو رفض صحة الفرضيات، أخيرا نسج علاقة داخلية تربط بين مختلف عناصر بحثنا.

إنّ دراستنا هذه التي تركز على العلاقة بين المجال الإعلامي الصحفي و الحقل الثقافي الإيديولوجي تدخل في سياق ما يسمى بالميكروسوسيولوجيا و التي هي أساس الماكروسوسيولوجيا من حيث أن الصحف تقدم نماذج و أشكال معرفية و إدراكية للثقافة الجزائرية و التي نجدها في الإطار العام الشامل للعلاقات الاجتماعية في قلبها التنظيمي المؤسستي.

(1) Alexis de TOCQUE VILLE: L'ancien Régime et la révolution, paris, Guallinard, 1964.

المقاربة المنهجية العامة

- أسباب إختيار الموضوع و الهدف منه
- الإشكالية
- الفرضيات
- تحديد المفاهيم
- بناء المتغيرات
- مناهج و تقنيات البحث
- النظريات المستعملة
- صعوبات البحث.

I- أسباب إختيار الموضوع و الهدف منه:

لم تأتي عملية إختيار موضوع البحث بطريقة إعتباطية، إنَّما جاءت كنتيجة لمجموعة من العوامل و الأسباب المختلفة، و يمكن تصنيفها إلى نوعين.

1- أسباب ذاتية:

تتعلق أكثر بميولات و إختصاص الباحثة في مثل هذا النوع من المواضيع، من حيث الأهمية التي يمكن أن تثري معارفها و تطلعاتها، فمواضيع الإعلام و الإتصال، الثقافة، المعرفة، الإدراك، التكون الإجتماعي و التاريخي تمثل بالنسبة لها مجال خصب و حيوي من حيث أنه يقدم مواقف إستيمولوجية و منهجية يمكن من خلالها التعرف على مختلف الظواهر الإجتماعية الأخرى.

2- أسباب موضوعية:

إنَّ الأهمية التي يحتلها الموضوع في مختلف العلوم الاجتماعية عموما و علم الاجتماع خصوصا يعتبر سببا رئيسيا موضوعيا، ذلك لأن ميدان الثقافة و الإتصال يعتبر مجالا حساسا من ناحية التعامل معه، خاصة و أنه كثيرا ما يفسر و يستعمل بناء على تصورات سياسية، مع أنَّ الأصل أن تتم الدراسات في حقول ثقافية يؤطرها مثقفون بأبحاث علمية مؤسسة، خاصة في الوقت الذي يشهد فيه المجمع الجزائري تغيرات اجتماعية سريعة من جهة و صراع مباشر بين مختلف الجماعات و التوجهات الثقافية و الإيديولوجية و السياسية و التي لا زالت على قيد التساؤلات في كثير من الدراسات.

من هنا تأتي هذه الدراسة لتثير إشكالات و أطروحات تهدف إلى ما يلي:

بناء نموذج تحليلي و تركيبتي تبرز من خلاله العلاقة السببية سواء الدائرية منها أم الوظيفية بين الصحافة و المرجعية الثقافية من حيث أنهما بنيات سوسيو- ثقافية تكملان بعضهما البعض، كما تستهدف إلى تشكيل إطار سوسيو معرفي للمجتمع الجزائري مبرزين في ذلك عملية إعادة الإنتاج في طابعها الجدلي و العام.

II- الإشكالية:

يعتبر الحقل الثقافي من أوسع الحقول وأكثرها تشعبا، فعلى أساسها تبنى الهوية الثقافية للمجتمعات و التي تعتبر كعامل توحيد و دمج لأفراد المجتمع، كما تقوم بتمييزهم عن المجتمعات الأخرى (1).

إنّ الهوية الثقافية مرتبطة بالسلوكات و الأفكار و التعابير الاجتماعية و الثقافية التي هي نتاج معطيات الإتصال الذي يتم بين مختلف الجماعات الإجتماعية المكوّنة للمجتمع و المجتمعات الخارجية عبر السيرورة التاريخية.

إنّ تفكيكنا لعناصر الهوية و ربطها بالمجتمع الذي تنتمي إليه يجعلنا نميز بين نوعين من المركبات الثقافية، فهناك ما يعرف بالخصوصيات الثقافية في نفس المجتمع و التي تختلف من منطقة لأخرى و هذا ما يسمى بالثقافة المحلية أو الفرعية، أمّا النوع الثاني فهو ما يعرف بالمرجعية أو المصادر الثقافية للمجتمع التي هي عبارة عن مجموعة من المبادئ و الركائز الثقافية الكبرى التي يشترك فيها أفراد المجتمع و توحده، و قد تشكلت عبر حوادث و مراحل تاريخية كبرى و عبر جدلية التكوين الاجتماعي و الثقافي في إطار بنيات معينة، كما تدخل في بناء الذاكرة الجماعية للمجتمع و تحدد التصورات و الإدراكات و التمثلات لمختلف الظواهر، كما تدخل بصفة رئيسية في بناء الشخصية الأساسية للمجتمع و تحديد مشروعة و مصيره.

إنّ دراستنا للمجتمع الجزائري من حيث تكوين بنياته خاصة الثقافية و الإيديولوجية منها تجعلنا نهتم بالمرجعية الثقافية لهذا المجتمع و التي يمكن تحديدها في: الدين -اللغة- التاريخ، فدراسة هذه القيم سيتلزم الرجوع إلى المراحل الكبرى التي مرّ بها المجتمع الجزائري و تفسيرها وفق معطيات ثقافية، سياسية، إجتماعية، إقتصادية... الخ في إطارها الوظيفي و الأهم من هذا في إطارها الجدلي.

مما لا شك فيه أنّ هذه القيم الثقافية و المعرفية أصبحت موضوع نقاش و إختلاف و صراع عبر مختلف مؤسسات و تنظيمات و فئات المجتمع و هذا مرده خصوصا إلى الصدمة الثقافية التي تعرض لها المجتمع الجزائري أثناء الإحتلال الفرنسي من محاولات طمس الثقافة الوطنية و التشكيك فيها و خلق نزاعات قبلية و إثنية، زد على ذلك ما ورثناه من مجتمع ما بعد الموحدين من ركود و انعدام الفاعلية الثقافية في الوسط الاجتماعي (1).

(1) برهان غليون: مجتمع النخبة، تونس، دار البراق للنشر 1989، ط2.

(2) Voir Malek Bennabi : le problème des idées dans le monde musulman El-Bay'ynate - Alger 1990.

إنّ فهم و إدراك هذه العناصر المكوّنة للمرجعية الثقافية مرتبط بالبنيات المعرفية و الأكثر من هذا الإيديولوجية التي يسيرها صراع الجماعات الاجتماعية و النخب، و قد تترجم هذا الأخير (الصراع) في مختلف التنظيمات السياسية و الثقافية و الإعلامية و منها الصحافة المكتوبة، التي تعتبر من أبرز وسائل الإتصال الجمعي و التي من خلالها يمكن الإطلاع على مختلف المعلومات و التوجهات و الآراء (1). حيث مع ظهور التعددية الحزبية و الإعلامية في الجزائر بدأ يظهر هذا الإختلاف حول هذا الموضوع بصفة علانية وصل إلى درجة الصراع الحاد و التصادم بين الجرائد خاصة الخاصة منها.

لهذا و انطلاقا من كون الصحفيين يختلفون من حيث انتماءاتهم الثقافية و الإيديولوجية... الخ فهم يظهرون ذلك و يفسرونه في كتابتهم الصحفية و بالتالي فالأشكال المطروح:

كيف يتم فهم و إدراك هذه المصادر الثقافية ؟ بمعنى آخر ما هي أهم الرموز و المفاهيم المرتبطة بهذه الأخيرة لدى كل جريدة، و هل لهذه الإرتباطات تفسيرات ثقافية، إيديولوجية تكونت تاريخيا؟

هل للوضع السياسي العام بعد 1992 دورا في تغيير لهجة الخطاب المستعمل في الصحف فيما يخص إشكالية الدين – اللغة – التاريخ؟

(1) ROLAND CAYROL : La presse écrite et Audio-Visuel – PARIS – puf - 1973.

III- الفرضيات:

الفرضية العامة:

الإختلاف في المرجعيات الثقافية و الإيديولوجية و التغيرات السياسية حددت إدراك الجرائد للمصادر الثقافية.

الفرضية الأولى:

بصفة عامة تعطي الجرائد ذات التوجه العروبي و الإسلامي بعدا حضاريا و قدسيا لقضية الإسلام – اللغة العربية و التاريخ في توجه معين، عكس الجرائد ذات التوجه العلماني التي ترى في الأنكية – اللغة الأمازيغية – اللغة الفرنسية، التاريخ في توجه معين الواقع العصري و الشرعي.

الفرضية الثانية:

التغيرات السياسية ما بين الفترتين (1989-1992/1992-1998) أدت إلى تغير نسبي للخطاب في هذه الجرائد.

IV- تحديد المفاهيم:

1) المرجعية الثقافية:

إنّ التحديد الإستمولوجي الموضوعي لهذا المفهوم يجعلنا نأخذ بعين الإعتبار تعريف الثقافة و خصائصها و مركباتها.

يرى مالمينوفسكي بأنّ "كل مجتمع يتميز و ينفرد عن الآخرين بثقافة أصلية و فريدة...، و كل ثقافة تشكل الكل المتناسق، و أي عنصر لا يمكن فهمه إلاّ من خلال هذا الكل" (1).

إنّ منطق هذه المقولة يبرز لنا حقيقة أنثروبولوجية و موضوعية مفادها أنّ الثقافة هي السمة البارزة للمجتمعات الإنسانية، فهي بإعتبارها مجموعة من الرموز و التعابير التي تترجم في القيم و المعايير و طريقة التفكير "تخلق توحيد الذات و الموضوع و بالتالي الممارسة و التوجهات و العواطف و الرموز المختلفة" (2) ممّا يفسر بأنها تتعدى من السياق الاجتماعي المكوّن لها.

يعتبر مفهوم الثقافة من المفاهيم الأكثر إهتماما لدى المفكرين و الباحثين في مختلف مجالات العلوم الإنسانية خاصة علم الاجتماع الثقافي و علم النفس الاجتماعي. لقد جزء أدوار سابير الثقافة إلى: (1) أي عنصر موروث اجتماعيا، (2) أي فكرة مثالية أو تقليدية إلى حد ما تقوم على قدر معقول من الخبرات و المعلومات، (3) الإتجاهات العامة و وجهات النظر عن الحياة و المظاهر الحضارية التي تعطي لشعب ما مكانة في العالم (3). كما حدد الباحث "هر سكوفيتز" الثقافة على أنّها: (1) عالمية من حيث أنّها إمتلاك إنساني، مستقرة و لكن كذلك ديناميكية و تظهر التغيرات المتواصلة و الثابتة، (3) تملك و في إطار واسع محدد سيرة حياتنا لكن نادرا ما تفرض على تفكيرنا الواعي(4).

(1) J-P,cot et J-P, Mounier, pour une sociologie politique, Paris, ed du seuil, 1974, TI, P72.

(2) برهان غليون: مجتمع النخبة، تونس، دار البراق للنشر 1989، ط2. ص96.

(3) إيكه هو لتكراس: قاموس الأنثريولوجيا و الفلكلور، تر: د/محمد الجوهري و د/حسن الشامي، القاهرة، دار المعارف 1979، ص143.

(4) M.J.HERSKOVITZ : les bases de l'anthropologie culturelle Tr, François Vandon, Paris, payot, 1952, p7.

و في هذا الإطار يرى مالك بن نبي الثقافة "على أنها مجموعة من الصفات الخلفية و القيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته و تصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي يولد فيه (1)، و يدخل رأي هريرت ماركوز في هذا الصنف، فهو يرى فيها الجانب التجريدي عكس الحضارة التي تمثل الجانب المادي العملي (2).

من هنا و كما رأى د. عبد الغني مغربي فإنّ الثقافة حدث موضوعي (3) تستوجب دراستها الأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف و المعطيات السياسية، الاقتصادية، البيئية... الخ أي دراستها في إطارها الكلي، و هذا بتحديد و بناء العلاقات التي تربط هذه المعطيات وفق جدلية و سيرورة تاريخية.

من خلال هذا العرض و إجمالاً لخصائص الثقافة يمكن القول بأنّها ظاهرة إنسانية و اجتماعية بمعنى أنّها إنتاج اجتماعي معقد تتشكل وفق ميكانيزمات و استراتيجيات معينة. يشارك فيها مختلف الأفراد من خلال احتكاكهم بالطبيعة و ببعضهم البعض لذا فهي مكتسبة زد على ذلك فهي ظاهرة تاريخية من حيث تراكم السلوكات و التعبيرات و الأفكار و التصورات، و يراها البنيويون الوظيفيون بأنّها تكاملية بمعنى أنّ مختلف العناصر المكونة لها مترابطة فيما بينها و تسير وفق منطق البنية.

فبدأً من السمة الثقافية حتى المركب و النموذج الثقافي نلاحظ ذلك التداخل و تلك العلاقة الاحتوائية التي تسير الثقافة، و أخيراً يمكن القول بأنّها متغيرة لا من حيث جوهرها، و لكن من حيث قابليتها للاستمرار و التأقلم مع مختلف التغيرات و الإكتشافات و الاختراعات التي تشهدتها الحقول الاقتصادية و العلمية و التقنية... الخ.

تقوم الثقافة أساساً بربط أفراد الجماعة و منها يتم بناء الحقول الثقافية التي من خلالها تتعرف الجماعة على نفسها (4) و من هذا المنطلق تظهر ما يسمى بالهوية الثقافية أو الأنا الاجتماعي و الثقافي التي هي مجموعة من القيم و المعايير و التمثلات التي توحد و تشكل جماعة إجتماعية أو مجتمع، و منها يتم تحديد مسار و مصير المجتمع و علاقته بالمجتمعات الأخرى من خلال إبراز تواجده ككيان اجتماعي مستقل نسبياً عن الكيانات الاجتماعية الأخرى.

(1) مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، دمشق دار الفكر، 1981.

(2) Voir HERBERT MARCUSE : Culture et société, Tr de Gerard Billy et al, Paris ed de minuit.

(3) A.Megherbi : la culture et la personnalité Algérienne de massinissa à nos jours Alger S.N.E.D, 1986.

(4) برهان غليون: نفس المرجع.

إنّ الدراسة السوسولوجية لمفهوم الهوية الثقافية تقودنا إلى معرفة التكوين التاريخي لها "فهوية الأمة هي هوية تاريخية و التاريخ هو الذي يشكلها" (1) هذا الأخير (التشكل) ناتج عن تراكم و انتماء مختلف المظاهر الثقافية وفق قانون صراع الأجيال و صراع الجماعات الاجتماعية، هذا ما يفسر ثراء الهوية الثقافية من خلال تجدها، لكن المشكل المطروح اليوم من خلال أبحاث و مواقف عدّة مفكرين هو:

ما هي حدود تجدد الهوية الثقافية لأي مجتمع؟

إنّ الإجابة على هذا السؤال يقودنا إلى معرفة أقسام و مركبات الهوية الثقافية و هذا من خلال تصنيفها وفق مقاييس معينة تتمثل في:

أ) المظاهر الثقافية و الفكرية الأكثر تعقيدا و بروزا في المجتمع و التي نجدها في مختلف المجتمعات الإنسانية، و هي حصيلة تركيب و تعقد مختلف السلوكات و التصورات، حيث تقوم بتوحيد شعور و فكر مجتمع معين (ما عدا بعض الاستثناءات) و تسمى بالمرجعية أو المصادر الثقافية و التي حددناها في الدين – اللغة – التاريخ.

ب) المظاهر الثقافية و المعرفية الأقل تعقيدا و تركيبا، و هي أكثر تخصصا، و تختلف من منطقة لأخرى.

(2) الإدراك:

يستعمل هذا المفهوم خاصة في مجال علم النفس الاجتماعي، و هو مرتبط أكثر بنظرية المعرفة التي نجدها مثلا عند بياجى و فيستنغر... الخ.

إنّ إدراك ظاهرة أو مفهوم ما معناه تمثيل هذا الأخير، أي إعطائه مجموعة من المواصفات التي تصفه في إطار رموز معينة، لكن الإدراك لا يقف عند هذا الحد بل يقوم بعملية التقيئة و التصنيف و التنظيم ليصل إلى خيارات محددة التي لا يمكن أن تتم إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار التركيبية البسيكو اجتماعية و الثقافية للفاعلين الاجتماعيين من جهة و المعطيات الخارجية و الموضوعية التي يعيشها هؤلاء في ظل النظام الاجتماعي العام. من هنا فإنّ عملية الإدراك هي تحديد لنوعية العلاقة بين الفاعلين الاجتماعيين و الموضوع المراد إدراكه.

(1) نديم البيطار: حدود الهوية القومية (نقد عام)، بيروت، دار الوحدة، 1982 ص19.

بناءً على هذا فإنّ موضوع بحثنا يقوم بعرض و تفسير مختلف الأوصاف المرتبطة
بمسألة: الدين-اللغة-التاريخ. لدى كل جريدة و يبرز أهم العوامل المشعبة و المترابطة
التي تبني عملية الفهم و الإدراك، أي ربط الإنتاج الإدراكي بالمحيط الاجتماعي الواسع.

(3) الصحافة الخاصة:

مجموعة من الجرائد و الصحف المستقلة ماليا عن الدولة، و غير تابعة رسمياً
(اللسان الناطق الرسمي) للجمعيات أو الأحزاب السياسية و المنظمات، لكن هذا لا يمنع
تبعيتها الثقافية و المعرفية و الإيديولوجية لهذه التنظيمات، و قد حددناها في الجرائد التالية:
الشروق العربي، البلاغ، العالم السياسي، لومتان.

V- بناء المتغيرات:

نظرا لأهمية المتغيرات في بناء موضوع البحث السوسولوجي، فقد إرتأينا أن نقدم تصويرا واضحا لنوعية العلاقات الموجودة بين مختلف المتغيرات من خلال تكوين المؤشرات التي تسمح لنا بالتقرب أكثر فأكثر من الواقع المدروس.

بصفة عامة هناك علاقة سببية بين المتغير المستقل و المتغير التابع، ففي الفرضية الأولى نلاحظ ذلك الترابط الموجود بين التوجه الثقافي و الإيديولوجي للجريدة (علماني، عروبي، إسلامي) و نوعية التقييم و الإدراك الذي يمكن أن تقدمه لقضية (الدين-اللغة-التاريخ).

فالمعتقدات و الخيارات و طبيعة التجربة و الظروف الموضوعية المختلفة و المتناقضة التي يحملها الصحافيون في إطار تنظيم مؤسساتي معين هي التي تولد الإختلاف و التناقض في عملية فهم هذه المسألة و بالتالي تقييمها .

أما الفرضية الثانية و التي تشكلت من متغيرين و هما كل من التغيرات السياسية العامة التي حدثت في أوائل 1992، يمكن تحديدها مثلا في حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التضيق من حرية التعبير، ظاهرة العنف، الدخول في إقتصاد السوق، العولمة... إلخ إضافة إلى المتغير الثاني أو التابع الذي يتمثل في التغير النسبي للخطاب بعد 1992 من خلال بروز عدّة مؤشرات كخفة اللهجة المستعملة مقارنة مع الفترة الأولى.

VI- مناهج و تقنيات البحث:

إنّ نجاح أو فشل أي بحث علمي مرتبط أساسا بنوعية و مكانة المنهجية المستعملة خاصة التقنيات التي لها دور كبير في تحديد الطريقة لإنجاز أي بحث علمي قصد الوصول إلى نتائج علمية، إذا لا يمكن تطبيقها عشوائيا، فطبيعة و الهدف من الموضوع هما المحددان لنوعية التقنيات.

بصفة عامة و في مختلف مراحل بحثنا إعتدنا على ما يلي:

(أ) الوصف: هي تقنية هدفها "انتاج عرض حال أكثر وفاء لمواصفات الموضوع أو الظاهرة المدروسة" (1).

(ب) التصنيف: هي محاولة تقسيم مواصفات الظاهرة إلى مجموعات معينة و هذا بالأخذ بعين الإعتبار مجموعة من المعايير.

(ج) التفسير و المقارنة و التأويل: محاولة إستنباط العلاقات بين الظواهر و كشف طبيعتها السببية مع إستعمال المقارنة بين مختلف الفئات التي تم تصنيفها، و هذا حتى يتم وضع حدود معرفية لكل فئة، و بالتالي كشف المعنى الخفي لمختلف العلاقات التي تكوّن الظاهرة المدروسة من خلال إعادة بناء الموضوع بالطريقة السوسولوجية.

بناء على هذه المعطيات العامة و الشاملة، يمكن تقسيم بحثنا إلى مرحلتين أساسيتين.

1) مرحلة ما قبل التحقيق:

و هي المرحلة الإستطلاعية التي مكنتنا من الحصول على مجموعة من المعلومات و المعطيات و التي بواسطتها إستطعنا بناء الإشكالية و الفرضيات، و قد شملت هذه المرحلة على ما يلي:

(أ) الملاحظة: إستعملنا الملاحظة التوثيقية من خلال إطلاعنا و قراءتنا لمختلف الصحف و المجلات و الكتب و مختلف الوثائق التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوعنا.

(1) Maurice Angeres : Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, Alger, ed Casbah, 1997, p24.

(ب) المقابلة الغير موجهة: مجموعة المجاور و الأسئلة المفتوحة التي وجهناها لبعض الصحفيين و رجال الفكر و المختصين من مختلف التوجهات الفكرية. و هذا قصد إمدادنا بمختلف المعلومات و التوجيهات و الإشكالات المطروحة في الموضوع. و قد ساعدتنا على بناء الإشكالية و ضبط أسئلتها و تشكيل الفرضيات.

(2) مرحلة التحقيق:

و هي المرحلة التي تم فيها إختبار فرضياتنا، و هذا بعد اختيار العينة و قد شملت ما يلي:

(أ) اختيار عينة البحث: إنَّ مصداقية أيِّ بحث علمي تقاس بنوعية العينة المختارة، فتمثيل مجتمع البحث يجب أن يخضع لمعايير علمية تفرضها طبيعة الموضوع و بالتالي نوعية الإشكال المطروح و الفرضيات المبنية. لهذا و نظرا لأن ميدان بحثنا يدور حول الصحافة المكتوبة و بالأخص حول التوجهات الكبرى للصحافة في الجزائر في عهد التعددية الحزبية و الإعلامية فقد اخترنا عينة بحثنا استنادا إلى المقاييس التالية:

(1) الأخذ بعين الاعتبار الصحف الخاصة، فهي ظاهرة جديدة في الجزائر بعد الاستقلال.

(2) الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الثقافية و الإيديولوجية الكبرى الموجودة في الصحافة و التي تتمثل فيما يلي:

- التوجه العروبي: و هو الذي يتبنى مفهوم العروبة بمعناها الثقافي المعرفي و الأكثر من هذا الإيديولوجي، فهو حسب رأي أحد الصحفيين (*) خلاصة بين الفكر الإسلامي و الفكر العلماني. و قد اخترنا جريدة الشروق العربي كعينة لذلك.

- التوجه الإسلامي: و ينطلق من فكرة مفادها أنّ الإسلام في إطاره السلفي هو البعد الأساسي المكوّن للشخصية الجزائرية و بالتالي فهو يعترف بوحدة العالم الإسلامي التي هي أشمل من وحدة العالم العربي (*) و قد اخترنا جريدتي البلاغ و العالم السياسي.

- التوجه العلماني: إنّ اعتمادنا على مفهوم العلمانية، ليس من باب حكم القيمة، و لكن من طبيعة الفكر و مشروع المجتمع الذي يحمله هذا التوجه، حيث يعتمد على الفصل بين الدين و السياسة و يتبنى الحداثة على الشاكلة الأوروبية كمرجع أساسي للمجتمع الجزائري، و أخذنا جريدة لومتان كتمثيل لهذا التوجه.

(*) مقابلة أجريت مع مدير جريدة "الأصيل".

(*) مقابلة أجريت مع أحد نؤسسي جريدة "العالم السياسي".

3) الأخذ بعين الاعتبار عامل اللّغة باعتبار أنّ هناك صحف معربة و صحف مفرنسة، فاللغة في الصحف الجزائرية تعمل إلى حد ما – ما عدا بعض الإستثناءات – على التعبير عن فكر و إيديولوجية خط معين. مثلا: اللغة العربية بصفة عامة تدخل في إطارها الصحف ذات الفكر العروبي و الإسلامي، أما الصحف التي تتبنى المنطق العلماني فهي غالبا ما تصدر باللّغة الفرنسية.

4) الأخذ بعين الاعتبار تواجدتها في الفترات الزمنية التي حددناها لدراسة موضوعنا، ما عدا حالة استثنائية بالنسبة للشروق العربي التي لم تصدر في 1998

5) الأخذ بعين الاعتبار مدى معالجتها و نشرها لموضوع بحثنا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

6) الأخذ بعين الاعتبار مكانتها و شعبيتها عند القراء.

تعتبر كل من جريدة لومتان –العالم السياسي يومية، أمّا البلاغ و الشروق العربي فهي أسبوعية، فنحن لم نركز على كثرة الأعداد بقدر ما ركزنا على كثرة المواضيع التي تهمننا.

مثلا: كل من جريدتي الشروق العربي و البلاغ رغم أنهما أسبوعيتان فهما في عدد واحد قد تنطرق إلى عدة مواضيع تهمن بحثنا.

أما فيما يخص عينة الجرائد التي أجرينا معها المقابلة فقد اعتمدنا زيادة على عامل التوجه الثقافي و اللغة، على التسهيلات و الموافقة على إجراء المقابلة. و قد تم تحقيق ذلك مع ثمانية جرائد و هي: (*).

أ) جريدة لومتان: LE MATIN

يومية إخبارية إعلامية، تأسست في سبتمبر 1991 من طرف مجموعة من الصحافيين معظمهم كانوا يعملون في جريدة "الجزائر الجمهورية" الناطقة باللغة الفرنسية، و "الجزائر الأحداث" الناطقة بنفس اللغة يتم تمويلها من طرف شركة إتحاد صحافيي الجريدة.

من أهم القيم التي تدافع عليها: الجمهورية، الديمقراطية، الحداثة، العلمانية، محاربة الأصولية.

(* تعريف الجرائد، تم التحصل عليه أثناء المقابلة التي قمنا بها مع مدراء و رؤساء تحرير الجرائد.

(ب) جريدة لوسوار دالجيري: LE SOIR D ALGERIE

يومية وطنية إخبارية، تأسست في 05 جانفي 1990 من طرف مجموعة من الصحفيين كانوا يعملون خاصة في جريدة أورزون و وكالة الأنباء الجزائرية و قد جاء هذا التأسيس بعد صدور مرسوم في حكومة حمروش المتعلق بالصحافة، تعمل الجريدة وفق مجموعة من القيم أهمّها:

الديمقراطية، الجمهورية، التطور، لقد تم تعليقها في سنة 1996 لأسباب سياسية.

(ج) جريدة لانوفال ريببليك La nouvelle Republique

يومية إخبارية تأسست في 1 فبراير 1998 من طرف سبعة صحفيين كانوا يعملون في جريدة لومتان، متوسط سحبها على المستوى الوطني 20 ألف نسخة -الجريدة تعمل بتمويل جماعي (شركة الصحفيين)، أهم القيم المدافع عليها، الجمهورية-التطور- محاربة الأصولية.

(د) جريدة لتريبين La Tribune

يومية إخبارية تأسست في 1994، أغلب صحفييها كانوا يعملون في الجزائر الأحداث، المجاهد، تهتم بالقضايا السياسية و الاقتصادية خصوصا، أهم القيم الحداثة، العلم، رفض الأصولية.

(هـ) جريدة الشروق العربي:

تأسست في 11 ماي 1991 من طرف علي و رشيد فوضيل، أغلب صحافييها كانوا يعملون في جريدة المساء و الشعب، وصل سحبها عام 1993 إلى 325 ألف نسخة، تم تعرضها إلى ضغوطات مطبعية و التي هي في الحقيقة سياسية، أهم القيم: الدفاع عن عروبة المجتمع.

(و) جريدة الخبر:

يومية إخبارية تأسست في 23 أوت 1990، صدر العدد الأول في 11 نوفمبر 1990، بدأت العمل في بداية الأمر بـ19 صحافي، 1 كاريكاتوري، 3 تقنيين، 3 إداريين كانوا يشتغلون في صحيفة المساء، الشعب، أضواء، تعمل وفق تمويل شركة الصحفيين، السحب 170 ألف نسخة يوميا، تم تعليقها مرتين، 95، 98 لأسباب سياسية، أهم القيم: الديمقراطية، التعددية و ممارسة حرية التعبير.

(ي) جريدة العالم السياسي:

تأسست في 23 أوت 1993 كأسبوعية ثم تحوّلت إلى يومية في 02 جوان 1996 أغلب صحفييها البارزين كانوا يعملون سابقا في جريدة الشعب، المساء، البلاغ، علّقت 3 مرات لأسباب تجارية وهي سياسية في الواقع: أهم القيم: البعد الوطني الإسلامي.

ل) جريدة الأصيل :

تأسست في 1995 كانت في بداية الأمر أسبوعية ثم تحوّلت إلى يومية عام 1997، تصدر عن شركة سيرتا.كوم، معظم صحفييها كانوا يعملون في الجرائد المعربة (الشعب، المساء) أهم القيم التي تدافع عليها: قيم أول نوفمبر.

ك) جريدة البلاغ (*):

أسبوعية إخبارية تحليلية تأسست في 1991، تصدر عن شركة مساهمة الصحافيين للبلاغ، أغلب صحافييها كانوا يعملون في الشعب، المساء، علقت بعد التغيير السياسي الذي حدث في 1992 بسبب دفاعها المباشر عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ. أهم القيم: إحياء الدولة الإسلامية.

هذا فيما يخص العينة المتعلقة بالصحف، أمّا تلك المتعلقة بالفترة الزمنية فقد حددناها في مرحلتين و هذا راجع لتغير الظروف السياسية و الاقتصادية... الخ (سبق شرح هذا في بناء المتغيرات) و منه إمكانية تغير نوعية و شدة الخطاب في الصحف و لو بصفة نسبية. و تتمثل المرحلتين فيما يلي:

المرحلة الأولى: تبدأ من ظهور قانون الإعلام سنة 1989 و بداية تأسيس الجرائد الخاصة حتى نهاية 1991: حيث تم الأخذ كل من شهر: أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر من سنة 1991 كعينة لهذه الفترة، ذلك لأنّ طرح هذه القضية كان واضحا في وسائل الإعلام نتيجة الصراع الحاد بين مختلف الأحزاب السياسية و التنظيمات الأخرى خاصة بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإنتخابات البلدية و الاستعداد لانتخابات 26 ديسمبر 1991.

المرحلة الثانية: من بداية 1992 حتى 1998 و قد شملت الفترات التالية:

(تم تحديد هذه الفترات حسب المواضيع المطروحة على الساحة الوطنية)

1994 (سبتمبر-أكتوبر) المطالبة بترسيم الأمازيغية كلغة وطنية.

1996 (أكتوبر-نوفمبر) فترة مناقشة قضية تعديل الدستور في المجلس الشعبي الوطني.

1998 (مارس-أفريل) طرح مسألتي قانون الأسرة و المنظومة التربوية.

إنّ ما يميز هذه المرحلة هو اختفاء صحيفة البلاغ و كل الصحف الخاصة ذات التوجه الإسلامي، مقابل هذا ظهرت جريدة العالم السياسي التي أخذناها في المرحلة الثانية.

(*) تم الحصول على هذا التعريف من طرف أحد صحافييها.

- أمّا المواضيع التي قمنا بدراستها فهي كل ما تمس بالثقافة و الهوية و التاريخ و الدين و اللّغة، العولمة...الخ، كما استعملنا عدّة أشكال من التحرير الصحفي كالخط الافتتاحي، المقالات، المقابلات، تعليق و تحليل الخبر الرسم الكاريكاتوري...الخ.

الأعداد المستعملة في تحليل محتوى الجرائد:

(1) جريدة لومتان:

1998 (مارس-أفريل)	1996 (أكتوبر-نوفمبر)	1994 (سبتمبر-أكتوبر)	1991 (أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر)
العدد: 08-1853 مارس	العدد: 06-1422 أكتوبر	العدد: 06-819 سبتمبر	العدد: 05-14 أكتوبر
العدد: 09-1854 مارس	العدد: 10-1426 أكتوبر	العدد: 07-820 سبتمبر	العدد: 09-18 أكتوبر
العدد: 11-1856 مارس	العدد: 21-1435 أكتوبر	العدد: 15-827 سبتمبر	العدد: 19-26 أكتوبر
العدد: 19-1863 مارس	العدد: 23-1437 أكتوبر	العدد: 16-829 سبتمبر	العدد: 21-28 أكتوبر
العدد: 23-1866 مارس	العدد: 25-1439 أكتوبر	العدد: 18-829 سبتمبر	العدد: 24-31 أكتوبر
العدد: 25-1868 مارس	العدد: 28-1441 أكتوبر	العدد: 19-830 سبتمبر	العدد: 31-37 أكتوبر
العدد: 29-1871 مارس	العدد: 29-1442 أكتوبر	العدد: 21-832 سبتمبر	العدد: 02-38 نوفمبر
العدد: 01-1874 أفريل	العدد: 30-1443 أكتوبر	العدد: 22-833 سبتمبر	العدد: 03-39 نوفمبر
العدد: 05-1877 أفريل	العدد: 01-1441 نوفمبر	العدد: 23-834 سبتمبر	العدد: 11-46 نوفمبر
العدد: 06-1878 أفريل	العدد: 02-1445 نوفمبر	العدد: 03-842 أكتوبر	العدد: 14-49 نوفمبر
العدد: 07-1879 أفريل	العدد: 06-1448 نوفمبر	العدد: 06-845 أكتوبر	العدد: 19-53 نوفمبر
العدد: 08-1880 أفريل	العدد: 09-1451 نوفمبر	العدد: 08-07-876 أكتوبر	العدد: 26-59 نوفمبر
العدد: 12-1882 أفريل	العدد: 10-1452 نوفمبر	العدد: 09-847 أكتوبر	العدد: 04-66 ديسمبر
العدد: 15-1885 أفريل	العدد: 12-1453 نوفمبر	العدد: 12-850 أكتوبر	العدد: 09-70 ديسمبر
العدد: 16-1886 أفريل	العدد: 13-1454 نوفمبر	العدد: 13-851 أكتوبر	العدد: 10-71 ديسمبر
العدد: 19-1889 أفريل	العدد: 16-1457 نوفمبر	العدد: 14-852 أكتوبر	العدد: 11-72 ديسمبر
العدد: 20-1890 أفريل	العدد: 17-1458 نوفمبر	العدد: 16-853 أكتوبر	العدد: 14-13-74 ديسمبر
العدد: 22-1891 أفريل	العدد: 19-1459 نوفمبر	العدد: 24-857 أكتوبر	العدد: 17-77 ديسمبر
	العدد: 20-1460 نوفمبر	العدد: 27-860 أكتوبر	العدد: 18-78 ديسمبر
	العدد: 22-1462 نوفمبر	العدد: 29-861 أكتوبر	العدد: 22-81 ديسمبر
			العدد: 23-82 ديسمبر
			العدد: 24-83 ديسمبر

1991 (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر)	
العدد 01 : 15 أكتوبر	-
العدد 02 : 23 أكتوبر	-
العدد 03 : 30 أكتوبر	-
العدد 04 : 06 أكتوبر	-
العدد 05 : 18 أكتوبر	-
العدد 09 : 11 ديسمبر	-
العدد 10 : 18 ديسمبر	-
العدد 11 : 25 ديسمبر	-

3) جريدة الشروق العربي:

1996 (أكتوبر-نوفمبر)	1994 (سبتمبر-أكتوبر)	1991 (أكتوبر-نوفمبر- ديسمبر)
العدد: 282: 01-08 أكتوبر	العدد: 175: 13-20 سبتمبر	العدد: 23: 18-26 أكتوبر
العدد: 283: 08-15 أكتوبر	العدد: 176: 20-27 سبتمبر	العدد: 24: 27-02 نوفمبر
العدد: 284: 15-22 أكتوبر	العدد: 178: 04-11 أكتوبر	العدد: 26: 07-14 نوفمبر
العدد: 286: 29-05 نوفمبر	العدد: 180: 18-25 أكتوبر	العدد: 27: 14-21 نوفمبر
العدد: 287: 05-12 نوفمبر		العدد: 31: 12-19 نوفمبر
العدد: 258: 12-19 نوفمبر		العدد: 32: 19-26 نوفمبر

4 جريدة العالم السياسي:

1998 (مارس-أفريل)	1996 (أكتوبر-نوفمبر)	1994 (سبتمبر-أكتوبر)
العدد: 486: 07 مارس	العدد: 78: 14 أكتوبر	العدد: 46: 14-19 أكتوبر
العدد: 488: 09 مارس	العدد: 79: 15 أكتوبر	العدد: 47: 03-26 أكتوبر
العدد: 489: 10 مارس	العدد: 80: 16 أكتوبر	العدد: 48: 10-03 أكتوبر
العدد: 494: 16 مارس	العدد: 82: 19 أكتوبر	العدد: 49: 17-10 أكتوبر
العدد: 498: 21 مارس	العدد: 86: 23 أكتوبر	العدد: 50: 24-17 أكتوبر
العدد: 502: 25 مارس	العدد: 90: 28 أكتوبر	العدد: 51: 31-24 أكتوبر
العدد: 505: 29 مارس	العدد: 92: 30 أكتوبر	
العدد: 508: 01 أفريل	العدد: 93: 31 أكتوبر	
العدد: 510: 04 أفريل	العدد: 94: 01 نوفمبر	
العدد: 511: 05 أفريل	العدد: 97: 04 نوفمبر	
العدد: 521: 15 أفريل	العدد: 100: 07 نوفمبر	
العدد: 522: 16 أفريل	العدد: 106: 13 نوفمبر	
العدد: 527: 21 أفريل	العدد: 107: 14 نوفمبر	
العدد: 528: 22 أفريل	العدد: 109: 16 نوفمبر	
العدد: 536: 29 أفريل	العدد: 110: 17 نوفمبر	
	العدد: 113: 20 نوفمبر	
	العدد: 115: 22 نوفمبر	

(ب) المقابلة: لتدعيم و إثراء و إكتشاف الحقائق التي قد لا نستطيع استخراجها من الجرائد، إرتأينا استعمال تقنية المقابلة النصف موجهة مع مدراء و رؤساء تحرير الجرائد المذكورة، حيث شملت هذه التقنية مجموعة من الأسئلة و التي تمحورت حول كيفية تمثيل و فهم مسألة الدين-اللغة-التاريخ و المعطيات الفكرية و السياسية و الاجتماعية و التاريخية... الخ التي يعتمدون عليها في عملية تفسيرهم لهذه القضية زيادة على ذلك فقط طرح موضوع التغيرات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، و الثقافية التي شهدها المجتمع بعد 1988 و الأكثر من هذا منذ سنة 1992. كما تطرقنا لإشكال تفاعل الصحافة مع الوسط الاجتماعي العام بما في ذلك الحقل السياسي و الاقتصادي و في الأخير القيم التي تدافع عليها كل جريدة و المشروع العام الذي تتبناه.

(ج) تقنية تحليل المحتوى: يرى روجي ميكيلي بأن "تحليل المحتوى يقع بين مجالين إثنين و هما، من جهة اللسانيات دراسة اللغة بدون الرجوع إلى الشخص الذي قرأها أو كتبها و من جهة أخرى المضمون الذي هو تأويل المعنى الحرفي و إكتشاف المعاني الخفية و الضمنية و هذا عن طريق مفاتيح أو رموز خارج النص" (1).

إنّ تحليل محتوى أيّ إنتاج هو محاولة فهم ما يحمله هذا الأخير شكلا أو مضمونا هذا حتى يتسنى لنا معرفة و استخلاص المعاني و العلاقات الغير مكشوفة، و من هنا "تحليل المحتوى هي أداة للتعلم في مختلف أشكال الانتاجات و التي هي الآثار المعاشة للفرد و الجماعة، بفضل هذه التقنية يصبح من الممكن تشكيل العالم الذهني للفرد، للجماعة، للمجموعة..." (2).

انطلاقا من هذا يمكن القول أنّ من أهداف عملية تحليل المحتوى هي إحداث علاقة ترابطية بين محتوى النص و منتجه من مختلف النواحي، كما أنّها تبحث في التغيرات سواء من نص لآخر أو من فترة لأخرى و بالتالي يسهل علينا إقامة عملية المقارنة. من هنا تكمن ضرورة هذه التقنية في موضوع بحثنا، و قد خصصنا التحليل البنيوي و بالضبط التحليل بالتقابل كمرجع نعتمد عليه، و هذا لأن لب اشكالتنا يتمحور حول المقارنة بين مختلف الجرائد و منه كشف التضاد و الاختلاف في مفهوم المرجعية الثقافية. بحيث تتبنى هذه الطريقة عملية البحث في دلالة المعاني و مضمونها و أهم الأوصاف المرتبطة بها في إطار كشف التضاد و التناقض التي تربط مختلف المفاهيم و تمثلاتها، إذ هي تبحث في البناء النوعي للنص.

(1) Roger Muchielli : Analyse de contenu des documents et des communications 6eme ed, les ed E-S-F, 1988 p115.

(2) Maurice Angers : Idem p159.

VII - النظريات المستعملة:

تحتل النظرية في الأبحاث العلمية الاجتماعية مكانة هامة ، ذلك لأنها لب تفسير المعلومات المراد صياغتها، فالبحث العلمي لا يقف عند وصف الظاهرة و إنما يذهب إلى تفسيرها و تأويلها، و هذا بالأخذ بعين الاعتبار طبيعة الموضوع و الاشكال المطروح "فالرجوع إلى نظرية ذات علاقة في إعداد البحوث، يسمح بتوضيحها و توجيهها... فالنظرية تستخدم كمرشد في إعداد البحوث، إنها تعطي تأويلات للواقع" (1).

لذا و تماشيا مع نوعية الموضوع و الأشكال المطروح و الفرضيات المبنية فقد اعتمدنا أساسا على:

(أ) البنائية التكوينية:

و تتكون من مفهومين: البنية - التكوين، و جاءت لسد النقص في النظرية البنوية من حيث أنّ هذه الأخيرة اهتمت بالمجتمعات المسماة التقليدية و درستها خاصة من جانبها الستاتيكي و الوظيفي و الأدوار التي يقوم بها عناصر البنية وفق قانون الحتمية. إنّ نظريتنا هذه (البنائية التكوينية) زيادة على اعترافها بأنّ المجتمع مقسم إلى بنيات و هناك عوامل موضوعية تتحكم في هذه البنيات إلا أنّها اعتمدت كما يرى لوسيان غولدمان على ما يلي:

(2)

- لكل ظاهرة اجتماعية دلالة.

- هذه الدلالة هي نتيجة البنية التي تنتمي إليها الظاهرة، فلا يمكن فهمها إلا عن طريق هذه البنية.

- هذه البنيات هي نتيجة تكوين و لا يمكن فهمها و شرحها خارج هذا التكوين من هنا فالبنيات الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الاقتصادية... الخ هي من إنتاج الفاعلين الاجتماعيين و الجماعات الاجتماعية، و لا يمكن دراسة أية بنية إلا إذا رجعنا إلى تكوينها التاريخي و علاقتها مع البنيات الأخرى و أهم التغيرات التي طرأت عليها في ظل صراع الجماعات الاجتماعية. و يمكن القول "بأنّ كل ظاهرة انسانية لديها طابع تاريخي و يجب دراستها كعنصر أو مجال لسيرورة ناتجة عن سلوك مجموعة من الأشخاص" (3).

تستعمل هذه النظرية خاصة في علم الاجتماع المعرفة و من أهم روادها لوكاش، غولدمان، ابن خلدون، بيار يورديو.

(1) Maurice Angers : Ibid p96.

(2) Lucien Guoldman : Science humaine et philosophie (suivie de structuralisme génétique et création littéraire) ed, Gonthier, 1966 p154.

(3) Idem 1966 p154.

إنّ البناء السوسولوجي لموضوعنا هذا يستدعي الاعتماد على هذه النظرية من حيث أننا نحاول بناء علاقة بين بنيتي وسائل الاعلام و المنظومة الثقافية و حتى الإيديولوجية، إضافة إلى بنيات أخرى منها الاقتصادية، السياسية، الإيج و هذا في ظل ديالكتيكية تمتاز بالصراع الموجود بين مختلف الجماعات و الفاعلين الاجتماعيين و الذي هو أساسا صراع تاريخي مرتبط بمجموعة من المعطيات الداخلية و الخارجية. لذا إرتأينا أن نأخذ نموذج بيار بورديو لتفسير و تأويل موضوع بحثنا، فهو ينطلق من فكرة أساسية مفادها أن "المسألة هي أن نشرح، كيف يمكن للتكوين الاجتماعي أن يشكل و يرسخ أشكالاً للتصورات و السلوكات للفاعلين الاجتماعيين" (1) و بالتالي فإنّ "معرفة كيف تتجدد و تعاد إنتاج البنيات مشكل يفرض الأخذ بعين الإعتبار سلوكات الفاعلين الاجتماعيين" (2).

لذا فهو يقترح دراسة ما يلي (3).

- **نسق الموقع: Système de position:** أو نسق العلاقات، وظيفته الكشف عن الطبيعة الداخلية و الخارجية للبنية، سواء كانت ذات طابع سياسي، اقتصادي، تاريخي... الخ، بحيث يجب وصف و تحليل مختلف الظواهر المرتبطة بها (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة)، و إعادة تركيبها بطريقة سوسولوجية.

- **الظاهرة: Habitus:** و تعتبر كوسيط بين العلاقات و السلوكات الموضوعية الموجودة في الواقع الاجتماعي و إعتقادات الفاعلين الاجتماعيين و هي ناتجة عن عملية التكوين و التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها هؤلاء الفاعلين.

- **إعادة إنتاج: Reproduction:** معرفة العوامل و المحددات الذاتية و الموضوعية لهذه العملية، أي وظيفة نسق الموقع من خلال الظاهرة في إعادة الإنتاج، و التي لا تأتي بطريقة ميكانيكية إنما بواسطة استراتيجيات ديالكتيكية محكمة بالخيارات و الصراعات.

تكمن أهمية استعمال هذه النظرية في بحثنا في أنها تقدم لنا شكل تفسيري يصف و يشرح النتائج من خلال إعماده على تحليل ثم إعادة تركيب مختلف العلاقات السياسية و المعرفية و المؤسساتية و التنظيمية و التي يحركها الفاعلون الاجتماعيون وفقا لوزنهم و مكانتهم في النسق الاجتماعي العام (المادي و الرمزي) و هذا من خلال مواقفهم و آراءهم اتجاه قضايا معينة لديها صلة بموضوعنا و التي تكوّنت تاريخيا، و هنا يأتي دور هؤلاء في إعادة إنتاج ثقافتهم و إيديولوجيتهم خاصة و أنّ هناك صراع عميق بين مختلف التوجهات المعرفية، و هذا حفاظا أو ارتقاء في المكانة الرمزية و المادية.

(1) Pierre Ansart : Les sociologies contemporaines Paris ed, du seuil 1990 p35.

(2) Pierre Ansart : Idem p41.

(3) Ibid, et voir aussi P.Bourdieu et J.C.Passeron : La reproduction, Paris ed, de minuit, 1970.

(ب) الديناميكية الاجتماعية: إعتدنا على رؤية جورج بلوندي في التغيّر الاجتماعي و الذي بناه على الشكل الآتي:

- تفسير التغير الاجتماعي ليس على أساس البنيات و إعادة إنتاجها و إنّما البحث عن أهم الأسباب و الأحداث و الشخصيات (الداخلية و الخارجية) التي أحدثت التغير، فهو ينطلق من سؤال رئيسي مفاده "كيف و لماذا تحولت مجتمعات الأمس؟ ثم كيف و لماذا و إلى أين تتجه المجتمعات المدنية" (1).

تمكن أهمية استعمالنا للديناميكية الاجتماعية عند بلوندي في الكشف عن أهم التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري بصفة عامة و شاملة، و محاولة إبراز أهم العوامل و الأحداث الكبرى التي حددت هذا التغير من فترة لأخرى.

أخيرا لقد اعتمد تفسيرنا و تأويلنا للمعطيات و المعلومات على مبدئين أساسيين: مبدأ السببية الدائرية، و السببية الوظيفية.

(1) Pierre Ansart : Ibid p48, voir aussi G.Balandier : sens et puissance, (les dynamiques sociales), Paris, puf 1971.

VIII - صعوبات البحث:

نظرا لتشعب و تعقد موضوعنا من حيث أنه مرتبط بعلم الاجتماع المعرفة و علم النفس الاجتماعي، خاصة و أنه يتناول عدّة محاور حساسة و المرتبطة فيما بينها (الإدراك- المرجعية الثقافية الصحافة) فقد تلقينا عدّة صعوبات معرفية إبستمولوجية و منهجية و التي يمكن حصرها فيما يلي:

- صعوبة حصر المفاهيم و إعطائها بعدا سوسيلوجيا.
- صعوبة تحديد العينة خاصة بعد التغيّر الذي حدث في بداية 1992 و تعليق مختلف الصحف التي تتبنى التوجه الإسلامي.
- رفض و تهرب بعض الجرائد الحساسة إجراء مقابلة معنا.
- تقديم بعض الصحفيين أجوبة مبهمة و غير صريحة لبعض المسائل و المواقف ممّا استلزم علينا إيجاد بعض الحيل الخطابية للحصول على إجابة صريحة.

الباب الأول:

الدراسة النظرية التوثيقية

الفصل الأول:

سوسيولوجية الثقافة و الإتصال

- مقدمة
- الدراسات السابقة
- المرجعية الثقافية
- الجماعات الاجتماعية
- الإتصال الجمعي
- ملخص.

المقدمة:

تمكن أهمية هذا الفصل لبحثنا هذا في كون أنه يمثل الجانب التنظيري و المعرفي لإشكاليتنا و فرضياتنا.

إننا نحاول من خلال هذا الفصل التطرق بصفة و صفية و الأكثر من هذا تفسيرية إلى أهم الدراسات و النتائج المتواصل إليها فيما يخص موضوع بحثنا. في هذا الشأن فدراسة مواضيع هذا الفصل من مختلف الجوانب سواء في جانبها الستاتيكي الوظيفي أو الجانب الديناميكي الجدلي تقتضي منا ربطها بمختلف المعطيات السياسية الثقافية، الاقتصادية... الخ، كما سنحاول طرح قضايا و إشكالات تتعلق بالجانب الإبستمولوجي لهذه المواضيع و كيف تتمحور في الواقع الاجتماعي. من المفيد الإشارة إلى أننا سنركز على عملية تشكل المرجعية الثقافية، الجماعة الاجتماعية، عملية الاتصال و هذا بالتأكيد على دور الصراع الاجتماعي و المعطيات التاريخية في ذلك غير مهملين عامل الفاعلين الاجتماعيين في ذلك من حيث أنهم أداة لهذه العملية.

في الأخير يمكن التنويه إلى أنّ هذا الفصل تتحدد علاقته بالفصول الأخرى (المراحل التاريخية الكبرى للمجتمع الجزائري-الجانب الميداني) عن طريق تقديم مختلف الميكانيزمات و الإستراتيجيات و المعلومات نحن بحاجة إليها في الفصول الأخرى. لذا فقد كان إهتمامنا منصبا على محاولة تفسير العلاقة بين المرجعية الثقافية الجماعة الاجتماعية-الاتصال الجماهيري.

I - الدراسات السابقة:

إن طبيعة موضوع بحثنا المتمحور حول كل ما يتعلق بوسائل الإعلام و الإتصال من جهة و المشكلات الثقافية من جهة أخرى ، يجعلنا نصب إهتمامنا حول مجموعة من الأبحاث و الدراسات ذات العلاقة بهذا الجانب و من أهمها ما يلي :

-دراسة عبد الغني مغربي (*)

تمثل دراسات الباحث حول ميدان الإتصال و التكون الثقافي للمجتمع الجزائري أحد المصادر التي يمكن أن يعتمد عليها خاصة الباحث السوسولوجي في دراساته العلمية. ففي بحثه عن السينما كأداة إتصال ، قام الباحث بتصوير و تحليل مختلف القيم و النماذج الثقافية و الإيديولوجية التي بثتها السينما عبر أفلامها الإجتماعية و التاريخية و الثورية، كما قام بتحليل مضمون بعض الأفلام الفرنسية التي تصور الإنسان الجزائري سواء من الناحية النفسية أو الإجتماعية ، ليستخلص بأن هناك دورة ثقافية بين السينما و المجتمع.

أما عن دراساته المتعلقة بتشكيل الثقافة الجزائرية تاريخيا فقد فسرها على أنها عملية إجتماعية كونتها مختلف العناصر و الجماعات عبر سيرورة تاريخية لعبت فيها الأحداث دورا هاما .

إن تطرقه لإشكالية الدين، اللغة، التاريخ جاء من منطلق وزن هذه العناصر و دلالاتها الإجتماعية و قوتها و فعاليتها الرمزية.

- دراسة إبراهيم إبراهيمي :

لقد كانت جهود هذا الباحث منصبه حول كل ما يتعلق بالإعلام و علاقته بالمتقنين و السلطة و الإيديولوجية، حيث درس البنية السياسية و مختلف تركيباتها الإيديولوجية المتناقضة التي خلقت غموض و تناقض في المشروع الوطني، كما لاحظ بأن الإعلام في عهد الحزب الواحد كان يعكس توجهات الجماعة الإسلامية و البعثية نظرا لسيطرتهم على معظم المؤسسات الفكرية، أما تأثير فكر الجماعة العلمانية على وسائل الإتصال فقد كان ضئيلا ليستنتج في الأخير بأن هناك تواصل بين وسائل الإعلام التي استعملتها جماعة محددة لتبرير و نشر إيديولوجيتها و النظام السياسي العام (1).

(*) انظر مؤلفات عبد الغني مغربي

(1) Brahim BRAHIMI :la presse,le pouvoir et les intellectuelles en Algérie, Paris, l'harmattan

- دراسة لخضر إيدروج :

في دراسته حول وسائل الإعلام و دلالاتها الثقافية و الإيديولوجية من خلال إرتباطها بالسلطة بمعناها الواسع يرى الباحث بأن البنية الإجتماعية العامة خاصة منها السياسية و الإقتصادية هي المتحكمة في تسيير وسائل الإتصال وفقا لنظام تلك الدولة، ذلك لأن الحقل السياسي و الإقتصادي هو الذي يملك القوة المادية في تسيير الحقل الإعلامي الذي يصبح يعبر عن مصالح الجماعات الضاغطة في المجتمع (1).

- دراسة مالك بن نبي (*)

إن مؤلفات مالك بن نبي المتنوعة و المتعددة تنصب كلها في تحليل و نقد و إعادة بناء القالب الثقافي الحضاري للمجتمع الإسلامي من خلال التركيز على المصادر الثقافية الكبرى.

إن تحليله للظاهرة الثقافية خاصة القيم الدينية جاء ليفسر التأخر التاريخي في جميع جوانبه الفكرية و المادية التي شهدها المجتمع الجزائري بعد فترة الموحدين.

بناء على هذا فقد استخلص بأن الرموز و المركبات الثقافية التي هي أساس الحضارة تقاس على حسب فعاليتها داخل البناء الإجتماعي العام مراعين في ذلك عملية التجديد الإجتماعي التي يسيرها التاريخ، كما استنتج بأن إستيراد القيم الثقافية و الحضارية يجب أن يتماشى وفق الشكل الهندسي للبناء الفكري العام لأي مجتمع.

- دراسة امحمد بوخبزة :

في كتابه المعنون "أكتوبر 88، تطور أم قطيعة"، خصص الباحث جزءا مهما لتحليل الظاهرة القيمية في الجزائر، حيث قام بعرض و وصف مختلف النقاط الإبستمولوجية التي يعتمد عليها الإسلام، كما قام بتحليل مختلف عناصر الحداثة كالتطور الإقتصادي التقني و الشروط التي يخلقها في عملية تسيير المجتمع و الدولة مما يخلق حركية إجتماعية تتطلب السير وفق القوانين الوضعية.

لذا فقد استخلص بأن فصل الدين عن الممارسات السياسية المؤسساتية هو الذي يضمن التسيير العقلاني للدولة (2).

إلى جانب هذه الدراسات فقد تطلعنا على مختلف المؤلفات التي عالجت مشكلات الثقافة عموما و في الجزائر خصوصا، نذكر ما أنتجه مصطفى لشرف، عبد القادر جغلول، عبد الله مازوني، علي الكنز... الخ .

(1)Lakhdar IDROUDJ :pouvoir et idéologie de l'information :Author

(*) انظر مؤلفات مالك بن نبي

(2) M'hamed BOUKHOBZA :octobre 88(évolution ou rupture), Alger ,ed Bouchène , 1991

II- المرجعية الثقافية:

1) دور المرجعية الثقافية في بناء الشخصية الأساسية للمجتمع:

يعرف مصطفى سويف موضوع دراسة الشخصية القومية بقوله "الدراسة التي تشمل أكثر سمات الشخصية شيوعيا في أي مجتمع للوصول إلى تقديم صورة مؤلفة من هذه السمات" (1)، كما يرى السيد ياسين بأن هذا المصطلح يستعمل "لوصف السمات النفسية والاجتماعية والحضارية لأمة ما، تلك التي تتسم بثبات نسبي والتي يمكن عن طريقها التمييز بين هذه الأمة وغيرها من الأمم" (2).

إن ما يمكن استخلاصه من هذين المقولتين هو أن لكل مجتمع صفات ثابتة نسبيا و أكثر انتشارا بين أفراد المجتمع، وهذه الأخيرة (الصفات) تترجم في التصورات والسلوكات النفسية والاجتماعية والثقافية... الخ. من هنا يتوجب علينا طرح السؤال التالي: ما هو الدور الذي تقوم به المرجعية الثقافية في بناء شخصية و هوية مجتمع ما، أي الاستراتيجية التي تتبعها وتعتمد عليها لتحقيق هذه العملية؟

من المعروف و المتفق عليه أن للتنشئة الاجتماعية الدور الكبير في الحفاظ على إستقرار المجتمع و إعادة إنتاج قيمه، فأفراد المجتمع منذ ولادتهم يخضعون لهذه العملية من خلال تواجدهم و احتكاكهم بعدة مؤسسات كالأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، الحزب... الخ، حيث تتم عملية استنباط القيم المؤسسة لمركبات المرجعية الثقافية، فتلقين التاريخ الوطني و المبادئ العامة للدين، و أشكال اللغة الوطنية و تدريسها تترك آثارا يمكن ملاحظتها من خلال الإدراكات و السلوكات التي ينتهجها الأفراد، لذا فالمرجعية الثقافية هنا تلعب الدور التكميلي فتقوم بتوحيد الأفراد و تقدم لهم مجموعة من المعايير و الأفكار التي بواسطتها يتكوّن مفهوم إدراك العالم.

2) علاقة المرجعية الثقافية بالأيديولوجيا:

كثيرا ما يلتصق مفهوم الثقافة بمفهوم الأيديولوجية سواء في المجال الفكري أو في المجال العملي المحسوس و هذا راجع للعلاقة الموجودة بينهما. إن المجتمع و هو منتج القيم و الأفكار كثيرا ما يلجأ إلى الأيديولوجيا أو التبريرات المصلحية لإقناع أفراد أو مجموعة من أفراد بتبني و العمل بفكرة معينة، و هذا ما يلاحظ في مختلف الحقول الاجتماعية الواسعة، خاصة تلك المرتبطة بالسلطة و التي

(1): مصطفى سويف: مقدمة لعلم النفس الاجتماعي، مطبعة الأنجلو مصرية، القاهرة، بدون تاريخ ص78.

(2): السيد ياسين: الشخصية العربية بين صورة الذات و مفهوم الآخر دار أكتوبر للطباعة و النشر، بيروت، 1983 ط3، ص45.

لديها الدور الفعّال في عملية التأثير، فالحفاظ على المصادر و الهوية الثقافية خاصّة إذا كانت في مرحلة إهتزاز قد يستوجب على بعض الفاعلين الاجتماعيين استعمال الإيديولوجيا في الإقناع، و العكس صحيح بالنسبة للفئات التي ترفض بعض العناصر المميزة للمرجعية الثقافية، و يتم استخدام فيها مختلف الوسائل و المراوغات و الإستراتيجيات، فالخطاب السياسي في معظمه خطاب إيديولوجي بمعنى أنّه يركز أكثر على التأثير في الأحاسيس و المشاعر في إيصال فكرته التي كثيرا ما تكون مصلحة.

لذا يمكن القول بأنّ هناك عملية إحتواء، من جهة الإيديولوجية للمرجعية الثقافية، و من جهة أخرى و في بعض الأحيان المرجعية الثقافية للإيديولوجيا، خاصة إذ كانت تضم في طياتها بعض العناصر الغير معقلنة.

إنّ عملية الإحتواء هذه هي التي تكوّن ما يسمى بصراع الفئات الإجتماعية و الذي يصل إلى صراع حول المشروع الثقافي و الإجتماعي.

هذا الأخير (الصراع) يجب أن يفهم من جانب الشدّة و الحدّة التي بلغها، و من هنا تطرح مسائل منها فعّالية أو عدم فعّالية القيم المرجعية بالنسبة للمجتمع، الغايات التي تصبوا إليها، مشروعية الوسائل و الإستراتيجيات المستخدمة، الأكثر من هذا تأثيرا و عدم تأثير التغيير الاجتماعي و ما يحمله لهذه الظاهرة.

3 أقسام المرجعية الثقافية:

أ) الدين:

يعتبر الدين ظاهرة مميزة لكل المجتمعات و في مختلف الأزمنة التاريخية، بدءا بالمجتمعات التي تسمى تقليدية أو بدائية إلى المجتمعات المعقدة الحديثة.

لقد ساهم علماء الاجتماع و الأنثروپولوجيا بدراساتهم و أبحاثهم في توضيح هذه الظاهرة، من مختلف الجوانب، حيث اعتبروها ظاهرة إجتماعية و درسوها من جانبها الوظيفي.

تعتبر دراسة دوركايم لهذه الظاهرة من خلال كتابة "الأشكال الأساسية للحياة الدينية" (1) كمحاولة لتوضيح دور البعد الديني في تشكيل القيم من خلال اعتبار أنّ لكل واقعة إجتماعية بعد دينيا، فهي بهذا عنصرا مهما في الحياة الاجتماعية.

(1) Emille Durkheim : Les formes élémentaires de la vie religieuse, Paris, L-G-F, 1991.

إنّ النتيجة التي استخلصها دور كايم كانت حصيلة أبحاث تدخل في إطار ما يسمى بالدين البدائي، حيث لاحظ بأن أي ظاهرة دينية تنقسم إلى المعتقدات و التي تمثل الجانب التصوري و الإدراكي، الطقوس و هي مجموعة من الممارسات و السلوكات و الشعائر التي يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفراد و هي مرتبطة بالمعتقدات.

أمّا دراسة ماكس قيبير لظاهرة الدين (1) فقد أنتجت معادلة مفادها أنّه يمكن للدين أن يصبح وسيلة لتحقيق غايات معقلنة، و الدليل أنّ القيم الموجودة في المذهب البروتستاني قد ساهمت بصفة فعّالة في تكوين الفكر الرأسمالي من خلال تقديم نموذج منظم لمجموعة من المبادئ كقدسية العمل، العقل... الخ، و هذا ما أدى إلى تكوين الحضارة الحديثة و التي تعتمد على الديمقراطية و عقلنة تسيير الوسائل المادية و البشرية.

غير أنّ كارل مارس يرى في الدين (2) الإيديولوجية التي تستعملها الطبقة المهيمنة للتضليل و السيطرة على الطبقة الكادحة، حيث اعتمد في دراسته للدين على الجانب التاريخي، إذ بين نوعية العلاقة الغير متكافئة بين الإقطاعي أو الرأسمالي و العامل (الصراع الطبقي) و التي غالبا ما تستعمل القيم الدينية كإيديولوجية.

إنّ وزن الظاهرة الدينية في المجمع مهما كانت طبيعتها تقودنا إلى البحث في أنماط التنظيم الديني، كالتوائفة و الجمعيات و التي تهيكها مؤسسات معنية كالمساجد و الكنائس و الزوايا و في بعض الأحيان تصل إلى المدارس و الجامعات و المؤسسات السياسية و الإعلامية و ما شبه ذلك. فالتنظيمات الدينية تكون مشبعة بقيم و معايير مصنفة و مرتبة حسب أهميتها و فاعليتها في إحداث العلاقات، فهي (القيم) تحدد الممارسات و التوجهات و الإدراكات، و مختلف أشكال المعرفة، و في هذا الصدد يرى غورفيتش بأنّ "الكنائس بوصفها إطارات إجتماعية للمعرفة تتوقف في المقام الأول على طابع معتقداتها المنزلة، و عقائدها و المنتسبين إليها و الطقوس المفروضة على المؤمنين، و هي تتوقف في المقام الثاني على اتساع المتحدات الصوفية التي تتجسد فيها، و هي تتوقف أخيرا على البنى و التنظيمات المناسبة مع هذه المعتقدات و العقائد و الطقوس و الممارسات" (3).

(1) Max WEBER : L'ethique protestante et l'esprit du capitalisme plon, 1969.

(2) Karl Marx : contribution à la critique de l'économie politique, T, Maurice Husson el - al, Paris ed, social, 1957.

(3): جورج غورفيتش: "الأطر الاجتماعية للمعرفة" تر خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 1981. ص112.

إنّ ما يميز المجتمعات الحديثة المعقدة هو قدرتها على التمييز الدقيق بين المجتمع الديني و المجتمع المدني و الأكثر من هذا على تحديد نوعية الصراع و النزاع لكسب الشرعية و الفعالية في عدة مجالات تعتبر حساسة كالتربية و التعليم، وسائل الاتصال الجمعي... الخ بإعتبارهما مؤسسات للتنشئة الإجتماعية، و يتجلى هذا الصراع خصوصا في المواجهات مع السلطة السياسية مثلا.

لذا بقدر ما يلعب الدين (الساموي-الدينيوي) دورا مهما في التضامن و التماسك الاجتماعي، فهو يستطيع أن يكون أحد العوامل المهددة لتشتت المجتمع، و نخص بالذكر المجتمعات التي تتعدد فيها الديانات و في هذا السياق يرى ميرتون بأنه "توجد مجتمعات أين تدخل عدّة ديانات في صراع، و هذه الصراعات تستطيع أن تأخذ أشكالا عنيفة جدا و تقسم بعمق المجتمع: من هنا كيف يمكن للدين أن يؤدي إلى الإندماج الاجتماعي إذا هو دخل في صراع مع القيم الآ دينية المقبولة من طرف عدد كبير من أعضاء نفس المجتمع"(1).

إنّ هذا الإشكال يجعلنا نبحث في موضوع مكانة و وظيفة الدين الإسلامي في المجتمع الجزائري خاصة بعد ظهور مفهوم العلمنة كسبيل و كمشروع اجتماعي، لذا فما نوع العلاقة التي تحددها العلمانية بين المجتمع المدني و المجتمع الديني؟
بمعنى الآخر أنّ الخلاف لا يطرح في الدين في حد ذاته و إنما في موقعه و وظيفته في بناء العلاقات الاجتماعية و مدى ارتباطه بمفهوم التغيّر الاجتماعي و الحداثة.

(ب) اللّغة :

تعتبر اللّغة من المركبات الثقافية الأكثر بروزا و ظهورا فهي تحتل حيزا كبيرا في الدراسات خاصة تلك المتعلقة بعلم النفس الاجتماعي و علم الاجتماع الثقافة و التربية.
إنّ الموضوع الذي يطرح في سوسيولوجية اللّغة لا يختلف عنه في سوسيولوجية الثقافة، فربط هذه الأخيرة (اللّغة) بالبيئة الإجتماعية أو المجتمع الذي أنتجها هو المادة الأساسية في علم الاجتماع اللّغة و الثقافة، بإعتبار أنّ علماء الاجتماع يرون بأنها إنتاج اجتماعي و حصيلة النشاط المتبادل بين الأفراد.

لقد درس البنائيون و الوظيفيون هذه الظاهرة من حيث المكانة التي تحتلها في البنية و علاقتها بالمظاهر الثقافية و الاقتصادية الأخرى و بالتالي الدور و الوظيفية التي تقدمها من خلال توحيد مشاعر و أفكار المجتمع. كما يعتبرها دورخايم وسيلة من وسائل التضامن الجمعي، أمّا الماركسيون اللّذين ربطوها بنوعية البنية و الطبقة التي

(1) J.P cot, J.P Mounier pour une sociologie politique idem p80-81.

تنتمي إليها فقد استنتجوا بأن كثيراً ما تستعمل اللّغة (من حيث الأفكار و القيم) كإيديولوجية لتبرير تصورات و أفعال معينة، كما اعتبروها ظاهرة سوسيو تاريخية، هذا المفهوم الذي بيّنه ابن خلدون في كتابه المقدمة، حيث اعتبرها كإنتاج لسيرورة تاريخية و هي أحد عوامل تكون الأمة العربية (*).

تصنف اللّغة في أي مجتمع في سلم القيم و المعايير من حيث أنها تقوم بعملية التواصل الزمني و المكاني من خلال ربط الأفراد و الجماعات و المجتمعات ببعضها البعض "فاللّغة من أهم الروابط المعنوية التي تربط الفرد البشري بغيره من الناس لأنها أولاً واسطة التفاهم بين الأفراد ثم هي فضلاً عن ذلك آلة التفكير، وأخيراً إنّ اللّغة هي واسطة لنقل الأفكار و المكتسبات من الآباء إلى الأبناء، و من الأجداد إلى الأحفاد و من الأسلاف إلى الأُخلاف" (1).

تبرز لنا هذه الفقرة حقيقة تتعلق بوظيفة اللّغة من حيث أنها رابطة معنوية أي وسيلة مجردة مملوءة بالأفكار و المشاعر و التمثلات و الخيارات هدفها ربط الأفراد ببعضهم البعض و خلق وحدة الضمير التي لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار تكوين علاقة تفاهم و استجابة بين الأشخاص، فهذه العملية (التفاهم) هي نتيجة الإتفاق و لو بشكل نسبي على النماذج الثقافية، و بالتالي على طريقة إدراك الظواهر و الأشياء، التي هي حصيلة تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية و الاجتماعية عبر جدلية تاريخية، من هنا فنقل الأفكار و التراث و تجارب الأجداد هي من خصائص اللّغة.

إنّ الدراسة الموضوعية لعلاقة اللّغة بالمجتمع لا يمكن أن تكون فقط من جانب وظيفتها التماسكية، و لكن الأجدر بنا أننا نحاول تحليل هذه الظاهرة من جانب أنها تؤدي إلى صراع الفئات الاجتماعية و حتى المجتمعات.

فمما يبدوا أنّ اللّغة كحاملة لقيم مجتمع أو جماعة ما قد تدخل في خلاف و صراع مع لغات أو حتى لهجات أخرى، فالصراع حول اللّغة هو صراع أوّلاً حول الأفكار و التصورات و مشروع مجتمع، و قد تصل إلى صراع حول المصالح. و هذا الإشكال هو نتيجة اهتزاز المنظومة الثقافية التي قد تتبع عن أسباب داخلية و خارجية و في هذا الصدد يرى برهان غليون بأنه "يمكن إخضاع المجتمع و ضربه أي روح تضامنه و وحدته الداخلية بالمساس مباشرة بمنظومة القيم التي توّحد عناصره" (2) و اللّغة تعتبر أحد عناصر منظومة القيم.

(*) : أنظر مقدمة ابن خلدون: نصوص جمعها د: البير نصري نادر، ط2، بيروت، دار الشرق 1968.

(1) : أبو خلدون ساطع الحضري: أبحاث مختارة في القومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1985 ص35.

(2) : برهان غليون، مرجع سبق ذكره ص62.

إنّ ظاهرة تعدد اللّغات في المجتمع الواحد، كذلك وجود الأقليات في بعض المجتمعات (*) قد أحدثت تصادم بين مختلف الجماعات المكونة للمجتمع وصلت إلى حد تسييس الظاهرة و إعطائها طابعا إيديولوجيا، غير أنّ هذه الحالة ليست عامة، فهناك مجتمعات أخرى (بعض الدول الأوروبية مثلا) التي تتميز بتعدد اللّغات، لكن لا تتخبط بصفة ملحوظة في هذا المشكل و هذا ناتج لقوة التنظيم الاجتماعي و الثقافي و السياسي.

لقد أدّى ظهور التقنية و تطور العلوم و الصناعة إلى تطور و تعقد بعض اللّغات، مقابل هذا نلاحظ أنّ هناك لغات أخرى و أخص بالذكر العربية التي لم تستطع أن تتكيف مع العصرنة ممّا أدى إلى طرح هذه القضية على عدة مستويات، و وصفها (اللغة العربية) بأنها فقيرة من ناحية المفاهيم العلمية و التقنية مما يستوجب تضيق استعمالاتها. لكن السؤال الذي يطرح: إعتبارا بأنّ اللّغة منتج اجتماعي، كيف يمكن لها التكيف مع العصرنة و التقنية في مجتمع لا ينتجها، و الأكثر من هذا لا يحاول بناء علاقة بين هذه اللّغة و التقنية التي يستوردها؟

(ج) التاريخ:

يعتبر التاريخ المادة الخام في علم الاجتماع، من حيث أنّه يمد للباحث الاجتماعي بمختلف الحقائق و الوقائع لظاهرة معينة و التي تخص فترة زمنية أو فترات زمنية، و هذا ما يفسر اهتمام السوسيولوجيون بالتاريخ.

فهذا أو عنت كومت (1) يرى في التاريخ المنطق الذي من خلاله نستطيع معرفة و تفسير عملية تطور المجتمع و الذي قسّم إلى ثلاث مراحل: الأهوية-الميتافيزيقية و الوضعية. أما ماكس قيبر (2) من خلال بحثه في العلاقة بين الرأسمالية و المذهب البروتستاني، فهو يرى في التاريخ المرجع الذي يمكن الإستناد عليه في ربط الوقائع و الأحداث و منها بناء الظاهرة الاجتماعية. و قد أدّت دراسة كارل ماركس (3) إلى اعتبار التاريخ من حيث أنّه ظاهرة اجتماعية تكشف لنا عن الصراع الطبقي بين الرأسمالي و العامل و الذي تحركه المادية، فنشوء أو تكوّن أي ظاهرة يكون التاريخ هو الحاسم، زد على ذلك فهو يكشف لنا عن التغيرات الاجتماعية و أسباب حدوثها. أما ابن خلدون (4) الذي أعطى أهمية كبرى للتاريخ من حيث أنّه

(*) مصطلح أخذناه من عند برهان غليون في كتابة نظام الطائفة (من الدولة إلى القبيلة): بيروت، المركز الثقافي العربي، ط، 1990.

(1) P. Arnaud : Auguste comte, Paris, puf, 1968.

(2) Max Weber : Idem.

(3) Karl Marx: Idem.

(4): عبد الرحمن ابن خلدون: مرجع سبق ذكره، أنظر كذلك عبد الغني مغربي الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون. ترجمه محمد شريف بن دالي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1986.

يعرفنا على ماضي الأجداد في مختلف المجالات و يضرب لنا مثال في ذلك من خلال دراسته للعصبية و كيفية تكون الدولة و تطورها إلى أن تصل إلى مرحلة الإنهيار. ممّا يبدوا أنّ هذه الآراء و التصورات للتاريخ مهما اختلفت في تفاصيلها، فهي قد وصلت لحقيقة مفادها أنّ هذه الظاهرة (التاريخ) هي حاملة لمختلف النشاطات و الأفعال الإجتماعية في مختلف الحقول و التي تصبح في زمن معين عبارة عن تراث يمكن أن يتواصل بفعل حركية التاريخ و دور الفاعلين في الحفاظ على هذا التراث و بناء موقعه الاجتماعي. لذا يمكننا القول بأنّ التاريخ كقيمة اجتماعية "هو شعور الأمة و ذاكرتها، فإنّ كل أمة من الأمم إنّما تشعر بذاتها و تكوّن شخصيتها بواسطة تاريخها الخاص" (1). من هنا يظهر لنا ذلك الإتصال و الترابط العميق بين التاريخ و شخصية المجتمع، من حيث أنّ هذا الأخير (المجتمع) يتعرف على نفسه من خلال الرجوع إلى ماضية، و بالتالي البحث عن مرجعية و أصالته.

لقد أدّى ظهور مفهوم المعاصرة إلى طرح إشكال يتعلق بالأصالة التي لا يمكن العثور عليها إلاّ إذا رجعنا إلى التاريخ. فكيف يمكن التوفيق بينهما. يحجب برهان غليون على هذا السؤال بأنّ "التواصل التاريخي بين أفراد الجماعة، أي الحاضر بالماضي لا يتم إلاّ بتجاوز و الحفاظ على توازن الجماعة الراهنة الخاضعة للتغيرات الجديدة، لكن هذا التجاوز لا يتم هو ذاته إلاّ باستباق الماضي، أي الجزء الأساسي منه و تتم القطعية دائما بإستبدال جزئي" (2) غير أنّ مقولة برهان غليون في هذا الموضوع تطرح تساؤلا إستمولوجيا هاما و هو:

كيف يمكن للمجتمع أن يتعامل مع مختلف الأحداث و المراحل التاريخية خاصة إذا كان سيودها التناقض في ما تحمله. تركيب المراحل و الأحداث؟ لكن ما هو الوزن الذي تأخذه كل مرحلة في ظل صراع الرؤى و الإدراكات. و المجتمع الجزائري مثال حي لذلك.

(1): أبو خلدون ساطع الحضري: مرجع سبق ذكره ص36.

(2): برهان غليون: مرجع سبق ذكره ص93-94.

II- الجماعات الإجتماعية :

إنّ المقولة الشهيرة بأنّ "الإنسان حيوان اجتماعي" أي كائن اجتماعي حي، تجعلنا نبحث في موضوعية هذه الأخيرة من حيث امتدادها في الواقع الاجتماعي و هذا من خلال دراسات و أبحاث أقيمت في مختلف ميادين العلوم الانسانية.

من هنا تأتي أهمية دراسة الجماعات الاجتماعية و العلاقات التي تنظمها، فهي تعتبر الموضوع الأساسي الذي تشترك فيه مختلف العلوم، علم النفس الاجتماعي، علم الاجتماع و العلوم الأنثروبولوجية، كذلك العلوم السياسية و الإعلامية و حتى الاقتصادية.

يعتبر علم النفس الاجتماعي أول من أهتم بهذا الموضوع من خلال بعض الدراسات أهمها دراسة كورت ليفين (1) حول كيفية تكوين عملية أخذ القرار في الجماعة الضيقة، حيث اعتمد على تحليل ظاهرة الإتصال بين أفراد الجماعة خاصة تلك التي تتعلق بالعلاقة بين هؤلاء و قائد الجماعة من خلال الأدوار و المكانة التي يحتلونها، فاستخلص بأنه كلما كانت علاقة الإتصال (من خلال المشاركة و التشاور) بين القائد و بقية أفراد الجماعة غير متوترة ظهر هناك ما يعرف بتفوق القيادة الديمقراطية و هذا ما يساعد على تماسك وحدة الجماعة.

إنّ تحليلات ليفين جاءت لتفسير ظاهرة الفعل الفردي من خلال علاقة هذا الأخير بالجماعة أو البنية التي ينتمي إليها و الحقل الاجتماعي الواسع في مدة محددة، و غير بعيد عن هذا جاءت أبحاث مورينو (2) لتؤكد فكرة ارتكزت على ما أسماه بلعب الأدوار حيث اعتمد في ذلك على السوسيومترى (القياس الاجتماعي)، من خلال اختيار مجموعة من الأفراد يشكلون جماعة اجتماعية في سلوكهم و استجاباتهم انطلاقاً من الأدوار التي يقومون بها. و من هنا استخلص بأنّ لكل جماعة اجتماعية بنية مشبعة بالأحاسيس و القيم و المعتقدات سواء كانت ظاهرة أو غير ظاهرة و هي تقوم بتشكيل سلوكيات أفراد الجماعة.

لقد ارتكزت الدراسات البسيكو سوسولوجية على اختبار سلوكيات أفراد الجماعة و هذا بالعمل بمفاهيم أكثر سوسولوجية أهمها المكانة -الدور- الاتصال- التضامن، الإنحراف، المنافسة، القيادة... الخ. غير أنّ هذه الأبحاث التي تدخل في إطار ما يسمى بدينامكية الجماعة- رغم ما تكتسبه من أهمية كبيرة من حيث أنّها تكشف عن حقيقة

(1) Kurt Lewin : Psychologie dynamique (les relations humaines) T, Marguerite et Claude Faucheux, Paris, puf, 1959.

(2) Jacob Moreno: Fondements de la sociometrie T, H Lesage et P.R Marcorps, Paris, puf, 1954.

مفادها بأن السلوكيات الفردية مرتبطة بالبنية الاجتماعية و خاصة الجماعة التي ينتمي إليها الفرد من حيث القيم و التصورات و النظرة إلى الوجود و بالتالي فهي تهدف إلى تحفيز الأفراد في الانتاج بمعناه الشامل، غير أنّ نتائجها و المعرفة التي ينتجها هذا العلم تبقى ضيقة و محصورة إذ لم تدعم بالأبحاث السوسولوجية في ميدان الجماعة الاجتماعية.

من هنا جاءت الدراسات الاجتماعية، التي لم تهتم بالجماعات الصغيرة فقط و إنما تعدتها إلى دراسة الجماعات الموسعة.

لقد إهتم دورخايم و من خلال مؤلفاته (1) بالفعل الاجتماعي الذي تحركه مجموعة من القيم و المعايير و التمثلات و طرق ممارستها في الواقع، و الجماعة في رأيه هي منتجة هذه القيم و بالتالي الضمير الجمعي. فهي أكثر من أن تكون حصيلة مجموع الضمائر الفردية، كما أهتم دورخايم في هنا الموضوع بالاندماج. و يأتي رأي قيبر في نفس السياق.

أما الماركسيون (2) فقد أنشغلوا أكثر بالصراع الطبقي و دوره في تغيير التشكيلة الاجتماعية و غير بعيد عن هذا يرى غورفيتش (3) بأن الطبقات الاجتماعية هي مصدر للقيم و المعرفة.

أما ابن خلدون (4) فقد استخلص بأن العشيرة كجماعة تسير وفق ما أسماه بالعصية، حيث درس أهم مراحل تطوّر هذه الأخيرة و القيم الأخلاقية و السياسية و الاقتصادية التي تحكمها إلى أن تصل إلى تشكيل الدولة، كما بحث في الصراع بين العشائر و العصابات و التي كثيرا ما تترجم في الحروب قصد الوصول للسلطة.

تأتي دراسة أ.دوتوكفيل (5) للمجتمع الأمريكي كمثل حي على اهتمامه بموضوع الجماعات من حيث أنّ الجمعيات و المنظمات في مختلف المجالات تلعب دورا كبيرا و حساسا في ديمقراطية المجتمع الأمريكي من حيث بناء علاقات إتصالية و خدماتية رغم وجود الاختلافات الثقافية و المعرفية فيما بينهما و التي تعتبر مظهر من مظاهر الحضارة الأمريكية.

(1) Voir les œuvres de Durkheim

(2) Voir Marx, Guoldman : Idem.

(3) G- Gurvitch : La vocation actuelle de la sociologie , Paris, Puf, 1968.

(4): عبد الرحمن ابن خلدون: مرجع سبق ذكره، كذلك د. عبد القني مغربي: مرجع سابق

(5) Alexis de Tocqueville : de la démocratie en Amérique 2eme ed, Alger, Enag, 1991.

كما تحتل دراسة كروزبييه (1) مكانة هامة في علم اجتماع التنظيم و العمل من حيث أنّها ركزت على نمط الإتصال الموجود داخل المؤسسة (مؤسسة العمل) و الذي غالبا ما يأخذ طابع الصراع و التنافس نتيجة لإختلاف القيم و المصالح في النسق الواحد.

إنّ للمدرسة البنائية الوظيفية (2) الدور الكبير في دراسات البنيات الاجتماعية من ناحية المكانة و الدور و التواصل و الثقافات الفرعية... الخ و مدى مساهمتها في تكوين شخصية الفرد و الجماعة، كما لاحظت بأنّه في نفس الجماعة توجد هناك جماعات فرعية.

أما النتائج التي تحصلت عليها مدرسة شيكاغو (3) حول عملية تأقلم و اندماج المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية فلا يمكن الإستهانة بها من حيث أنها استطاعت أن تبرز أهمية الرموز الثقافية و المعيارية في تحديد ظاهرة التأقلم و الإندماج.

إنّ الحقيقة التي يمكن التوصل إليها من خلال هذه الأبحاث و الدراسات حول الجماعات و الطبقات الاجتماعية هي أنّها حاولت إدراك عمل القيم و المعايير و التصورات و النماذج الثقافية و حتى الاقتصادية و الإيديولوجية في توحيد الفاعلين الاجتماعيين في مجموعة و تميزهم (إلى حد ما) عن المجموعات أو الجماعات الأخرى من جهة، و تصنيف الأفراد حسب الدور و المكانة التي يحتلونها و التي لا يمكن فهمها إلاّ من خلال بناء حلقة اتصال بإعتمادها على التنشئة الاجتماعية من خلال إبرازها لظاهرتين: التماسك و الصراع.

من الواضح أنّ هذه الأبحاث خاصة منها البسيكوسوسيولوجية كانت وليدة مجموعة من العوامل و الظروف التاريخية مرت بها المجتمعات الأوروبية وأمريكية.

و في هذا الصدد يصنف ميكيلي أهم هذه العوامل و التي ارتبطت خاصة بالأوضاع الأمريكية في بداية القرن العشرين و تتمثل فيما يلي:

(1) في المجال الصناعي: الاهتمام بالمرودود في وقت الأزمة الاقتصادية جعلت

المسؤولين يدرسون عن طريق علماء النفس المرودودية لفرق العمل.

(2) في المجال السياسي: المشاكل المطروحة من خلال انتصار الوطنية الاشتراكية

الألمانية عن طريق خطط الدعاية... دفعت المسيرين على وضع برنامج للأبحاث،

تحليل الظواهر الجماعية و وسائل العمل على الجماعات الانسانية.

(1) Michel Crosier et E- Fried berg: L'acteur et le système (les contraintes de l'action collective, Paris, ed du seuil, 1992.

(2) R-Linton : Le fondement culturel de la personnalité , Paris, Dumont, 1965.

(3) Rene Duhac: La sociologie de migrations aux Etats Unis, Paris, Mouton 1976.

3) في المجال العسكري: إنّ التحضير المعجل للدخول في الحرب عام 1917 ساعد على التطور الملحوظ لعلم النفس التقني من أجل انتقاء الزعماء... كذلك التحضير المعجل للحرب العالمية الثانية أرغمت الولايات المتحدة الأمريكية لتكثيف أبحاثها حول عوامل التماسك و الفعالية للوحدات الصغيرة المعزولة قيد الدراسة و حول وسائل التكوين السريع من خلال مناهج الجماعات (1).

إلى جانب هذا توجد ظروف اخرى جعلت الباحثين الاجتماعيين يهتمون بهذا النوع من الدراسة منها مشكل الاندماج، التغيير الاجتماعي الذي شهدته المجتمعات بفعل ظهور آثار الثورة الصناعية، تطور الإعلام و الإتصال، الصراع الإجتماعي، انحراف الأحداث... الخ.

لقد أنتجت الدراسات السوسيو أنتروبولوجية من خلال أبحاثها حول هذا الموضوع، و من خلال احتكاكها بالمجتمعات التقليدية مفهوم الثقافات النحتية المرتبطة بالجماعات و الجماعات الفرعية.

1) الجماعة الاجتماعية مميزات و طرق تكوّنها:

لا يمكن إعطاء تعريف محدّد و دقيق لمفهوم الجماعة الاجتماعية إلا إذا حللنا الظاهرة من ناحية طريقة تكوينها و مميزاتاها.
في هذا الشأن يرى جون بول سارتر بأنّ تشكل أيه جماعة بغضّ النظر عن طبيعتها و هدفها يستلزم:

(أ) تجمع الأشخاص.

(ب) هدف مشترك قوي.

(ج) الانتقال من الإتصال ألاً مباشراً إلى الإتصال المباشر.

(د) تحقيق الوجود من خلال الفعل (2).

أما تالكوت بارسونز ربط وجود الجماعة بتوفر الشروط التالية:

(أ) التكيف مع المحيط الخارجي و التأقلم مع المشاكل و محاولة حلها.

(ب) إندماج الأفراد من خلال عملية الدور و المراقبة.

(د) إلزام الأعضاء، و الطرق و النماذج المتبعة في عملية الإتصال فيما بينهم (3).

(1) Roger Mucchielli : La dynamique des groupes, 12eme ed, les ed E-S-F entreprise , 1989 p06.

(2) D.ANZIEW et J-IVE Martin : La dynamique des groupes restreins, 9eme ed, Paris, Puf, 1990.

(3) Roger Mucchielli : La dynamique des groupes, Idem.

إنّ تكوين الجماعة بهذه الطريقة تدفعنا للقول بأنّ هناك مراحل معنية، يمكن عن طريقها تشكيل هذه الظاهرة، بفعل وجود أهداف و غايات محدودة و مشتركة (في غالبيتها) تحدد مصير الأفراد و الجماعة كوجود إجتماعي، فالتجمعات الاقتصادية و السياسية و الثقافية هي نتيجة بروز الحاجة و الضرورة بمعنى الرغبة في التجمع و الانتماء و الذي لن يتم إلاّ بفعل الاتصال المباشر (كما هو الحال في الجماعات الضيقة، أو الاتصال الأيّ مباشر كالجماعات الواسعة) و هذا بتدعيم عدّة وسائل، كالإعلام، الحزب، الجامعة إلى غيرها من وسائل التنشئة الإجتماعية، فهذه المؤسسات باعتبارها أيضا جماعات اجتماعية مقسمة حسب الوظيفة، تقوم و هذا عن طريق النماذج الثقافية التي تبثها بعملية دمج الأفراد في إطار جماعات صغيرة كبيرة.

إنّ تشكيل أية جماعة سيتوجب الإلتفاف حول قيم أساسية و مرجعية تحدد غايات الأفراد و مشروعهم الاجتماعي و طريقة إدراك العالم، بحيث أنّ هذه الأخيرة تكون مصنفة و مرتبة حسب أهميتها و فعاليتها بالنسبة للأشخاص.

من الضروري القول بأنّ إلتحام مجموعة من الأفراد في قالب واحد يطرح مشكل نوعية هذا الأخير (الالتحام)، لهذا السبب فقد قام كل من تونيز و سمالباتش بتصنيف الجماعات حسب نوعيتها و تتمثل في:

أ) التجمع العائلي و المحلي (الأسرة، البلدية) يأتي بصورة تلقائية و هو مفروض من حيث أنّ الفرد لا تكون لديه الحرية في إختيار الجماعة.

ب) التجمع من أجل المصالح، كما هو الحال في المجال الاقتصادي.

ج) التجمع عن طريق الميل و الرغبة من أجل أهداف يجعلها أفراد الجماعة ميثالية (كالقيم، المعايير، الشعور، طرق التفكير... الخ) (1)، يعتبر هذا النوع الأخير موضوع دراستنا.

تتشترك الجماعات الاجتماعية ، مهما اختلفت في طبيعتها و طرق تكونها. في كون أنّها:

أ) المحيط أو الوسط الذي من خلاله يتلقى الفرد التنشئة الاجتماعية و هذا عن طريق اتصاله و إحتكاكه بالآخرين: مثلا: تلميذ الذي يتعلم و يتكون في المحيط المدرسي.

ب) مكملة و متممة للمعرفة، من حيث أنّ الفرد و بحكم إحتكاكه بعدد من الجماعات، يكتسب من كل منها مجال معرفي، فهو يتعلم من الأسرة و من المدرسة و من وسائل الاعلام... الخ.

(1) D.ANZIEW et J-IVE Martin : Idem.

(ج) أداة للتكوين، من خلال الطرق و التقنيات التي يعتمدها أفراد الجماعة في كسب المعارف (1).

انطلاقاً من المعلومات السابقة الذكر يمكن تعريف الجماعة الاجتماعية بالإعتماد على التعريف الذي قدّمه أنزيو و مارتان من حيث أنها "وسيط بين الفرد و المجتمع" (2) بمعنى أنّها حلقة وصل بين الشخص و مجتمعه فالإنتماء الإجتماعي يستلزم أولاً تهيكلاً في جماعة أو جماعات معينة. و من هنا فالجماعة هي تشكيلة إجتماعية تتكون من عدد من الأفراد يربط بينهم ما أسماه دور خايم الوعي الجمعي.

2 الجماعة الاجتماعية كمصدر للقيم:

أثبتت مختلف الدراسات و في مختلف الحقول (سبق ذكر بعضها) بأنّ من مهام الجماعة الاجتماعية إنتاج القيم و إعادة إنتاجها (ليس بصورة مطلقة)، و في هذا الصدد يرى العالم "هيمن" بأن "القيم هي من نتائج تاريخ الطبقة، و الموقع الحالي للفرد فيها" (3).

تبرز لنا هذه الجملة نقطة مهمّة تتمثل في سيرورة تكوين القيم و موقع الفاعل الاجتماعي في الجماعة التي أنتجت هذه القيم، بمعنى دور الفاعل الاجتماعي في عملية إنتاج القيم. فمما لا شك فيه أنّ عملية التكوين هذه ليست وليدة الحاضر و إنّما هي إنتقاء و تراكم مجموعة من الرموز الثقافية عبر مراحل تاريخية معينة، بحيث تتم صناعة القيم من خلال العلاقة التي تربط الفاعلين الاجتماعيين ببعضهم البعض من جهة، و علاقة الفرد و حتى الجماعة بالجماعات الأخرى و البيئة الطبيعية. لكن كيف تترجم هذه العملية في الواقع؟ يرى كل من مرتون و كيت بأنّ "في كل بنية اجتماعية نستطيع تمييز عنصرين: (أ) مجموعة من المثل و الأهداف و المصالح التي تخص ثقافة المجتمع و التي هي غايات شرعية تحدد الإطار المرجعي.

(ب) العنصر الثاني يحدد و يضبط و يراقب الوسائل المقبولة لمتابعة غاياته" (4). لشرح هذه الفكرة يستوجب علينا التركيز على مجموعة من العمليات التي تمارس في الجماعة و خارجها، و من ضمنها مكانة الفرد فيها و الدور الذي تقوم به، و قد ركز على هذه العملية لينتون، حيث درس العلاقة التكاملية و السببية الموجودة بين مكانة

(1) Roger Mucchielli : Ibid.

(2) D.ANZIEW et J-IVE Martin : Ibid p20.

(3) Andre Levy : Psychologie sociale (textes fondamentaux Anglais et Américaines, TII, Paris, Dumond, 1972, p477.

(4) Andre Levy : Idem p395.

الشخص في الجماعة و وظيفته فيها (1) كذلك دور الجماعات الأخرى الموجودة في المجتمع أو حتى المجتمعات الخارجية من حيث عملية التأثير عبر مختلف الوسائل و الضغوطات التي تمارسها، بمعنى أوسع الصراع الاجتماعي و دخول قيم جديدة للمجتمع، كل هذه الظواهر بصفة عامة تجعل الجماعة تنتج القيم و تحافظ على القيم الأخرى في حدود أنها لا زالت فعّالة في الواقع الاجتماعي، و تلعب التنشئة الاجتماعية دورا كبيرا في شرح هذه العلاقة المعقدة. فعملية إنتاج القيم يمكن أن تمارس عبر مختلف المؤسسات و التنظيمات التي تدعم فئة اجتماعية ما في معتقداتها و تصوراتها و هذه الأخيرة بإعتبارها وسيلة تكوين يمكن أن تقوم بتوجيه القيم وفق معنى محدد مرتبط بمصالح و طموحات و مشاريع معينة و يمكن لها كذلك أن تقوم بنشر هذه المبادئ إلى فئات اجتماعية أخرى، و هذه طبعا ليست عملية سهلة.

إنّ محاولة تكييف القيم الجديدة مع القيم القديمة في أية جماعة يستلزم معرفة مدى إنسجامهما في الواقع الاجتماعي، و عدم تعرض شخصية الجماعة للإهتزاز و فقدان التوازن.

مما يبدو أن عملية بناء الرموز الثقافية و المعرفية مرهون بشبكة العلاقات و الإتصالات بين مختلف أعضاء الجماعة و هذا من خلال مواقعهم و أدوارهم و تصادمهم في بعض الحالات كما هو مرهون بالموثرات الخارجية في ظل تطور التقنية و المعارف.

لذا فالانتماء للجماعة و كما يراه ميكيلي هوتبني و اكتساب مجموعة من المعايير و السلوكات و التصورات للأشياء و التي قد تكون غير موضوعية (2).

(3) الجماعة الاجتماعية كمصدر للتصور و الإدراك:

إنّ الحديث عن تصور و إدراك الظواهر مرتبط بمجموعة من القيم و المعايير أو بالأحرى بالثقافة المرجعية التي يتبناها الفرد و التي تتشكل كما رأينا في الجماعة فكيف يتم ذلك؟

من المتعارف عليه أن بناء أي تصور معناه تمثيل الظاهرة و تقييمها و تصنيفها ضمن منظومة المعارف، و هي عملية ذات بعد ببيكو اجتماعي تحدد لنا نوعية العلاقة التي تربط الفاعل أو الجماعة بالظاهرة (قبول، رفض، حياد).

(1) R-Linton : Idem.

(2) Roger Mucchielli : Ibid.

فمما لا شك فيه و كما يراها المختصون بأن الجماعة بإعتبارها حاملة لمختلف الرموز و المظاهر و السلوكات الثقافية تقوم بعملية إدخال هذه الأخيرة عن طريق أشكال التكوين الاجتماعي في ضمير الفاعلين الاجتماعيين، و تعتبر دراسة دور خايم حول الظاهرة الدينية و قيبر حول علاقة البروتستانية بالرأس مالية كتأكيد لما قلناه من حيث أن المعتقدات و الشعائر الدينية و كيفية تمنطقها لدى الفاعلين تحدد نوعية إدراكنا و معرفتنا للأشياء و الظواهر المحيطة بنا.

كما يرى بيار يورديو أنّ إنتاج القيم و إعادة إنتاجها يجب أن يمر أولاً على تصور هذه الأخيرة و تقييمها و معرفة فعاليتها في الوقت الراهن (1) لذا "فالإنتماء إلى طبقة اجتماعية أو ثقافية ليس فقط صفة أو خاصية بل هو إطار عام لتصوراتنا و مبادئنا و أحكامنا و المعاني التي نعطيها لكل ما يدور حولها" (2).

إنّ الإستراتيجية التي تتبعها أية جماعة في خلق تصور و فهم معين للأشياء تبنى على أساس التجارب الشخصية و الجماعية بمعناها الواسع للفاعلين سواء داخل الجماعة أو خارجها بناء على الموقع الذي يحتلونه و نوعية الأدوار التي يقومون بها و الثقافة التي ترسخت في ضمائرهم، زد على ذلك الوقائع و الأحداث الموضوعية المتواجدة في الواقع الاجتماعي و في مختلف الميادين، حيث تكون هذه التصورات مبنية على أساس أهداف و غايات حددتها الجماعة، اعتباراً أنّ هذه الأخيرة (التصورات) تصبح كأداة لتحقيق هذه الغايات، و من هنا تكتشف طبيعة العلاقة السببية التي تربط بين هذين المفهومين (السببية الدائرية).

إنّ الجماعة المرجعية -على سبيل المثال- و كما يراها ميرتون تقدم مجموعة من السلوكات و الضوابط و الأفكار و طرق التفكير و الأكثر من هذا نموذج ثقافي الذي يعمل وفق ميكانيزمات معنية تسيّره مختلف الوسائل كالتعليم، التربية، حلقات و ورشات عمل و مناقشة، كتابات... الخ، فكل هذه الأبعاد تساهم في هيكلية البنية الإدراكية (3).

و في هذا الإطار يرى جورج غورفيتش بأنّ كل تنظيم ديني يحمل مجموعة من الخصائص و المميزات و المعتقدات و التي بدورها تقوم بتقديم نموذج تصوري و معرفي معين (4) و تستعمل هذه الجماعات الدينية مثلاً لتحقيق عملية تقييم الظواهر مختلف الأساليب كالدعاية، الإشهار، الصحف، المدرسة، الجامعة، الجمعيات الخيرية، الأحزاب... الخ، من حيث أنّها تدعمها في معتقداتها و بالتالي تقوم ببناء و تنسيق شبكة من المفاهيم و السلوكات و تدخلها في قالب إيديولوجي معين.

(1) P.Bourdieu la reproduction: Idem.

(2) R-Mucchielli : Ibid P12.

(3) Andre Levy: Ibid.

(4): جورج غورفيتش: الأطر الاجتماعية للمعرفة: تر خليل أحمد خليل، مرجع سبق ذكره.

من هنا نلاحظ مع موسكوفيسي بأنّ عملية التصور و الإدراك لديها بعدا إجتماعيا (1)، لذا يمكن القول بأنّ النظرة إلى الظواهر و تقييمها هي إنتاج معقد لمجموعة من المفاهيم مرتبطة بمبدأ السببية الدائرية و السببية الوظيفية فالجماعة و القيم الثقافية و الإدراك هي مفاهيم لمعنى و غاية واحدة تدخل في إطار تحديد الذات و الأنا الجمعي و الوجود الإجتماعي في حد ذاته.

4) صراع الجماعات الاجتماعية:

من الشائع و المعروف أنّ العلاقة التي تربط بين الجماعات الاجتماعية لا تتصف دوما بالتوافق و الإنسجام، فكثيرا ما نلاحظ وجود التناقضات و الصراعات فيما بينها، إذ أنّ "الفضاء الاجتماعي هو فعلا مبني حسب التوزيع الغير عادل للثروة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، و هذا البناء الغير عاد يسير وفق علاقات القوة و المعنى" (2). لهذا فالصراع بين الجماعات الاجتماعية هو ناتج عن وجود الاختلافات و انعدام التوازن في ملكية الأشياء المادية أو المعنوية، و هذه الأخيرة يمكن أن تتحدد بالكم (جماعة تملك عدد هائل من الرموز الروحية أو المادية)، أو -و هذا هو المهم- بالتنوع أي المعنى و الخدمات التي يمكن أن تقدمها للفاعلين الاجتماعيين من حيث قدرتها على تشكيل علاقة منسقة بين مختلف للمعطيات الاجتماعية، و منها تستطيع الجماعة أن تبرز وجودها و تتحكم في الأوضاع.

من هنا يحدث الصراع الاجتماعي و الذي نسبه الماركسون إلى الصراع الطبقي حيث لا يمكن فهمه إلا بالرجوع إلى المادية التاريخية، بمعنى أنّ طبيعة هذه الظاهرة تتحكم فيها العوامل الاقتصادية أو ما أسماه كارل ماركس بوسائل الإنتاج، فمن المؤكد بأنّ الإقطاعي أو الرأس مالي، بحكم تملكه لهذه الأخيرة يستطيع أن يحدد مكانته و جماعته في المجتمع الكلي، و من هنا تكون لديه المقدرة على استغلال العمال اللذين يملكون طاقتهم البيولوجية و العقلية فقط، و شيئا فشيئا تبدأ الطبقة الكادحة في التكون و إبراز ذاتها من خلال تصادمها مع الطبقة العليا، و في هذا الصدد يرى غولدمان بأنّ دراسة ظاهرة الصراع الاجتماعي يستلزم علينا الرجوع إلى تاريخ هذه الظاهرة و وصف و تفسير مختلف العوامل التي أدت إلى حدوثها (العوامل المباشرة و الغير مباشرة) و هذا من خلال أشكال و وقائع اجتماعية (3).

لعل ما يؤخذ عليه الماركسيون في تفسير عملية الصراع الاجتماعي هو إنحصارهم في الصراع الطبقي الذي تغذيه عوامل و علاقات مادية اقتصادية، لتفسير هذه

(1) Serge Moscovici : La psychanalyse son image et son public, Paris , Puf, 1961.

(2) Pierre Ansart : Ibid p110.

(3) Lucien Guoldman: Ibid.

الظاهرة (الصراع الاجتماعي)، لكن الواقع يثبت لنا و في كثير من الحالات أهمية القيم الروحية و المعنوية في تحريك عملية إصطدام الفئات الاجتماعية. لتوضيح الفكرة أكثر من ناحية الميكانيزمات و الغايات و الوسائل التي تتخذها ظاهرتنا هذه إرتأينا أن نلخص دراسة كل من ميرتون و كيبب حول الجماعة المرجعية و علاقتها بالجماعة الإنتمائية.

فالجندي الأمريكي و بحكم وضعيته اتخذ القيم و المعايير المتعارف عليها رسميا في النظام العسكري كمرجع يستند إليه في سلوكاته و تصوراته و هذا حتى يستطيع المحافظة على مكانته و الصعود في سلم الترتيبات العسكرية، فتركيبته في هذه الحالة مرهونة بمدى تمسكه و محافظته على هذه القيم، ممّا أنتج تناقض و تصادم بين الجماعة الإنتمائية و هي العائلة و الجماعة المرجعية (البنية العسكرية) و هذا راجع للإختلافات الموجودة بين الجماعتين، و هو (الجندي) يعتبر في هذه الحالة مستلب ثقافيا من طرف جماعته الإنتمائية (1).

إنّ النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذا المثال هي أنّه يمكن للمعتقدات الدينية على سبيل الذكر أن تلعب دورا محركا في الصراع الإجتماعي، من حيث أنّ الأبعاد التي تقدمها أية جماعة للدين هي التي تمنح الرؤى و المعرفة للظواهر الاجتماعية أو حتى البيولوجية و التقنية، و بما أنّ الاختلاف موجود حتما في هذه الأبعاد بين مختلف الفئات الاجتماعية، فإنّ الصراع هو المعبر عن هذا الأخير (الاختلاف) ممّا يستلزم في بعض الحالات تحالف جماعتين أو أكثر ضد جماعة أخرى "فالدخول في الصراع مع البعض يؤدي للدخول في تحالف و وفاق مع الآخرين" (2).

لعل من الواضح أنه يمكن لأية فئة إجتماعية خاصة إن كانت واسعة أن تدخل في صراع مع نفسها، و هذا بفعل ظهور التناقضات في الجماعة الفرعية أو التحتية و قد أكدّ كورت لفين على هذه الظاهرة و أرجعها لإهتزاز منظومة الإتصال بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين المنظمين في إطار تجمعات فرعية (3).

زيادة على ذلك فلعوامل الخارجية و المصلحية دورا كبيرا في هذا، ممّا قد ينبع انفصال بعض الجماعات التحتية، أو محاولة التعايش ظاهريا، و في حالات أخرى يعاد تنظيم و ترتيب العناصر بحيث يتم إيجاد منطوق توفيقى تقاربي بين مختلف العناصر

(1) André Levy : Ibid.

(2) Ibid, P496.

(3) Kurt Lewin : Idem.

المكونة لقيم و مصالح و غايات مختلف الجماعات التحتية و هذا باستعمال الإيديولوجية و أخذ العبرة من الضغط و المنافسة الخارجية.

إنّ الصراع الاجتماعي هو صراع الجماعات الاجتماعية حول طبيعة و طريقة الوجود الاجتماعي و للمعتقدات و الممارسات الاجتماعية أهمية بالغة في تسيير هذه الظاهرة، و هذا لكسب الشرعية و القوة و لبلوغ غايات خططتها الجماعة و التي غالبا ما تتمثل في إعادة إنتاج قيمها مع محاولة إدخال وفق منطق الفاعلين قيم جديدة مواكبة مع التغيير و المنافسة، لذا يمكن اعتبار بأنّ من وظائف هذه الظاهرة و كما يرى غولدمان تغيير التشكيلة الاجتماعية (بمعنى التعديل و التجديد) (1)، حيث يعاد بنائها مع المحافظة على الجوهر و الهدف الأول لوجود الجماعة.

أخيرا إنّ موضوع الجماعة الاجتماعية لا يمكن فصله عن الهوية و المرجعية الثقافية، من حيث أنّ الأولى تنتج الثانية و العكس صحيح.

(1) Lucien Guoldman: Ibid.

III- الإتصال الجمعي:

من مظاهر تعقد الحضارة الحديثة بروز ما يعرف "بالإتصال الجمعي" و التي ظهرت بفعل الثورة الصناعية و التكنولوجيا و الفكرية و ما أفرزته من ازدهار في مختلف الميادين، و قد أصبحت اليوم تغزو العالم بفضل تطور و تشعب وسائل الإتصال الجمعي. من المهم الإشارة إلى أنّ هذه الظاهرة تعتبر جزءا من الإتصال العام، هذا الأخير لاقى إهتمام عدد كبير من العلماء و المختصين في مختلف العلوم، كعلم اللّغة، علم النفس الاجتماعي، علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا... الخ.

لقد كان لعلماء كبار مثل هيربرت ميد، شارل كولي، روبرت ميرتون... الخ الفضل الأول في دراسة ظاهرة الإتصال كواقعة اجتماعية، حيث اعتبروها المحرك الأساسي للعلاقات بين الأفراد داخل البنية الاجتماعية و خارجها، فبواسطتها تتكون الرموز و القيم الثقافية و الاقتصادية... الخ و تنتشر و تستمر في الوجود بإستعمال قنوات إتصالية معنية. هكذا كانت دراسة ظاهرة الإتصال مرتبطة بدراسة البنيات و الجماعات الاجتماعية و سيرورتها التاريخية "فتاريخ الإتصال لا يمكن فهمه إلاّ عن طريق البحث في تاريخ المجتمعات و تطورها الاجتماعي و السياسي، لأن و منذ زمن بعيد اعتبر الإتصال جزء من حاجات الإنسان" (1).

إنّ التقدم العلمي و التكنولوجي الذي شهدته المجتمعات الأوروأمركية، و مع ظهور التوترات العالمية (الحربين العالميتين) و استعمال الدّول القوية وسائل الإتصال الجمعي (الصحف، الراديو... الخ) كأسلوب للدعاية و التحريض و التأثير جعل مجموعة من العلماء مثل كورت ليفين و تلميذه ليون فيستانغر، هارولد لاسويل... الخ يدرسون هذه الظاهرة من حيث آثار المضمون الدعائي الذي تبثه هذه الوسائل و دورها في تكوين التصورات و السلوكات. و قد أدّى هذا إلى تطوير بحوث الإعلام و الإتصال و منهجية تحليل المحتوى ممّا أثرى مجال علم النفس الاجتماعي و علم الاجتماع و العلوم السياسية.

نستطيع تصنيف مواضيع بحوث الإعلام و الإتصال إلى ما يلي:

- البحوث الإسترجاعية: و تهتم بمعرفة ردود الفعل على الرسالة الإعلامية.
- بحوث القوة القرآنية: حيث يتم الكشف عن المواضيع المفضلة من طرف القراء.
- بحوث الرأي العام: و تختص بالبحث عن مواقف الناس اتجاه مسائل معينة.
- بحوث تحليل المضمون: دراسة محتوى الرسالة (2).

(1) Lakhdar Idroudj : pouvoir et idéologie de l'information, Author sans date P2.

(2): كاظم فلاح: الإتصال ص 315-318.

لعل من المفيد القول بأنّ عملية الاتصال الجماهيري و باستعمالها لمختلف الوسائل التقنية المتطورة قد خلقت تغيير في نمط العلاقات الإنسانية من حيث أنّها تستهدف التأثير على أكبر عدد من الجمهور "فكل فعل اتصالي يهدف إلى الإقناع إلى الإثارة... يمكن القول بأنه يشير إلى التأثير على اللذين يتوجه إليهم"(1)، من هنا تبرز وظيفتها البسيكوإجتماعية و المعرفية من حيث أنّها تقوم بدور المحافظة و التغيير في نفس الوقت، و هذا استنادا إلى علاقتها مع مختلف الرموز و المعتقدات و النماذج الثقافية و الإيديولوجية.

إنّ آثار عملية الإتصال تبقى مستمرة في الآفاق عكس الإعلام الذي يهتم بإعطاء المعلومة فقط بحيث تبقى آثاره محدودة (2) غير أنّ معظم إن لم نقل كل وسائل الإعلام هي وسائل للإتصال، إلاّ جانب وظيفتها الإخبارية، تقوم بشكل مباشر أو غير مباشر ببناء شكل استراتيجي محمل بمجموعة من الرموز و المفاهيم القيمة و الذي على أساسه تتم عملية الإتصال.

إنّ الحديث عن عملية الإتصال الجمعي يعني الحديث عن الوسائل التي تستعملها لتحقيق أهدافها و غاياتها، هذه الأخيرة كالراديو، التلفزيون، الصحف، الأنترنت... الخ. هي من إنتاج الثورة العلمية و التقنية التي شهدتها المجتمعات الأورو أمريكية إثر الثورة الصناعية، خاصة بعد إختراع آلة الطباعة و الدور الكبير الذي لعبته في إصدار الصحف و الكتب، كما كان للتقدم العلمي و التكنولوجي في القرن العشرين الدور الكبير في ظهور الراديو و التلفزيون ثم تلاه بعد ذلك الإعلام الآلي ممّا أدى إلى تحريك و تطوير عملية الإتصال الجمعي (3) و توجيهها وفق أهداف عالمية و محلية.

يدخل تفسيرنا و توضيحنا لظاهرة الإعلام و الإتصال لا من حيث طبيعتها، لكن من حيث تسييرها و ارتباطها بمختلف القوى الإجتماعية و السياسية في إطار مجموعة من المذاهب و النظريات المتعلقة بهذا الميدان. و قد صنفها شرام على الشكل الآتي:

(أ) نظرية السلطة المطلقة: تعتبر وسائل الإعلام ملك للسلطة الحاكمة، من حيث أنّها تعطي لنفسها الحرية المطلقة في تسيير المؤسسات الإعلامية بالطريقة التي تناسبها، معتبرة نفسها بأنها تملك الحقيقة المطلقة حول مختلف الظواهر الإجتماعية.

(1) Nicole Aubert et al : Diriger et motiver (secrêts et pratique) ed, d'organisation, Paris, 1979, ed Casbah Alger 1997, P96

(2) Idem.

(3) Idroudj: Idem .

إنّ عملية التسلط هذه لا تلاحظ فقط في وسائل الإعلام و إنّما حتى على مستوى التنظيمات و المؤسسات الأخرى.

(ب) نظرية الحرية: و ترى أنّ وسائل الإعلام و منها الأشخاص العاملين فيها (بطريقة رسمية أو غير رسمية) لديهم الحرية المطلقة في إبداء الرأي و كشف الحقائق بالطريقة التي يرونها صحيحة، و تستند هذه النظرية على العالم الليبرالي، الحرية الفردية و حقوق الإنسان.

(ج) نظرية المسؤولية: جاءت لسد النقص الموجود في نظرية الحرية، إذ أنّها تعترف بالحرية المسؤولة الإيجابية، و ترفض الحرية المبنية على الأ مبالاة.

(د) النظرية الماركسية: تقرر بأنّ الطبقة الحاكمة (طبقة البروليتاريا) هي المتحكمة و المراقبة لوسائل الإعلام و الإتصال و التي تعتبر جزء من النسق الإيديولوجي العام. إنّ هذه الرؤية لا تختلف عن نظرية السلطة المطلقة من حيث طريقة و منهج تسيير وسائل الإعلام (1).

هذه بصفة عامة و وجيزة أهم النظريات التي تفسر علاقة مؤسسات الإعلام و الإتصال بالمجتمع خاصة بالسلطة، فهي تعطينا نظرة توضيحية لظاهرة الإعلام و الاتصال الجمعي و ارتباطها من حيث الموقع و الوظيفة بالإطار الاجتماعي العام. على هذا الأساس يمكن تعريف الإتصال الجمعي على أنه العملية أو الطريقة التي يتم بها نقل الرموز الثقافية و المعرفية في شكل خدماتي عبر وسائل معنية و بأساليب محددة و مدروسة لمختلف الفئات و المجتمعات، و هي بهذا تشارك في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال التأثير و باعتبارها منتج سوسيوثقافي.

1) عملية الإتصال الجمعي:

الإتصال هو أساس التفاعل الاجتماعي، و هو عبارة عن عملية تربط بين طرفين يتم من خلالها نقل المعلومات و الحقائق من الطرف الأول الذي يدعى المرسل إلى الطرف الثاني المستقبل أو المرسل إليه، و يكون ذلك بواسطة وسيلة أو قناة. بهذا تكون هذه العملية هادفة.

إنّ معرفة كيفية تكوين عملية الاتصال عموما و الاتصال الجمعي خاصة يقودنا إلى دراسة أهم الميكانيزمات و الاستراتيجيات التي تتبعها هذه العملية، بمعنى الطريقة التي تتم بها، و هذا ما يؤدي بنا إلى تحليل الظاهرة اعتمادا على العناصر المكونة لها، و ربطها بالمحيط الاجتماعي الذي تنتمي إليه.

(1) Idroudj : Ibid, P40_58.

لهذا السبب ارتأينا أن نقوم بتحليل العملية وفق بمط لاسويل باعتباره من الأوائل اللذين وضعوا الأسس العلمية للإتصال الجمعي، حيث تخصص في دراسة الدعاية و محتوياتها الإيديولوجية و السياسية في الصحافة المكتوبة، حيث احتلت هذه الأخيرة (الدعاية) "في الفترة ما بعد الحرب الأولى مكانة خاصة ضمن العلاقات التي كانت تتحكم في المجتمعات الغربية" (1).

في هذا السياق قدم لاسويل مجموعة من الأسئلة تمثل الإطار العام لنظريته في تفسير عملية الاتصال الجمعي، و هي على الشكل التالي:
من قال هذا؟ بأية وسيلة و بأية كيفية؟ و بأية آثار؟
لقد أهتم لاسويل من خلال طرحه لهذه الأسئلة على دراسة ما يلي:
أ) المرسل: و هو المعني بصياغة الرسالة، من حيث أنه مصدر المعلومات و الأفكار التي تحملها الرسالة.

لدراسة هذا العنصر يستلزم البحث في شخصية هذا الأخير من حيث الرموز و المعايير الثقافية و الإدراكية، الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، مكانته الاجتماعية، أهم التجارب التي مرّ بها، الظروف التي أدّت به إلى تحرير هذه الرسالة علاقته بالمؤسسات السياسية و الاقتصادية... الخ، بعبارة أخرى ربط المرسل بالمحيط الاجتماعي العام، فمن المعروف بأن خطاب مهما كان نوعه لا ينتج بطريقة عشوائية، بل هو نتيجة منطقية لمنتجه.

ب) المستقبل (المرسل إليه): و نقصد به دراسة الجمهور. فالرسالة يمكن أن تتوجه إلى فئة اجتماعية أو مجتمع أو حتى المجتمع العالمي، إذ من الضروري معرفة خصائص و مميزات المستقبل من حيث قيمه الجمالية، و تصوراته و معاييرها، كذلك المستوى الثقافي و العلمي و انتماءاته الإيديولوجية و حتى السياسية. و قد يتطلب منا معرفة أهم المواضيع و الحقول التي يهتم بها.

كل هذه النقاط تدخل في علاقة تفاعلية مع طبيعة الخطاب و تشكل علاقة معينة التي يمكن اكتشافها من خلال سبر الآراء.

ج) الرسالة: و تعتبر المادة الخام المحملة بمجموعة من المفاهيم و المعاني و الدلالات، إذ أنّها تربط بين المرسل و المرسل إليه، حيث تقوم بنسج الاتصال بين العنصرين بفضل قنوات كالجرائد، الكتب، الراديو، التلفزيون، السينما... الخ مستعملة في ذلك مختلف التقنيات الشكلية و الضمنية. فالتلفزيون إذ عالج موضوع معين يستخدم

(1): عبد الرحمن عزي: مسألة البحث عن منهجية البحث (إعادة النظر في نمط لاسويل) المجلة الجزائرية للإتصال، العدد 02، 1988 ص75.

الصوت و الصورة، عكس الإذاعة التي تعتمد على الصوت فقط، و هذا طبعا يكون لديه أثر لدى المتلقي.

مما يلاحظ أنّ دراسة الرسالة يقودنا إلى تحليل و تفسير الكيفية التي صيغت بها هذه الأخيرة أي دراسة شكلها (المفردات-البلاغة-الصورة-طريقة الكلام...الخ)، كذلك مضمونها أي المعنى و الدلالات التي تعطيها لموضوع معين، و في هذا الإطار يلعب تحليل المحتوى الدور الكبير في الكشف عن ذلك و هذا باستعمال مختلف التقنيات.

إنّ تحليل المضمون مهما كانت نوعيته لا يمكن استغلاله بالطريقة العلمية في الكشف و تفسير النتائج إلاّ إذا رجعنا إلى شخصية المرسل و الظروف التاريخية و الاجتماعية التي أنتج فيها الخطاب.

(د) الآثار: من خلالها يتم التعرف على آثار مضمون الرسالة على المستقبل و ردود فعله بالبحث في الإستجابة التي تصدر من طرف المستقبل إثر تلقيه الرسالة و بعدها، و تكون على شكلين: لفظية، من خلال تقديم رأيه في الرسالة و الطريقة التي صيغت بها، و منها التعرف ما إذا كانت هذه الأخيرة قد غيرت من تصوراته و قيمه، و يتم الكشف عن هذا عن طريق عملية سبر الآراء.

سلوكية، أي معرفة ما إذا كان لهذه العملية آثار على سلوك المتلقي (تغيير أو عدم تغيير سلوكه).

مثال: الأطفال اللذين يشاهدون أفلام العنف، كيف ستكون تصرفاتهم و سلوكياتهم. يجيب بول لازار سفيلد على هذا السؤال بأنّ البرامج لا تستطيع أن تخلق عملية التأثير ما لم تدعم ببعض القيم و المعايير الموجودة في المجتمع، أي يجب على المتلقين أن تكون لديهم القابلية الثقافية بمحتواها الاجتماعي و النفسي لتقبل هذه العملية (1).

إنّ نمط لاسويل في تحليل ظاهرة الاتصال الجمعي لا يكون فعالا إذا أهملنا الربط بين مختلف العناصر المكونة لهذه العملية و كيفيةها مع المعطيات الاجتماعية، من حيث أنّ لكل مجتمع خصائصه و مميزاته.

مثلا: دراسة آثار المضمون سيتوجب علينا دراسة محتوى الرسالة من مختلف جوانبها و منها دراسة المرسل من حيث أنّه ليس محايد في صناعة الخطاب، زد على هذا و من الضروري أن ندرس الجمهور و مكوناته البسيكو اجتماعية، من حيث أنّه يمثل فئة اجتماعية بخصائصها و مميزاتها، و هذا يسمح لنا بالتعرف على مدى إستعدادها للتأقلم و الإدماج في دلالات و غايات الرسالة.

(1) Roland Cayrol : La presse écrite et audio visuel, Paris, Puf, 1973.

2) الصحافة المكتوبة:

أ) الظروف التاريخية لظهورها:

تعتبر الصحافة المكتوبة من أقدم وسائل الإعلام و الإتصال الجمعي التي شهدتها المجتمعات، فقد ظهرت الصحافة الحديثة في القرن التاسع عشر، و هذا راجع لعدة أسباب من أهمها ما أفرزته الثورة الصناعية من ظهور الطباعة و الإنقلاب الذي أحدثته في مختلف الميادين خاصة حقل الاعلام و الاتصال.

إنّ إزدهار الحركة الاقتصادية و التجارية و تطور المفهوم السياسي و التنظيم الإداري، ظهور القوانين الليبرالية الرأس مالية، كذلك ما شهدته المواصلات من تقدم، و تطور صناعة الورق قد أدّى إلى انتشار الصحف (1) و احتلالها مكانة هامة بين مختلف طبقات و فئات المجتمع الأوروبي، و لو أنّ في بادئ الأمر كانت متداولة لدى الطبقة الحاكمة و البرجوازية.

اعتمدت الصحافة المكتوبة الخبر إلى جانب الرأي و التحليل، و قد عبرت عن ثقافة المجتمع المتواجدة فيه.

مع ظهور الحركة الاستعمارية ازداد تطور و انتشار الصحف، فاستعملت لتبرير تواجد هذا الأخير (الاستعمار)، كما استخدمها الأهالي كسلاح لمواجهة المحتل.

إنّ التقدم الهائل الذي شهده الحقل السياسي و الاقتصادي و العلمي و التربوي... الخ أدّى إلى ظهور ما يعرف بالصحافة المتخصصة ذات الطابع التحليلي، كما نلاحظ وجود الصحف و المجالات التي تهتم بالمجال الرياضي، الحقل العلمي... الخ، هذا زيادة على الصحافة العامة التي تعالج مختلف القضايا.

موازية مع ذلك، فالصحافة الإخبارية عادة ما تكون يومية، عكس الصحافة التحليلية فهي أسبوعية، نصف شهرية، شهرية، دورية... الخ.

إلى جانب هذا يجدر بنا القول إلى أنّ هناك الصحف التابعة للدولة أو القطاع العام، ناهيك عن الصحافة الحزبية و الجمعوية و بعض النشريات التابعة لتنظيمات و مؤسسات أخرى بإختلاف أنواعها من حيث أنّها اللسان الناطق بها رسمياً.

هذا و توجد هناك الصحافة الخاصة و التي يطلق عليها تسمية "المستقلة" لأنها غير تابعة رسمياً لأي تأسيس أو تنظيم، رغم أنّ الممارسة الواقعية تثبت لنا العكس، حيث لا توجد صحافة محايدة و غير مستخدمة من طرف جماعات و تنظيمات اقتصادية، سياسية... الخ و لو بطريقة ضمنية و غير مباشرة.

(1): كاظم فلاح: نفس المرجع.

(ب) وظيفتها:

بالرغم من ظهور و انتشار الراديو و التلفزيون و الأنترنت... الخ في الوسط الاجتماعي و النتائج التي حققتها بفعل إكتسابها آخر التقنيات التي ابتدعها الإنسان في هذا المجال. إلا أن الصحافة المكتوبة لا زالت تحتل مكانة مرموقة، فهي أكثر تداولاً بين مختلف الفئات الاجتماعية و هذا نظراً لأهميتها و قدرتها على تقديم عدّة وظائف متنوعة و التي يمكن حصرها فيما يلي:

- البحث على المعلومات و نشرها.
 - التعبير عن الرأي.
 - الوظيفة الاقتصادية و التنظيم الاجتماعي.
 - الوظيفة النفسانية.
 - أداة للتمثل و الإنتماء الاجتماعي.
 - الوظيفة الإيديولوجية.
 - أداة للتوحيد الاجتماعي و الشرعية السياسية.
- إستناداً إلى هذه الوظائف و تدعيماً لها من ناحية الدلالات التي تحملها يمكن عرض و شرح مجموعة من الأدوار التي يقوم بها الصحفي و هي الشكل التالي:
- الوسيط: و هذا عن طريق تصويره للحقيقة الموجودة في الواقع، إذ يعتبر كوسيط ثقافي بين مصدر المعلومات و الجمهور.
 - المنظم: حيث يقوم بفرز المعلومات و تنظيمها و بناءها.
 - المربي: من خلال معالجة أي موضوع و إستعمال مختلف أساليب التأثير، بحيث يصبح يساهم في عملية التنشئة الاجتماعية.
 - المعلق: و هذا بتقديم رأي و موقف في قضية معينة، بحيث يصبح يعبر عن قناعاته الشخصية و قناعات الجريدة.
 - المحافظ: و هو الذي يدافع على تقاليد و شرعية السلطة.
- تعكس لنا هذه الوظائف و الأدوار حقيقة سوسيولوجية تتعلق أساساً بتلك العلاقة الموجودة بين الصحافة المكتوبة و المجتمع بمختلف تركيباته سواء من ناحية تأثير هذا المجتمع على مختلف البنيات الاجتماعية أو تأثير هذه الأخيرة على الصحافة.

(ج) علاقة الصحافة المكتوبة بالمجتمع:

يرى دونكان بأنه لا يمكن دراسة أي شيء حول الاتصال بدون النظر إلى طبيعته الاجتماعية، و معنى هذه الفكرة أنّ الصحيفة باعتبارها وسيلة اتصال تتحدد علاقتها بالمجتمع من خلال عمليتين مترابطتين و هما:

(1) Kayrol : Idem.

(2) Remy Rieffel : L'élite des journalistes, Paris, Puf, 1984, P179-182.

* دور الصحافة المكتوبة في التنشئة الاجتماعية:

تعتبر هذه الوسيلة من بين الوسائل المستعملة في عملية التكوين و التنشئة الاجتماعية بمعناها الواسع، فعلى غرار الأسرة و المؤسسة التعليمية... الخ، فهي مصدر لبناء و توجيه القيم و التصورات و الرؤية للعالم و الوجود الاجتماعي، و قد برهنت نتائج الأبحاث على ذلك. لذا كيف يمكن للصحيفة أن تلعب دورا في عملية التنشئة الاجتماعية؟ من الواضح أنّ دراسة مثل هذا الإشكال يقتضي منا البحث في كيفية التأثير على الأفراد و الجماعات، و في هذا الصدد يمكن إستدراج نظرتين:

- النظرة الأولى ترى بأنّ الصحافة المكتوبة مهما كان نوعها تعمل من خلال المواضيع التي تنطرق لها في مختلف أركانها (السياسي، الإق، الثقافي... الخ) و بمختلف أشكال التحرير كالتعليق على الخبر، الرأي، الخط الإقتتاحي... الخ على تقديم مجموعة من الرموز و القوالب الثقافية و السلوكية، فهي تمرر عبر خطابها المبادئ التي تدافع عليها، و هنا يمكن التطرق إلى نقطة مفيدة مغزاها بأنّه غالبا ما يتم نشر قيم و معتقدات أية جريدة عن طريق توظيف إيديولوجية معينة مرتبطة بأهداف و غايات و مصالح محددة تنسق بين مضمون الرسالة و شكلها، و في هذا الصدد يرى أبراهام مولز "بأنّ الصحافة الحرة حاولت من جهتها، تنشئة الجمهور بدون الإعلان عليه من طرفها، بالجمع بين المعنى و المتطلبات الجمالية"⁽¹⁾ و هذا عن طريق استعمال لغة الفئة الموجهة إليها و توظيف الصور البلاغية، الإعتماد على منطق تسلسل الأفكار في قالب ترابطي وظيفي، إستخدام الصور و تدعيم ما يكتب بالاعتماد على الأدلة و البراهين الموجودة في الواقع... الخ، كل هذا يدخل فيما يعرف بكيفية تقديم الموضوع.

في هذا الشأن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ دور الصحافة في تشكيل القيم و التصورات، يظهر بعد فترة أو فترات زمنية محددة، و هذا ناتج عن تعقد هذه العملية من حيث أنّها مرتبطة بالإدراك و الإقناع.

كما يجدر بنا القول بأنّ الموقع الإستراتيجي الذي تحتله وسائل الإعلام و الاتصال عموما و الصحافة المكتوبة خصوصا في المجتمع، من حيث أنّها تمثل إحدى السلطات التي تعتمد عليها الدولة و مختلف تشكيلاتها، و إحدى القنوات القديمة التي إهتمت بمعالجة قضايا الأفراد و المجتمعات، و نتيجة لتلك العلاقة الخدمانية التي تربط الشخص بالصحيفة من حيث أنّها تقدم له مختلف المعلومات و الأخبار، و طرق التفكير... الخ، فهي

(1) Abraham Moles : Théorie structurelle de la communication et société, Milan, Barcelone, Mexico, 1988, P165.

تساهم بأكبر قدر في تنشئة الأفراد و الجماعات عن طريق ميكانيزماتها في التأثير و خلق التبعية، و هذا مؤشر لظاهرتين تتمثل الأولى في الإنسجام الإجتماعي أي تشكيل الضمير الجمعي بالمفهوم الدورخايمي، أما الثانية فهي عنوان للتمييز بين مختلف الجماعات الاجتماعية. و هنا يظهر الإشكال المتعلق بدور الصحافة المكتوبة في خلق الصراع الاجتماعي باعتبار أنّ المنظومة الإعلامية و الإتصالية ليست متكافئة و متجانسة، من ناحية المعايير الثقافية و الإيديولوجية و السياسية مما يجعلها تقدم تصورات و إدراكات لمختلف الظواهر المحيطة بطريقة مختلفة و متناقضة. "فمنذ بداية الاتصال المكتوب، كانت الصحافة دائما فضاءا للصراع الذي يجب أن ينسب إلى الأطر السياسية و الإيديولوجية و الثقافية" (1).

أما النظرة الثانية و التي أكدها بول لازار سفيلد ترى أنّ "رسالة وسائل الإعلام الجمعي ليست لديها تأثير مباشر على الأفراد، إلا عند ما تعاد و تسير من طرف أشخاص يتمتعون داخل وسطهم ببعض التأثير قادة الرأي" (2).

تعتبر دراسة لازار سفيلد لهذا الميدان من حيث النتائج التي استخلصها كقفزة نوعية في تحديد مفهوم التأثير. فليس لمحتوى الرسالة القدرة على نشر القيم و الثقافة التي تحملها ما لم تتماشى و معايير الفئة الموجهة إليها الرسالة، من هنا يتضح أكثر البعد الاجتماعي في تكوين هذه العملية معتمدا في ذلك على إستراتيجية المؤثر و المتأثر، فإذا كانت الإستراتيجيتين تسيران في نفس القلب القيمي و المعياري، هذا يؤدي إلى تجاوب بين محتوى الرسالة و الأشخاص، من حيث أنّ هؤلاء يتقبلون هذه العملية كتدعيم لتصوراتهم و سلوكياتهم، و العكس صحيح. من هنا تظهر فعالية و قيمة الثقافة المكتسبة من الوسط الاجتماعي، و التي غالبا ما تكون لبعض الأشخاص، كأولياء، المعلمين، رجال الدين، أصحاب النفوذ الفكري و الإيديولوجي و المالي الدور الكبير في فرز و غربلة محتوى الموضوع المقدم. و هذا ناتج للعلاقة المترابطة بين المكانة الاجتماعية التي يحتلونها و تغلغلهم الكبير في الوسط الاجتماعي و الثقة التي يحظون بها و التي تصل في بعض الأحيان إلى درجة القداسة، من حيث أنّهم يملكون القدرة على إحداث الفعل الإندماجي و التكيفي.

إنّ خلاصة هذه النظرة تركز على أنّ مساهمة الصحافة المكتوبة كأبي وسيلة إعلامية في التنشئة الاجتماعية يجب أن تمر و تفرز من طرف ثقافة الجماعة أو المجتمع.

(1) L.Idroudj : Ibid P163.

(2) R-Cayrol : Ibid P518.

أخيراً يمكن التأكيد على أنّ البعد المؤسس للتكوين الاجتماعي التي تقوم به الصحافة تتمثل في مدى قدرة هذه الوسيلة و هذا بواسطة أساليب شكلية و محتوى ضمني على إنجاز هذه العملية مع مراعاة المرجعية القيمية و الإدراكية للجماعية المعنية.

لكن و في بعض الحالات نلاحظ القدرة الخارقة لهذه الوسيلة في التأثير على تغيير قيم الأفراد و استبدالها بأخرى، و هنا يطرح إشكال حول إمكانية بعض الصحف و هذا راجع لأسباب مختلفة منها القوة الثقافية و الإيديولوجية التي تملكها في زعزعة البنية الثقافية و الإدراكية لعدد كبير من الأفراد اللذين يعانون من إهتزاز في منظومة القيم التي ينتمون إليها، و قد يرجع هذا في بعض الحالات إلى عدم فعاليتها في الوقت الراهن نتيجة لفرها في ميكانيزمات المنطق التكيفي.

الإجابة على هذا الإشكال يستدعي مّا معرفة الأطر الاجتماعية و السياسية و الإيديولوجية التي تتحرك منها الصحافة المكتوبة. بمعنى آخر أنّ تأثير خطاب الصحف على الأفراد و المجتمع (من ناحية الإنسجام أو التنافر و الصراع) يستدعي التعرف على البعد أو الأبعاد المختلفة التي تحدد هذا الدور، فالتضارب الوظيفي و البنوي للصحافة في المجال الثقافي و الإيديولوجي مرّده إلى عوامل موجودة في الوسط الاجتماعي بما في ذلك المجتمع العالمي.

* الصحافة المكتوبة كإنتاج سوسيوثقافي:

يرى لاسويل بأنه "يمكن لوسائل الإعلام أن تعكس قيم المجتمع و بعض معايير السلوكات" (1).

لقد أدّت أبحاث في ميادين علم النفس الاجتماعي، علم الاجتماع و العلوم السياسية إلى الإعلان على أنّ وسائل الاتصال الجمعي و منها الصحفية هي قنوات لتمرير ثقافة أو ثقافات فرعية مرتبطة بالجماعات الاجتماعية تكون في بعض الأحيان متجانسة نوعاً ما و في أحيان أخرى متناقضة و متصارعة، لذا و من الأجدر بنا شرح العلاقة بين المجتمع و مختلف بنياته و حقله و الصحافة المكتوبة، من حيث أنّها إعادة إنتاج لهذه البنيات و مختلف تركيباتها.

من هنا تطرح مسألة دور و تأثير المجتمع أو حتى المجتمعات الخارجية على نظام إنتاج الرموز القيمية و التصورات في الجريدة، هذا يؤدي بنا إلى الربط بين الخطاب الصحفي كوسيلة اتصال جمعي و مختلف عناصر التركيب الاجتماعي من خلال البحث في التناقضات داخل المجتمع و أثره في العمل الصحفي.

(1) R-Cayrol : Ibid P 598.

لتفسير هذه العملية نستعين بتحليل أبراهام مولز حول الدورة الثقافية الموظفة في كتابة "الديناميكية الاجتماعية للثقافة" (1).

يرفض مولز اعتبار المنظومة الاعلامية الاتصالية كمؤسسة مستقلة ذاتيا و منفصلة عن الظواهر الأخرى، لذا قام بتحليل الدورة الاجتماعية الثقافية التي تربط بين الخطاب و منتجية و مختلف الجماعات المتحكمة في ذلك، من حيث أنها حاملة لقيم و معتقدات و مشاريع و تصورات.

إن إنتاج الخطاب في الصحافة لا يكون بطريقة عشوائية و إعتباطية، إنما هو حصيلة سلسلة عمليات متشعبة و معقدة تظهر في الفعل الإجماعي، بمفهوم نمط العلاقة التي تربط منتجي الجريدة (الصحافيون) بمختلف التنظيمات الاجتماعية التي تترجم في متغيرات، كالمتغير السياسي الإيديولوجي، الثقافي، التاريخي، الاقتصادي... الخ.

هذه الأخيرة التي تظهر في شكل بنيات تعتمد على مؤسسات لتدعيم و نشر و تقوية إيديولوجياتها و بالتالي نفوذها (كالحزب، الجمعيات، الجامعات... الخ).

إن الحزب كتنظيم سوسيولوجي و مؤسساتي تدخل فيه عدة جماعات مرجعية تختلف بدرجات متفاوتة في مبادئها الإيديولوجية و السياسية و خياراتها المشاريعية، و هذا ما يؤدي إلى صراع داخل هذه المؤسسة قصد كسب القوة و الشرعية و الوصول إلى السلطة، و لكي تبقى في اتصال دائم مع مختلف المنخرطين و المتعاطفين من جهة و تكسب أفراد آخرين للتدعم أكثر، تقوم مختلف الجماعات و الأحزاب المتواجدة في الحقل الحزبي باستعمال منظومات و مؤسسات أخرى لها القوة في التأثير كالصحافة المكتوبة، مراعية في ذلك عامل التطابق و التماثل، بمعنى أن كل جماعة سياسية مثلا تستعمل الجريدة أو الجرائد التي تتماشى معها (بصفة عامة) في المنطلق الإيديولوجي، و هذا لنشر قيمها و معتقداتها.

يعتبر هذا المثال كنموذج بسيط يحلل العلاقة بين الصحافة و تنظيم إجتماعي معين يتكون من عدة حساسيات إيديولوجية و معرفية.

كما يبرز لنا هذا الأخير (المثال) فكرتين: الأولى تتعلق بالعلاقة الوظيفية بين الجماعة المرجعية و الصحافة من حيث أن هناك ترابط و احتواء.

أما الفكرة الثانية فتتمثل في أنه لا يوجد جماعة مرجعية واحدة في المجتمع، بل أكثر، و هذا يؤدي بنا إلى القول بأنه لا توجد صحافة مكتوبة متجانسة و متكافئة من ناحية المعايير و التوجهات و المشروع الاجتماعي العام، و من هنا يتشكل الصراع داخل المنظومة الإعلامية و الذي يلاحظ أكثر في طبيعة الخط الإفتتاحي للجريدة.

(1) Abraham Moles: Socio dynamique de la culture, Paris, Mouton, 1967.

لشرح الفكرة أكثر يستلزم علينا التطرق إلى الفاعلين الاجتماعيين المنتمين للميدان الصحفي باعتبارهم صانعي و مسيري الخطاب.

إنّ الاندماج و العمل في أية جريدة يعني تقبل و العمل ضمن الخطوط العريضة التي تدافع عليها هذه الأخيرة، و نقصد بالخطوط العريضة المرجعية الإيديولوجية التي تتبناها الجريدة من حيث تصوراتها و تقييمها للمشروع الثقافي و الحضاري العام. هذه العملية و حسب النظرية المعرفية عند فيستنغر: لا يمكن تحقيقها إلاّ إذا تم تحديد قائمة الدلالات و المواصفات التي يقدمها الفاعلين الاجتماعيين في الميدان الصحفي لهذا المشروع أو النموذج الثقافي العام، حيث يتم ترتيبها و هيكلتها. من هنا فتتنظيم الظواهر الثقافية و الإيديولوجية و تقيمتها في مجموعات مختلفة يعني أنّ مؤشر الخيارات لدى مسيري خطاب الجريدة يلعب دورا كبيرا في صناعة استراتيجيات الفعل الصحفي، و هذا يؤدي بنا إلى القول بأنّ هناك علاقة سببية بين تمثيل الذات و تمثيل العمل الصحفي من الجانب المعرفي الإيديولوجي.

للتعرف أكثر على هذه العملية من جانب المنظور الاجتماعي، يستلزم علينا طرح قضية تتعلق "بتحديد الأسباب التي من أجلها اختار الصحفيون امتهان هذا العمل" (1)، و يمكن الإجابة عليها من خلال طرح سؤال "ما هي القيم التي تمجدها و تدافع عليها عناصر النخبة" (2) أي الصحفيين.

في هذا الشأن من الأجدر بنا أن نبين حقيقة مفادها أنّ عملية تأسيس الجريدة و انتاج الخطاب المرتبط بالجماعة المرجعية يقتضي توحيد الفاعلين الاجتماعيين (متغاضين في حدود معينة المصالح الشخصية) قصد تحقيق أهداف و غايات محددة، هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين و نتيجة لتنشئتهم الاجتماعية التي تلقوها و إحتكاكهم و خبراتهم مع مختلف الظواهر الاجتماعية و الفكرية يقومون بتدعيم هذه المنطلقات من خلال عملية إخراج الخطاب في الجريدة. غير أنّ في بعض الحالات نلاحظ بأنه تتضارب معتقدات الصحفي مع توجه الجريدة التي يتعامل معها و هذا راجع لأسباب تجارية مالية و لمركز الجريدة و جماعتها المرجعية في النظام الاجتماعي العام، بحيث يصبح الصحفي لا يعبر عن قناعاته الثقافية و المعرفية، بل عن مصالحه المالية و النفوذية و هذا ما يخلق اصطدام بين جماعته الإنتمائية و جماعته المرجعية (عندما يصبح يعبر عن قيم الجريدة).

(1) Remy Rieffel : Idem, P 184.

(2) Ibid.

كثيرا ما ترتبط وسائل الإعلام و منها الصحافة المكتوبة بالتجمعات الصناعية و المالية الكبرى، حيث تقوم هذه الأخيرة بتدعيمها ماليا من خلال عملية التمويل، و قد يظهر هذا خاصة في الجرائد الخاصّة، و هذا يقودنا إلى الاعتراف بأنّ الرسالة الإعلامية في جريدة ما يجب أن لا تتناقض مع مبادئ و أهداف و المصالح العامة للمومنين، من حيث أنّ هذه الوسيلة تصبح اللسان الناطق لمجموعة صناعية ما بصورة رسمية أو غير رسمية، و هذا ما تؤكده العبارة التالية "إنّ وسائل الإعلام هي في أغلب الحالات ملك للمومنين و المجموعات الصناعية"(1).

كما سبق و أن أشرنا بأنّ تناقض و صراع المرجعيات الثقافية و الإيديولوجية في المجتمع الواحد يتوضح أكثر فيما ينشر في الصحافة المكتوبة، و هذا ما يلاحظ مثلا من خلال مقاربات لفهم و تفسير بعض المواضيع الحساسة في السياسة و الثقافة و الاقتصاد باعتبارها من أبرز مظاهر و عوامل الوجود الاجتماعي، و هذا ما يخلق إصطدام و تنافس بين الصحف و مختلف توجّهاتها قصد الوصول إلى نشر و تقوية مذهبها و بالتالي الصعود أو المحافظة على موقع جماعتها الذي لن يتحقق إلاّ إذا استطاعت أن تؤثر و تكسب أكبر قدر من الأفراد.

من جملة ما تطرحه قضية الصراع الاجتماعي و الضغوطات التي تمارسها السلطة على مختلف الجماعات المهددة لها، مشكل توقيف بعض الجرائد بحجة عدم تسديدها لديون النشر، و من هنا تظهر دار النشر كمؤسسة قوية تستعمل من طرف بعض الفئات لتحديد نوعية العمل الصحفي بصفة غير مباشرة، فالواقع يثبت ذلك، لهذا السبب فكثيرا ما تلجأ بعض الصحف التي تمارس ضدها ضغوطات إلى تعديل لهجتها في معالجة القضايا الحساسة في ظرف معين، فهي تحاول التكيف و التأقلم مع الأوضاع بغية الحفاظ على وجودها و وجود جماعتها، لكن تبقى هذه العملية ظرفية.

إنّ مشكل الصراع لا يتعلق بالصحافة بقدر ما يتعلق بالمجتمع ككل من حيث تركيباته المتناقضة و هو صراع حول المشروع الاجتماعي العام و السلطة و القيادة، و هذا يقودنا إلى تأكيد فكرة تتعلق بتورط الصحافة في الصراعات السياسية و الإيديولوجية و السلطوية "فالأفراد لديهم فضاءات متنوعة للاتصال حسب درجة مراقبتهم لوسائل الإعلام ممّا يجعل من هذه الرقابة إحدى التلاعبات السياسية الأكثر أهمية في وقتنا الراهن"(2).

(1) Jean Marie Charon : Le journalisme, Toulouse ed, Milan, 1995, P27.

(2) R escarpit : Théorie de l'information et pratique politique, Paris, seuil, 1981, P25.

أخيرا يمكن القول تدعيما لنظرة مولز أنّ الصحافة كوسيلة اتصال جمعي هي
حصيلة علاقات معقدة و غير متجانسة يحكمها الصراع و التنافس الموجود بين مختلف
الجماعات المرجعية و التنظيمات و المؤسسات التابعة لها خاصة ذات الطابع الاقتصادي و
السياسي لهذا "فسيرة الاتصال هي إذن الطريق الذي من خلاله تتلاقى و تتواجه و
تبتعد منظوماتنا التصوراتية"(1).

(1) Nicole Aubert et al : Ibid P86.

ملخص:

من المهم الحديث على أنّ تحليلنا و تفسيرنا لمفاهيم: المرجعية الثقافية الجماعة الاجتماعية – الاتصال الجمعي يأتي في إطار التعرف على نقطة مهمة تتمثل في أنّ هذه المفاهيم تشكل طبيعة و موضوع واحد من حيث أنّها متشابكة و متداخلة، فلا نستطيع فصلها إلاّ لضرورة منهجية فقط يقتضيها البحث العلمي.

تكمن طبيعة العلاقة الموجودة بين هذه المفاهيم في أنّ كل واحدة محتواة و تحدد الأخرى، فلا وجود للمرجعية الثقافية بدون القالب الذي تتكون فيه و هو الجماعة الاجتماعية و العكس صحيح من حيث أنّ هذه الأخيرة لا تستطيع التشكل و التكون و التميز عن غيرها في غياب الإطار الثقافي و المعرفي لها و الذي يحدد التصورات و الإدراكات.

تستعمل الجماعة الاجتماعية (الجماعة المرجعية) لتثبيت الأطر الثقافية و الإدراكية مختلف الوسائل و المؤسسات أهمها وسائل الإعلام و الاتصال فنظرا لمكانتها الإستراتيجية و وظيفتها البسيكو إجتماعية الحساسة فهي تقوم بإعادة إنتاج في شكل دياليكتيكي و وفق ميكانيزمات معنية قيم الجماعة التي تتبنى منطقتها.

من هنا يمكن التأكيد على أنّ عملية التصور و إدراك الوجود الإجتماعي من مختلف جوانبه مرتبطة بهذه المفاهيم الثلاثة و العكس صحيح. لهذا "فالتصورات الاجتماعية تحثنا على الاهتمام أكثر بالتصرفات المعنوية و الرمزية في الوجود العادي للجماعات" (1).

(1) Serge Moscovici : Idem.

الفصل الثاني:

التكون التاريخي للثقافة و الصراع الثقافي الجزائري

- مقدمة
- مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي
- الفتح الإسلامي و التحول النوعي
- الإستعمار الفرنسي و التغيرات الثقافية
- مرحلة الإستقلال
- ملخص
- خاتمة الباب الأول

مقدمة الفصل :

تندرج أهمية هذا الفصل في كونه يعطي الصبغة التطبيقية لمجموعة من المفاهيم التي حللناها في الفصل الأول ، فهو يبحث في مسألة تشكل الثقافة الجزائرية و جذرها التاريخي و دور هذه الأخيرة في بناء الوعي و التصورات الإجتماعية و الثقافية و بالتالي تأسيس التنظيمات و الجماعات الإجتماعية.

لقد اعتمدنا في تحليل هذه الظاهرة على فترات زمنية لعبت فيها الأحداث التاريخية دورا مهما في تكون الأنا الإجتماعي الثقافي ، و تتمثل في أحداث التاريخ القديم للجزائر من حيث أنه يقدم مجموعة من المواصفات الإجتماعية و التنظيمية التي امتاز بها الأمازيغ كمجتمع و دولة خاصة و أن كانت لديه اتصالات مع مختلف الشعوب .

أما مرحلة الفتح الإسلامي فسيتم شرح مسألة التناقض مع الشرق من خلال عملية الأسلمة و التعريب، و كيف تم تكون وعي جديد .

ثم تأتي مرحلة الإستعمار الفرنسي و أهم التغيرات التي طرأت في البنية الثقافية و النتائج المترتبة عنها .

أخيرا فترة الإستقلال و نوعية الثقافة الرسمية و طرق تعامل مختلف الجماعات الإجتماعية معها ، ليتم توضيح التناقضات و الصراعات التي تكونت حول هذا الحقل و الذي ظهر علانية بعد أحداث أكتوبر 1988.

إننا نستهدف من خلال هذا الفصل الكشف عن مختلف الأطروحات التي تتعلق بقضية الإنتماء الثقافي و الحضاري و المنطلقات التي تعتمد عليها و التي سيتم تفسيرها بدقة في الجانب الميداني ، هذه الأطروحة التي وصفها عبد الله العروي "إننا نحب تقديم المغرب كأرض للنزاع بين كيانين الغرب و الشرق" (1).

(1) A-LAROUÏ –L’histoire du maghreb ,Paris ,Maspero,1976,vol 1 p14

I -مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي :

من المستحيل فصل تاريخ الجزائر القديم عن تاريخ شمال إفريقيا، و هذا راجع لعدة أسباب أهمها الوحدة الطبيعية و البشرية و نمط المعيشة الذي كان سائدا في بلاد المغرب. مما لا شك فيه أن هذه الرقعة الجغرافية الواقعة في الشمال الإفريقي و المحصورة بين دول جنوب أوروبا، إفريقيا السوداء، شبه جزيرة العرب قد عرفت قديما تشكل للثقافة المبنية على العلاقة الجدلية و التكاملية بين الفرد و الطبيعة من جهة، و الأفراد فيما بينهم من جهة أخرى.

لقد بينت الدراسات الأنثروبولوجية و الأركيولوجية أن هذه المنطقة قد عرفت تواجد إنسان عصور ما قبل التاريخ كإنسان مشتى العربي، فكانت الآثار التي عثر عليها مثل الرسومات و النقوشات على الأدوات التي كان يستعملها و على جدران الكهوف و المغارات تعبيرا على وجود النشاط الإجتماعي بمفهومه الواسع و الذي يحتل فيه الدين كاعتقاد و ممارسة مكانة متميزة من حيث أن العبادات كانت مرتبطة بالظواهر الطبيعية.

لقد أكد مختلف الدارسين لتاريخ الجزائر و شمال إفريقيا و منهم عبد الرحمن بن خلدون أن الأمازيغ -أي الرجال الأحرار- هم الأوائل الذين عمروا منطقة شمال إفريقيا (1)، حيث كوّنوا ثقافة خاصة بهم مستوحاة من بيئتهم الطبيعية و الإجتماعية.

إن القبيلة كمفهوم سوسيولوجي مهيكلة وفق تنظيم معين ، حددت مجموعة من الأدوار و الوظائف و بالتالي العلاقات بين مختلف الأفراد و التي تترجمت في التقسيم الإجتماعي للعمل، حيث كانت عملية الاندماج في القبيلة قوية و تعتمد على القرابة في إطار عملية التضامن الآلي، كما لعب النمط الإقتصادي المعتمد على الزراعة و الرعي دورا مهما في تحديد نوعية البنية الإجتماعية و الثقافية و القيمة للمجتمع المغاربي.

غير أن تعقد التجمعات البشرية و الصراع بين مختلف القبائل لكسب القوة و النفوذ، كذلك التطور في النمط الإقتصادي خاصة التجارة ، و توسيع شبكة الإتصالات مع العالم الخارجي أدى إلى تشكيل الدولة و التي ارتبطت بمجموعة من الشخصيات أشهرها صيفاقص و ماسينيسا.

لقد عمدت الدولة النوميديّة آنذاك إلى بناء استيراتيجية تنمية أخذت فيها الثقافة بعدا هاما، حيث عمدا كل من ماسينيسا و صيفاقص إلى تنظيم و تطوير الإدارة و تقسيم الوظائف و التي كان لها أثر فعال في تسيير شؤون الدولة و الحفاظ عليها من إختلال

(1) انظر عبد الرحمن ابن خلدون : المقدمة ، مرجع سبق ذكره.

التوازن، كما شجعا و طورا الزراعة و مختلف الحرف و الصناعات مما خلق حركة جديدة للتواصل الإجتماعي داخليا و خارجيا، و هذا ما زاد في ثراء الرموز و المظاهر الثقافية و الحضارية سواء في الجانب الأدبي، الديني، اللغوي، العمراني... الخ.

لقد كانت للدولة النوميديّة إتصالات مع الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط، فكان تأثر البربر بالإغريق واضحا خاصة في الميدان الفلسفي (1) حيث ربي ماسينيسا أولاده تربية إغريقية.

إن مجيء الفينيقيين لبلاد المغرب و تأسيس مدينة قرطاجة عام 803 ق-م (2) قد أدى إلى دخول هذه المنطقة في حدث تاريخي هام ترك بصماته في مختلف المجالات و عبر مختلف العصور، حيث احتلت مدينة قرطاجة موقع جيو سياسي بارز و مؤثر بين مختلف الإمبراطوريات و الدول القوية آنذاك، هذا راجع لظهور الحضارة القرطاجية التي هي إنتاج ثقافة أبنائها و فكرهم المنفتح و الواسع، فظهر ما يعرف باللغة البونيقية التي هي خليط بين اللغة الأمازيغية و اللغة الفينيقية، و يبرز لنا هذا الإمتزاج اللغوي نوع من تفتح و تقبل ثقافة الشرق (3)، هذا راجع ربما لنوعية الأساليب و الإستراتيجيات التي اعتمدها الوافدون مع الأمازيغيين، حيث لم يظهروا لهم الوجه الإستعماري و المعاملة السيئة مما سهل انتشار بعض العادات و التقاليد و الشعائر الدينية و نظم تسيير الدولة و الإقتصاد و الحرب ... الخ .

إن استهلاك البربر للثقافة الشرقية لا يعني تبعيتهم المطلقة لها بقدر ما يفسر قدرة الأمازيغيين على خلق ميكانيزمات تكيفية تهدف إلى التزاوج و التنافس بين الثقافتين و بالتالي تقوية و تحفيز الثقافة النوميديّة على التطور و التواصل و الإستمرار في التواجد في مختلف الحقول الإجتماعية.

من جملة الهزات التي تعرضت لها بلاد المغرب، الإحتلال الروماني، فرغم ما خلفه من مظاهر حضارية و ثقافية في شتى المجالات إلا أنه تلقى مقاومات عنيفة من طرف الأهالي بسبب رفضهم للسيطرة الأجنبية و العلاقة الغير متكافئة بين الشعبين.

إن من أهداف التواجد الروماني في شمال إفريقيا محاولة محو تلك العلاقة الوطيدة الموجودة بين الفرد الأمازيغي و أرضه، و هذا راجع لأن هذه الأخيرة (العلاقة) متشعبة بمجموعة من الأحاسيس و المشاعر و الذكريات و الرموز الثقافية و المعرفية، حيث حاولت استبدالها بنظم و طرائق أخرى للمعرفة و الممارسات الإجتماعية، فكان

(1) محمد الطمار - الروابط الثقافية بيم الجزائر و الخارج ، الشركة الوطنية للنشر و الإظهار 1983 .

(2) انظر دليل مركز الأرشيف الوطني - الجزائر -

(3) محمد طمار: نفس المرجع.

إستعمال اللغة الرومانية و الديانة المسيحية و التقاليد و السلوكات الرومانية بشتى الطرق و الوسائل من المؤشرات التي تفسر محاولة رومنة المجتمع المغربي. و يأتي مثال القديس أوغسطين كتفسير لهذه الظاهرة .

إن تقبل مظاهر الحضارة و الثقافة الرومانية لم يكن عند غالبية الشعب الذي فضل الإنطواء و العزلة، و هذا لا يعود إلى نوعية الثقافة في حد ذاتها بقدر ما يعود إلى الأسلوب الذي وظف في تمرير هذه الأخيرة ، كما أن التأثير الروماني على الأهالي كان ذا طابع مادي أكثر منه معنوي.

من هنا نستطيع القول بأن سكان شمال إفريقيا و بحكم طبيعتهم و عقليتهم كان تعلمهم مع الدول و المجتمعات الأجنبية يخضع لمقاييس طبيعة الدولة المتعامل معها و نوعية الأساليب و الإستراتيجيات التي تستعملها هذه الأخيرة اتجاههم و الهدف المنشود من كل هذا، فمن المعروف أن تقديس البربر للحرية جعلهم يرفضون السيطرة و الإحتواء و التبعية، و هذا ما يفسر العبارة التالية:

"أما بلاد المغرب فقد بقيت غيورة على شخصيتها و خضعت إلى السيطرة المادية لشعوب أجنبية من دون أن تتأثر بروحها ، و رغم ذلك فإن تأثير قرطاج التي اتصل بها بعض البرابرة في أول الأمر قد طبع مظهر تفكيرهم و عاداتهم بطابع لم يمحي حتى بعد سقوطها (1).

خلاصة القول أن الثقافة المغاربية قبل دخول العرب هي مزيج من الثقافات المحلية و ثقافات الدول الأجنبية الكبرى التي كانت على اتصال بالأمازيغيين لكن بدرجات و مستويات متفاوتة.

شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية ، الجزء 1، ترجمة محمد مزالي ، البشير بن سلامة ، الدارالتونسية للنشر 1969 ص 82 .

II- الفتح الإسلامي و التحول النوعي :

لقد شهدت بلاد المغرب و منها الجزائر في مرحلة تاريخية معينة تحولا نوعيا في بنياتها المعرفية و السياسية و الاقتصادية ، و هذا راجع لحركة الفتوحات الإسلامية التي عرفتها هذه المنطقة و النتائج التي حققتها في مختلف الحقول الإجتماعية من خلال عمليتين أساسيتين و هما :

1) نشر الدين الإسلامي :

من أهداف دخول العرب الفاتحين إلى بلاد البربر رغبتهم في نشر الدين الإسلامي في هذه الرقعة، و يدخل هذا في إطار عملية الدعوة إلى الدين التي استهدفت مختلف أقطار العالم، من أجل توحيده في إطار عقائدي واحد.

لذا فمن جملة القضايا التي يجب تفسيرها في هذا السياق الطرق و الإستراتيجيات التي استعملها الفاتحون لنشر هذا الدين و مدى اندماج البربر فيه.

لقد تمت هذه العملية وفق مشاركة إجتماعية بين الطرفين، لعب فيها الجانب السيكولوجي دورا مهما متبعة في ذلك قاعدة رالف لينتون في الإنتشار الثقافي و التي تتمثل في: عرض العنصر -قبوله- إدماجه (1).

فاحتكاك الفاتحين بالأمازيغيين من خلال التزاوج، التعامل الإقتصادي خاصة التجاري... الخ أدى إلى خلق جماعة مرجعية عقائدية توسعت بفضل تكثيف و تنظيم و توجيه العملية الإتصالية داخل المجتمع المغربي. غير أن البدايات الأولى لهذه العملية قد تلقت معارضة شديدة من طرف سكان المنطقة، فالحروب الدامية التي جمعت الطرفين و امتدت إلى أكثر من خمسين سنة (647-700م) تعتبر حدث تاريخي هام من حيث أنه يؤكد حقيقة صعوبة الفتح الإسلامي سواء من الناحية السياسية أو العسكرية، و هذا راجع للطبيعة النفسانية و الإجتماعية لسكان شمال إفريقيا الراضين لأي تدخل أجنبي و هذا انطلاقا من تقديسهم للحرية من حيث أنها قيمة أساسية في شخصية المغربي، كما أن تعرضهم فيما سبق لتدخلات أجنبية و ما أحدثه من اهتزاز إجتماعي، جعلت السكان يقاومون هذه الظاهرة بجميع أشكالها.

إن تقبل البربر للدين الإسلامي يطرح عدة إشكاليات و تساؤلات في إطار عملية الإدماج و الأسباب المؤدية له، و في هذا الصدد يرى امحمد مالكي "بأن السر في إخفاق المسيحية و نجاح الإسلام يرجع في اعتقادنا إلى الإيديولوجية التي أطرت حركة الفاتحين

(1) رالف لينتون: دراسة الإنسان ، بيروت، المكتبة العصرية 1963 ، ص 348.

و حكمت دعوتهم في نشر القيم الروحية و الحضارية التي وعد بها الإسلام المستضعفين في الأرض، و هي فيما يبدو قيم كان البربر في حاجة ماسة إليها بالنظر إلى تدهور أحوالهم الإجتماعية و النفسانية" (1).

تبرز لنا هذه الفكرة استنتاج مركزي يتمثل في أن عملية الأسلمة بغض النظر عن الصعوبات و العراقيل هي حصيلة مجموعة من الآليات اعتمدها الفاتحون في نشر الدين، و تتمثل في طبيعة السلوك و المعاملات و الذي حكمه منطق العقيدة الإسلامية المنافية لأي تمييز أو اضطهاد.

لقد لعب الدين الدور المحرك في توحيد مختلف القبائل البربرية في إطار ما يعرف بالمغرب العربي، و في هذا السياق يجدر بنا أن نذكر بأن مختلف الدول التي تعاقبت على هذه المنطقة استعملت الدين كمقوم أساسي في تشكيلها و تسييرها، بحيث أطر هذا الأخير (الإسلام) في سياق إيديولوجية ارتكزت عليها الدولة في تنظيم شؤون المجتمع و هذا من خلال تبنيها لمذاهب دينية مختلفة.

مما يبدو أن الموقع الذي احتله الإسلام في المغرب العربي كاعتقاد و نشاط إجتماعي يظهر لنا نوعية الإستجابة الإجتماعية بمعناها الواسع و التي قد نجد تعبيراتها في حركة الفتوحات الإسلامية التي قادها البربر إلى قارة أوروبا من خلال فتح الأندلس و بعض المناطق الأوروبية الأخرى، كذلك فتح بعض مناطق إفريقيا السوداء مما أدى إلى توسيع و تقوية الإنتماء و الاندماج الإجتماعي و الثقافي و الإقتصادي، من خلال عملية المثاقفة التي أبرزت تحولات كبرى في التشكيل السوسولوجي للحضارة، وقد قدمت نظرية ابن خلدون تفسيراً لذلك.

من هنا و تدعيماً للوقائع التاريخية في قالبها السوسولوجي يمكن القول بأن "الإسلام جاء محققاً لشرطين هما: الوحدة السياسية، الوحدة الحضارية" (2).

2/ التعريب :

لقد عرفت بلاد المغرب عند دخول المسلمين حركة لغوية واسعة تمثلت في تعريب المنطقة و نشر لغة الضاد مشكلة بذلك ما يعرف بالتثاقف.

لقد أقبل الأمازيغيون على تعلم اللغة العربية بهدف ديني أولاً و هذا حتى يتمكنوا من قراءة القرآن و فهمه، زد على ذلك فالعربية التي كانت في أوج قوتها تعلمها البربر حتى يتسنى لهم الصعود في السلم الإجتماعي و السياسي و التعرف على ثقافة الغير.

(1) امحمد مالكي : في العلاقة بين المشرق و المغرب ، المستقبل العربي ، عدد 183-1994-ص 6-7.

(2) هشام الصفيدي : نحو وعي أفضل لتاريخ الجزائر ، الأصالة ، العدد 8 ، 1972 ، ص 177.

إن طرح قضية التعريب للدراسة و النقاش يعني إبراز و استخراج مختلف الطرق التواصلية التي تمت بين الشعبين و هي لا تختلف كثيرا عن السبل التي تم استعمالها في نشر الإسلام، حيث لعبت عملية التفاعل الإجتماعي الدور الحاسم في تسهيل التعريب الذي كان على مراحل، و تظهر لنا مؤشرات (التفاعل الإجتماعي) خاصة في المصاهرة بين الشعبين و ما انجر عنه من تكوين وحدة عائلية مندمجة في القبيلة، زد على ذلك فقد لعب المسجد و النوادي العلمية و التعليمية دورا رائدا من حيث أنهم أصبحوا المكان الذي تتم فيه عملية التنشئة الإجتماعية و بناء التصورات و القيم و بالتالي يمكن اعتبارهم كوسيط في حركة الإتصالات الإجتماعية و منها اللغوية، كما نلاحظ بأن تجاور القبائل العربية و البربرية و ما انجر عن ذلك أدى إلى إنتقال رموز اللغة العربية، و لقد أعطى المؤرخون الدور الكبير للجانب التجاري في تسهيل هذه العملية، فالهجرات و الحركات التنقلية التي عرفها العرب قصد البيع و الشراء اعتبرت كآلية من آليات التفاعل و التبادل.

و لقد شملت ظاهرة التعريب مختلف المناطق الريفية و الحضرية ما عدا المناطق الجبلية المعزولة.

من مميزات حركة التعريب في بلاد المغرب العربي و منها المغرب الأوسط (الجزائر)، أن القبائل المعربة حافظت على بعض الكلمات و المصطلحات و أدخلوها في العربية، كما أعطوا لهذه اللغة رنة خاصة و هذا ما يفرق بين كلام المشاركة و كلام المغاربة و الذي توضحه العبارة التالية " كما أنه لا يعقل من ناحية أخرى أن يقع التعريب في هذه الرقعة من العالم دون أن يتأثر باللغة المحلية و بالرصيد اللغوي السابق، فكان أن تسربت عدة ألفاظ بربرية و لاتينية إلى العربية في بلاد المغرب" (1) مما يجعلنا نستنتج مرة أخرى رفض الأمازيغيين الاندماج التام في أي قالب ثقافي إجتماعي، بحيث تظهر الخصوصية اللغوية كأداة للتمايز و إبراز الأنا الإجتماعي، و الذي يظهر جليا في عدم إندثار اللغة الأمازيغية.

إن الحديث عن الفتح الإسلامي و ما انجر عنه من تغيرات عميقة يأتي ليفسر عملية الديناميكيات الإجتماعية التي حدثت في الواقع الإجتماعي، و قد نجد تعبيراتها في النظام الثقافي المعرفي و حتى الإيديولوجي و السياسي المرتبط بالأمة العربية الإسلامية، و هذا ما يؤكد حقيقة أثبتها التاريخ و هي إنتماء المغرب العربي و منها الجزائر إلى الأمة العربية الإسلامية من مفهوم أنها "حقل ثقافي و إطار حضاري.... مع الأخذ بعين الاعتبار التعدد و التنوع داخل الوحدة" (2).

(1) محمد حسن: الأصول التاريخية للتعريب في المغرب العربي، المستقبل العربي، العدد 72-1985-ص01

(2) محمد عابد الجابري: يقظة الوعي العربي في المغرب العربي (مساهمة في نقد السوسيولوجيا الإستعمارية)،

المستقبل العربي، العدد 87-1986

تتضح أبعاد عملية الإنتماء إلى الأمة و الخلافة العربية الإسلامية من خلال الوحدة الدينية و السياسية و الحضارية و اللغوية الممتدة من المشرق إلى المغرب، و الذي أدى إلى ظهور ما يعرف بالوعي العربي الإسلامي الذي يبرز من خلال وحدة الشعور و المصير و الأهداف و الذي هو بدوره يترجم في نوعية تصورات و تقييم مختلف أشكال الحياة، كذلك الفعل الإجماعي، و لتوطيد و تكريس هذه الظاهرة قامت مختلف الدول بتشجيع الحركة الفكرية و الفقهية من خلال تدعيم مختلف الإنتاجات المعرفية و العلمية، حيث لعب التعليم و التكوين الذي كان تحت إشراف مؤسسات كالمسجد و النوادي و التجمعات العلمية و الفقهية دورا مهما في عملية تلقين المبادئ و توزيع القيم.

إن ارتباط المغرب بالمشرق العربي يطرح عدة دلالات مهمة للنقاش و تتمثل أساسا في الخصوصيات الثقافية و الإجتماعية التي يتميز بها البربر مما يفسر عملية الإختلاف و التنوع داخل النسق الواحد، و قد يرجع للرواسب البسيكولوجية المتوارثة عن الماضي خاصة إن عرفنا بأن أهالي المنطقة قد احتكوا بمختلف الشعوب و الحضارات.

لقد قامت الحركة الإتصالية في المغرب العربي و التي لها دور كبير في الحركية الإجتماعية على أساس ديني -علمي-إقتصادي، فنشر الدعوة الإسلامية من خلال الهجرات و الفتوحات، كذلك الرحلات العلمية و التجارية إلى مختلف الدول الإفريقية و الآسيوية و الأوروبية برا و بحرا سمح للمغاربة بإثراء ثقافتهم و بناء نسيج معرفي حضاري مكنهم من احتلال موقع إستراتيجي هام في العالم، حيث لعبت الحضارة الأندلسية آنذاك دورا كبيرا في تصدير مختلف الأشكال العلمية و الفنية.

لكن شيئا فشيئا بدأت هذه المكانة تهتز من مختلف الجوانب، حيث أرجعها ابن خلدون إلى المغالاة و الذوبان في العصبية العشائرية (1) التي هي ضد وحدة الدولة، فظهور الصراع الحاد حول السلطة خلق إهتزاز إجتماعي، و بالتالي ثقافي و حضاري، وقد ازداد حدة و وضوحا خاصة بعد سقوط الموحديين حيث بدأت الثقافة الجزائرية تعرف نوعا من التملل و الركود إلى أن وصلت إلى درجة الضعف الحاد للنسيج الثقافي بسبب الشعوذة و الفكر المتطفل الجاف، مما أنتج حسب مالك بن نبي ظاهرة القابلية للإستعمار (2) التي تحققت ميدانيا عند دخول الفرنسيين للجزائر سنة 1830.

(1) انظر مقدمة ابن خلدون: مرجع سبق ذكره

(1) Malek BENABI -le probleme des idées dans le monde musulman-El baynate-Alger-1990.

III- الإحتلال الفرنسي و التغيرات الثقافية:

لم تتعرض الجزائر للإحتلال على مستوى الأراضي و مختلف الخيرات المادية فقط، بل امتدت وفق تخطيط و تسيير محدد و مبرمج إلى مختلف البنيات الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية مستهدفة بذلك تكوين نموذج ثقافي معرفي تلعب فيه التصورات المعيارية و القيمة ذات الطابع العصراني الحداثي الدور المحرك في تغيير و تسيير المجتمع الجزائري.

إن تحليلنا للأوضاع الثقافية و الإيديولوجية آنذاك يقودنا إلى دراسة و تفسير مختلف السياسات و المخططات الفرنسية من خلال الفعل الإجتماعي الذي مارسه عبر مختلف مؤسساتها معتمدة في ذلك على كفاءة و قدرة الفاعلين الإجتماعيين في التحرك و التأثير من جهة، و من جهة أخرى تحليل مختلف الظواهر و الأشكال المترتبة عن هذه السياسات، حيث تحتل ظاهرة التغيير الإجتماعي و الثقافي بعدا رئيسيا في إعادة تشكيل البناءات و الأنماط الثقافية و الحضارية الإيديولوجية بالنسبة للمجتمع الجزائري.

1/ السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر :

إن المتتبع للأحداث و الوقائع التاريخية الكبرى التي حدثت مباشرة بعد دخول الإستعمار الفرنسي للجزائر، يلاحظ بأن ما قامت به هو زعزعة و بعدها تحطيم البنية الإجتماعية و الإقتصادية للجزائريين، و هذا عن طريق سلب مختلف الممتلكات المادية للقبيلة كالأراضي، تحطيم الزوايا و المساجد... الخ.

هذه العملية التي لم تكن إعتباطية أنتجت إهتزازا في البنية الثقافية للقبيلة المرتبطة بالنمط الإقتصادي المعيشي، و هذا ما تفسره العبارة الآتية: "إننا عندما نضرب المنطق الإقتصادي المهيمن على المجتمع، نوشك أن نؤثر على نقاط التوازن الإجتماعي" (1).

لقد استوعب الإستعمار الفرنسي بأن عملية السيطرة و الهيمنة لا تأتي إلا بعد تحطيم الهياكل القاعدية للمجتمع الجزائري، و التي تأخذ فيه الزوايا و المساجد حصة كبيرة في تحديد نوعية التصورات و المعرفة و نسج خيوط التواصل الإجتماعي و الثقافي، مما أدى بفرنسا إلى استبدال مختلف مؤسسات التنشئة الإجتماعية و القيمة التقليدية بمؤسسات أخرى توازيها في الوظيفة و المهام و تختلف معها في نوعية هذه الأخيرة (الوظيفة).

(1) François BURGAT-L'islamisme au maghreb(la voix du sud)-Paris-el karthala-sans date p60.

في هذا الصدد يرى أبو القاسم سعد الله بأن "منذ أن غزى الفرنسيون الجزائر أخذوا يطمسون معالمها العربية الإسلامية الشرقية و يحلون المعالم الفرنسية بدلها" (1).
لقد تمت عملية الإستبدال هذه وفق برنامج محدد المعالم يعتمد على وسائل و إستراتيجيات و فاعلين إجتماعيين يتحركون و ينشطون وفق هدف و غاية محددة تتمثل أساسا في ضرورة إحداث تغيير إجتماعي إقتصادي و ثقافي.
من هنا و على هذا الأساس تتبادر إلى أذهاننا مجموعة من الأسئلة و الإستفسارات تتمحور حول أهم و طبيعة الوظائف و الخدمات المقدمة للجزائريين من طرف المؤسسات و التنظيمات الإستعمارية.

في هذا الشأن نلاحظ بأن عملية التعليم و التكوين الإجتماعي و الثقافي قد احتلت موقعا هاما في السياسة الفرنسية باعتبارها جوهر التغييرات و الإدماج الإجتماعي، فكان التبشير بالدين المسيحي شكلا من أشكال الإحتواء و تقبل الآخر، هذا الأخير (التبشير) الذي ظهر في صيغة تقديم الخدمة و المساعدة أي الإسعاف الإجتماعي.

من أبرز ما استهدفته هذه العملية محاولة إعادة إحياء الدين ُُُُ و الثقافة المسيحية الغربية التي كانت متواجدة في القديم مما يفسر رغبة هؤلاء (رجال الدين) في إعادة إحداث حركية إجتماعية ثقافية تصب مباشرة في ارتباطها الكامل بالغرب، و محاولة تحقيق استلاب و قطيعة و لو جزئية بالنسبة للإسلام و الإنتماء العربي الإسلامي.

مما يجعلنا ندرك المكانة الإستراتيجية التي كان يحتلها الدين الإسلامي في تنظيم شؤون المجتمع الجزائري، حيث أكد هذه الحقيقة الحاكم العام في الجزائر آنذاك "جاك سوستيل" الذي كتب يقول:

"مشكل الجزائر كما هو في شمال إفريقيا مهيم من طرف العامل الديني بسبب ظاهرة الإسلام، فلا نستطيع فهم أحد المعطيات الأساسية لوضعية الأشياء الحالية، إن لم نقم بقياس مجمل المكانة التي يحتلها الإسلام في الحياة الفردية، الأسرية و الإجتماعية للأهالي الجزائريين" (2).

من هنا فإن من ضمن ما خلفه التبشير خلق جماعة إجتماعية تتبنى منطلقات و مصادر مرجعية و إدراكية معينة، و التي ستساهم فيما بعد في خلق الإختلافات و التمايزات و حتى الصراعات الإجتماعية و الثقافية.

(1) أبو القاسم عبد الله - الحركة الوطنية الجزائرية - ج I المؤسسة الوطنية للكتاب - ص 60

(2) A-MAGHERBI-la culture et la personnalité Algérienne de Massinissa à nos jours-Alger -S.N.E.D-1986-P107.

تعتبر المدرسة الفرنسية الحديثة التي وضع قواعدها المنظر التربوي الفرنسي "جيل فيري" من أبرز المؤسسات التي اعتمدت عليها الدولة الفرنسية في نشر ثقافتها و قيمها بين الجزائريين و تتجلى مبادئها في العلمانية، استعمال العقل و المنطق، الحداثة و التطور، المساواة إلى غير ذلك من المبادئ العالمية المعروفة.

إن توظيف التعليم الحديث كأداة للتغيير الإجتماعي و الإقتصادي و الثقافي يأتي حسب ما تبديه فرنسا في إطار إدخال الطفل الجزائري في بوتقة ثقافية و سلوكية عالمية، لذا فالرسالة التي وجهها "جيل فيري" إلى المعلمين و التي جاء فيها "إن ما تقومون بتلقينه للطفل ليست حكمة خاصة بكم، هي حكمة النوع الإنساني، هي إحدى أفكار النظام العالمي و التي دخلت إلى الإرث الإنساني بعد عدة قرون من الحضارة" (1)، تكشف لنا عن مدى فهم المنظرين و المؤطرين الفرنسيين كفاعلين إجتماعيين في المجال التربوي التكويني للطبيعة البسكو-إجتماعية و الجوانب الحضارية و المنطقية الحساسة التي تتحرك و تعمل فيها.

لقد استقبل الجزائريون فكرة التمدن الفرنسي بالرفض و المقاطعة و هذا ما أوضحته إيفون توران بقولها "رفض المدرسة و الطب الأجنبي يمكن أن تظهر كوسيلة للدفاع" (2)، هذا الأخير (الدفاع) يعتبر كمقاومة سوسيو ثقافية يدخل في إطار التمايز الإجتماعي و القيمي و التي تحدده مقومات الهوية و الشخصية الجزائرية حتى و إن كانت غير فعالة و غير حضارية في بعض جوانبها و هذا مرده إلى الخوف من الذوبان و الإندماج في الثقافة المغايرة.

لكن شيئا فشيئا و مع تدهور الأوضاع الإقتصادية و المعيشية للجزائريين و اعتماد فرنسا الأسلوب الإقتصادي الرأسمالي المبني على المنافسة في مختلف الميادين و الذي تسييره الإدارة و العلاقات الإجتماعية الإنتاجية الحديثة متبينة اللغة الفرنسية كأداة للإتصال و المعرفة و التكنولوجيا، أصبح من الضروري على الجزائريين أن يتقبلوا المدرسة الفرنسية و هذا حتى يتسنى لهم إكتساب تكويننا يسمح لهم بالصعود في السلم الإجتماعي و الإقتصادي من خلال حصولهم على وظيفة مؤهلة لذلك، لذا "فالإلتحاق بمنصب حتى و إن كان متواضعا في الإدارة الفرنسية أصبح من الضروري أكثر فأكثر ثم شرطا لا بد منه إكتساب تعليم بالفرنسية" (3).

1) Fanny colonna –instituteurs algériens (1883-1939)-Alger-O-P-U-1975-p21.

(2)Ivonne turain-affrontement culturels dans l'Algérie coloniale (écoles, édecines, religions, 1830-1880) 2^eédition ENAL, Alger-1983-p105.

(3) Fanny colonna : Idem,p88.

يمكن تفسير الظاهرة التربوية التعليمية على أنها بسيكو إجتماعية تعتمد على الإتصال و إعطاء مختلف المعارف و العلوم و الآداب و السلوكات العامة بمعنى أنها تقدم طرائق و منهجية للتفكير و إدراك الظواهر معتمدة في ذلك على المعلمين و ما يكتسبونه من إرث إجتماعي و ثقافي و طرق التأثير و التوجيه، و هم بهذا يقومون ببناء منظومة قيمية و إدراكية للوجود الإجتماعي.

لهذا كان من الضروري على المدرسة الفرنسية مهما اختلفت مستوياتها و تخصصاتها أن تكون كما يؤكد دوركايم موحدة من ناحية المبادئ و القيم حتى يسهل عليها أن تؤدي دورا فعالا في صناعة و إنتاج الأجيال (1).

إن المدرسة الفرنسية كأبرز وسيلة إستعملها الإستعمار لإعادة توجيه القيم و القضاء على الخصوصية الثقافية للجزائريين قد أعادت تشكيل بناء ثقافي معرفي مضاد للثقافة الجزائرية التقليدية.

غير بعيد عن هذه المؤسسة التعليمية و تكملة لها اعتمدت فرنسا على الوسائل الإعلامية و التي نقصد بها الصحف و المجلات و الدوريات العامة و المتخصصة، هذه الأخيرة التي لعبت دورا هاما في تحريك و صناعة الفكر خاصة المتعلق منه بمفاهيم الحداثة و التطور و العقلنة... الخ.

إن الهدف من توظيف هذه الوسيلة هي محاولة إحتواء الطرف الآخر المعادي من خلال رسم صورة فرنسا العلم، الحضارة، المساواة... الخ و قد اعتمدت في ذلك على رجال مكنون لهذه المهام، و لديهم قابلية كبيرة للتأقلم و التكيف و الدخول في وسط تفاعلات المجتمع الجزائري.

من ضمن الوقائع التاريخية التي لا يمكن إهمالها نظرا لأهميتها في إحداث الحركة التاريخية و التراثية، و نظرا لإرتباطها ببعض مفاهيم و أحداث التاريخ العتيق للجزائر، مسألة الأمازيغية من حيث أنها تراث تاريخي بمعناها الواسع و التي لازالت ممارساته الإجتماعية موجودة حتى الآن خاصة في بعض الجهات المعروفة بتمايزاتها الإثنية و اللغوية.

لقد انطلقت فرنسا من هذه الحقائق معتمدة على الدراسات الأنثروبولوجية و الإثنوغرافيا، حيث عملت على نشر هذه الفكرة في المناطق الناطقة بالأمازيغية و بالتحديد في منطقة القبائل معتبرة أن مثل هذه العملية تهدف إلى توضيح الحقائق التاريخية و الثقافية و حتى الإنتمائية، و هي بهذا إعادة الإعتبار لتراث حساس في التركيبة الثقافية المتصلة بقيم و حضارة الغرب.

(1) E-Durkheim-I évolution pédagogique en France ,Paris-puf 2°ED-1969

لقد كانت لهذه المتغيرات التي سبق شرحها دورا كبيرا في إحداث تغييرات عميقة و تفسير الديناميكية الإجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري و التي اتسمت في كثير من الأحيان بالصراع بين النخب و الجماعات الإجتماعية المختلفة في المرجعية الثقافية، فكيف تجلى ذلك؟

2/ دورها في التغير و الصراع الإجتماعي:

من المفيد أن نتكلم عن حقيقة تاريخية ذات بعد استراتيجي في تحديد تشكل الثقافة و النخبة الثقافية المعاصرة ، و نعني بهذا أن المشروع الإجتماعي العام الذي طبقته فرنسا في الجزائر كان ذا تأثير بعيد المدى و متشعب الجوانب تتداخل فيه تصورات و تماثلات متناقضة في المنبع و المنهج.

اتسمت العلاقات الثقافية و الإجتماعية للجزائريين بالتناقض و الصراع سرا أو علانية، و جوهر هذا الأخير يعود إلى تشكل جماعات إجتماعية معرفية تطبعها علاقات التناقض، و يمكن تقسيمها أساسا إلى:

أ/جماعة التقليديين و الإصلاحيين:

رغم وجود بعض الإختلافات المعرفية مما يفسر وجود جماعات فرعية فيها إلا أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و بعض التقليديين المتمثلين في رجال الزوايا هم الأكثر بروزا و تأطيرا لهذا التوجه الذي يتبنى مفاهيم أهمها الاعتزاز بالعروبة و الإسلام، الإنتماء للثقافة و الحضارة العربية الإسلامية، تمجيد الفتوحات الإسلامية، رفض الإندماج الثقافي بالنسبة للغرب... الخ.

إن طبيعة ثقافتها و تكوينها و ارتباطها بالفكر المشرقي، و في بعض الأحيان بالفكر البعثي جعلها تتعامل مع الواقع الإجتماعي بنوع من الحساسية، لذا فقد كانت ثقافتها تحمل طابع المقاومة و رفض ما يسمى بالإستلاب أو الغزو الثقافي الغربي.

إن نظرة هذه الفئة للحقيقة التاريخية و الثقافية للمجتمع الجزائري يمكن تلخيصها في "إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست فرنسا و لا يمكن أن تكون فرنسا، و لا تستطيع أن تصير فرنسا و لو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها و في أخلاقها و في عنصرها و في دينها، لا تريد أن تندمج" (1).

(1) د: محمود قاسم : الإمام عبد الحميد بن باديس (الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية) ط2، القاهرة، دار المعارف، بدون تاريخ، ص 156.

لقد نادى جمعية العلماء الجزائريين إلى تعلم كل العلوم و مختلف اللغات، لكن دون أن يحدث هذا تعارض مع الدين الإسلامي و محتوى العروبة، و هي بهذا حاولت وضع منهجية جديدة تربط الأصالة بالمعاصرة، حيث "أخذت على عاتقها مهمة إعادة قراءة التراث و تقديم الإسلام في شكل جديد للمجتمع الجزائري، و قد كانت تركز بالأساس على إحداث ثورة في التعليم وتأصيل الإنسان الجزائري في إطار تراثه و هويته" (1).

ب/جماعة الفكر الحدائى العلمانى:

إن تكونها بالمدرسة الفرنسية و تأثرها بالفكر الغربى الحدائى المبنى على العلمانية، الديمقراطية، العلم، العالمية، العقل، التكنولوجيا، جعلت منها فئة متميزة تتبنى قيم و تصورات واضحة لطبيعة العلاقات الإجتماعية و التي تختلف عن الفئة الأولى.

رغم وجود بعض الاختلافات الثقافية و حتى المعرفية و الإيديولوجية في هذه الجماعة إلى أن رؤيتها للواقع الجزائرى تدور حول مجموعة من الخصائص المشتركة كالجزائر جزائرية، تضيق دور و مكانة الدين باعتبار أن مؤسسات الدولة يجب أن تسيّر وفق قواعد وضعية، المطالبة بإحياء الإرث و اللغة الأمازيغية...الخ، كما اعتبرت اللغة الفرنسية أداة للعصرنة من حيث أنها "أصبحت ضرورية بالنسبة للأهالى الراغبين في الوصول بالمجتمع إلى ركب العصرنة، و المحافظة عليها" (2).

بناء على هذا التصنيف يمكن استدراج و تحليل آثار التغيير الثقافى من زاوية التناقضات الموجودة بين الفئتين، هذه الأخيرة التي وصلت إلى حد الصراع الإيديولوجى و المشروع الثقافى الإجتماعى و تتجلى أشكاله و مظاهره في مختلف الأطروحات الصحفية و الأدبية و النقدية التي اعتمد عليها كلا التوجهين بحيث طرحت عدة إشكالات تتعلق بالهوية الثقافية و التاريخية و مختلف عناصرها كاللغة، الدين، التراث، الإنتماء، الحدائى، الحضارة...الخ، و في هذا المجال يصف لنا الدكتور أبو القاسم سعد الله درجة الصراع الذي طبع الجماعتين بقوله "و كما هاجم العلماء بعض النواب و النخبة، هاجمهم هؤلاء أيضا، و نعني بهم خريجي المدارس الفرنسية...إن ابن باديس يشكل خطرا و أن العلماء رجعيون يفتخرون بالجامعات القديمة، و يعلمون التعصب و الإفتخار بالنسب" (3).

(1) عبد الرحمن بوزيدة "العلم و العلماء" الأمة، العدد 7-1993-ص4.

(2) François Burgat : Idem p 61.

(3) د:أبو القاسم سعد الله : مرجع سابق ص 64.

لعل من الضروري إبراز نقطة مهمة و هي أن هذا الصراع قد وصل إلى درجة التأزم السياسي في الحركة الوطنية، من حيث أنه "يمثل نتائج الأزمات الداخلية التي حددت تاريخ الحركة: من جهة الوطنيين العربيين الإسلاميين المدعمن من طرف البلدان العربية خاصة مصر، من جهة أخرى الوطنيين الثوريين الديمقراطيين و اللاتكيين اللذين نستطيع وصفهم بالجزائريين" (1).

هذا الصراع الذي أخذ طابع تنافسي لمحاولة كسب الشرعية من خلال طرح مفاهيم في الجدل السياسي في حزب الشعب أهمها اللاتكية، غير أن قضية الأمازيغية قد احتلت بعدا هاما في ازدياد حدة الصراع بين الجماعتين و سبب هذا يرجعه محمد حربي إلى أن "الإعتراف بالتنوع، إحترام الإختلاف غريبان عن السياسة الثقافية للقائدة الوطنيين سواء الناطقين بالبربرية أو المعريين" (2).

إن أحداث 1948-1949 التي شهدتها الحركة الوطنية في صفوف مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية تسمح لنا بالإعتراف بالضغط الذي مارسته هذه المسألة في المجال السياسي من حيث أن المطالبين بها أرادوا توضيحها و إدراجها في سياق المشروع السياسي و هذا "إما تحت راية المطالبة الثقافية أو الدفاع عن مصالح المنطقة" (3)، لكن "التناقضات بين المبادئ الإسلامية من جهة و الديمقراطية الإجتماعية و الحريات الأساسية من جهة أخرى تظهر طيلة حرب التحرير الوطنية، ثم و من خلال الوعي بعد الإستقلال" (4).

(1) AMAR OUERDANE=la question berbère dans le mouvement national Algérien, Alger pigraphie, ed Dar el idjtihad,p105

(2) Mohamed HARBI :Nationalisme Algérien et identité berbère ,peuples midétérannéen ,N°11 ,1990 p34

(3)idem p 32

(4)A-OUERDANE= idem p81

IV-مرحلة الإستقلال

1/ فترة الحزب الواحد: لقد حاولت الدولة الجزائرية الحديثة بعد الإستقلال تطبيق مشروع إجتماعي شامل يهدف للتنمية و التطور قصد مجابهة الإستعمار و الإمبريالية، حيث تم قولبته في إطار إستراتيجية مؤسسية توظف فيه مختلف العناصر الإجتماعية التي تنشط حسب قاعدة تفسير الأدوار و المهام.

يمكن ملاحظة مشروع السياسة التنموية من خلال طبيعة أهدافها و غايتها و التي نجدها في مختلف المواثيق و القرارات الرسمية.

إن التغيرات السياسية التي حدثت في العالم المعاصر و موقع الدولة الجزائرية فيها قد ساهمت بشكل كبير في تحديد مسار التنمية من خلال إحداث ثورة تستهدف التغيير في مختلف الميادين.

لعله من الضروري الإشارة إلى نقطة حساسة في مجال العلاقات السياسية الدولية و التي مفادها أن الثورات التحررية الكبرى في العالم التي قادتها مجموعة من الدول كالجائر، الفيتنام... الخ، قد أدت إلى خلق تحولات عميقة في الوعي و التصورات حيث أفرزت فكر ثوري يعتمد على ضرورة تحديد أنماط معرفية شاملة تظهر خاصة في وعي هذه الدول بضرورة تغيير محتوى العلاقات بين الدول المتقدمة و الدول السائرة في طريق النمو، بمعنى خلق شروط العلاقات المتبادلة بين دول الشمال و دول الجنوب.

من هنا يأتي الدور الرائد لحركة عدم الإنحياز في تدعيم هذه الفكرة، خاصة و أن تلك المرحلة إمتازت بتصعيد سياسي، إقتصادي و إيديولوجي في العلاقات بين الشرق و الغرب، مما استدعى تبنيتها منطلق ضرورة إيجاد إيديولوجية دفاعية تحمي مصالح البلدان المعنية (دول الجنوب) و تضمن تكيفها مع المرحلة الجديدة من خلال خلق جماعة سياسية.

لقد كانت الخريطة الجيوسياسية مقسمة إلى جماعات دولية غير متساوية تتعدد فيها التصورات الإستراتيجية و تتعامل بمفاهيم مختلفة، فالى جانب حركة عدم الإنحياز و العالم الثالث، تبنيت الجزائر انتمائها إلى منطقة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية، كما بادرت إلى خلق مغرب عربي موحد.

هذا كله حتى يتم إثبات مدى قدرتها على نسج و إعادة تركيب منظومة إتصالية داخلية و خارجية تحترم فيها مجموعة من المبادئ كالديمقراطية، المساواة، التعاون، التقدم... الخ.

من هنا تأتي أهمية إبراز و تحليل مدى إهتمام الدولة بالتنمية و تجاوز الإرث الإستعماري من خلال تطرقنا إلى السياسة الإقتصادية المنتهجة و الأكثر من هذا السياسة الثقافية، حيث أن "التوازن الإنساني يمر عبر العلاقة بين الثقافي و السياسي و الإقتصادي" (1).

أ/ السياسة الإقتصادية : احتل الميدان الإقتصادي موقع المركز في دائرة السياسة العامة التي انتهجتها الدولة، و هذا راجع لرغبتها في تحديث المجتمع و الإستجابة لمختلف حاجياته.

كانت الدولة ترى بأن إحداث ثورة في هذا المجال (الإقتصاد) يمكن أن يؤدي وظيفة تكوين الإنسان العصري العقلاني القادر على مواجهة مختلف المشاكل التي تطرح على المجتمع المحلي و المجتمع العالمي، بمعنى آخر أن التنمية الإقتصادية تلعب الدور المؤثر في الحقل الإجتماعي العام، حيث "تجد سياسة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المعتمدة منطقتها في هدف بناء إقتصاد وطني مستقل، الضمان الوحيد لإستقلال سياسي حقيقي" (2).

من المرتكزات التي اعتمدت عليها الدولة في صياغة و تنظيم السياسة الإقتصادية إعتماؤها على التصنيع باعتباره جوهر التطور و التغيير، إذ تدخل عملية التأميم و استرجاع مختلف الثروات في هذا السياق.

يشكل التصنيع في الجزائر -حسب ما أوردته الموثائق- مجالا حيويا للترقية الإجتماعية من حيث أنه يقدم مجموعة من المواصفات التقنية و التسييرية تسمح بتغيير الذهنيات و خلق إنتاج رمزي و فكري يساهم بأكبر قدر ممكن في تحريك المجتمع، و تملك القدرة على السيطرة و التحكم في عملية تحديد العلاقات الإجتماعية و الثقافية و حتى الساسية.

لقد أبدت الدولة الجزائرية استعدادها لتجاوز الأزمة من خلال سياسة تأمين الغذاء و الإكتفاء الذاتي و التي أدرجت ضمن ما أطلقت عليه "بالثورة الزراعية" و التي اعتبرتها كتكملة للثورات الأخرى، حيث تندرج في نطاق تغيير البناءات الإجتماعية و عصرنتها.

(1)Mustapha CHERIF : culture et politique au maghreb ,ed maghreb relation 1990 p33_

(2) ناجي سفير، محاولات في التحليل الإجتماعي (التنمية و الثقافة) ترجمة =م.ع بن ناصر ج I، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب ، بدون تاريخ ص 276

إن محاولة القضاء على مختلف أشكال التسيير الزراعي القديم و ما يترتب عنه يأتي في إطار الإهتمام بالريف الجزائري و فك العزلة عليه و إدماجه إجتماعيا مما يسمح بإيجاد تفاعلات بين مختلف الفئات المكونة للمجتمع الجزائري، هذه التفاعلات هي التي ستقدم لنا ما يعرف بالرموز الثقافية الوطنية.

يمكن تفسير الثورة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر في بداية الإستقلال بأنها اندرجت ضمن سياق الإشتراكية أي التسيير الإشتراكي للمؤسسات ذا التخطيط المركزي، و الذي رأت فيه النظام الوحيد الذي يمكن من خلاله تخطيط أهدافها المسطرة، حيث أنه يضمن المشاركة الجماعية في تسيير مختلف بنيات الدولة و بالتالي إدماج كل من المجتمع السياسي و المجتمع المدني في العملية أجتماعية و تحقيق الغايات السياسية و الإيديولوجية و الإستراتيجية.

ب/ السياسة الثقافية: على عكس الحقل الإقتصادي، لم يحظى المجال الثقافي بنفس الإهتمام و هذا راجع للإيديولوجية التي تبنتها الفئة المسيرة آنذاك و التي مفادها أن التطور الإقتصادي هو أساس التقدم الثقافي و التنمية.

غير أنه صيغت سياسة ثقافية في إطار ما يعرف "بالثورة الثقافية" هذه الأخيرة التي اعتبرها الساسة بأنها تكملة للثورة التحريرية و الثورات الأخرى.

إن رغبة الدولة في إحداث الثورة الثقافية يأتي في نطاق السياسة الإجتماعية العامة التي تهدف إلى التغيير و التطور الإجتماعي من خلال القضاء على الجهل و الممارسات التقليدية الغير فعالة عن طريق تجنيد عدة مؤسسات و فئات في هذه العملية، حيث يلعب التعليم الدور الأكبر في هذا، من جهة أخرى كانت الجزائر تصبوا من خلال هذه الثورة إلى مواجهة التحديات العالمية و ما أسمته "بالغزو الثقافي" في مختلف مجالاتها و مستوياتها، و قد لخص أحمد طالب الإبراهيمي عمق الثقافة الجزائرية في "أن يكون مع ذاته، من شعبه و من زمانه" (1).

إن تصفحنا لمختلف الموثيق و القرارات الرسمية يجعلنا نقف عند نقطة هامة و هي أن الثقافة الجزائرية الحديثة من جملة ما تمتاز به أنها وطنية، ثورية، علمية (2) فما جوهر هذه المفاهيم؟

(1) Ahmed TALEB IBRAHIMI :de la décolonisation à la révolution culturelle (1962-1972)-sned-Alger-1981-p26.

(1) انظر جبهة التحرير الوطني :ميثاق الجزائر 1964-كذلك الميثاق الوطني 1976

يأخذ متغير وطنية الثقافة موقعا مهما في تحديد هذه الأخيرة من حيث أنه يعبر عن مدى سعي الدولة للمحافظة على مختلف مكونات التراث الثقافي الجزائري الذي تعرض إلى التهميش و التجميد من طرف الإستعمار الفرنسي (1).

تبرز لنا وطنية الثقافة مدى تاريخية هذه الأخيرة و التي تعكس أطروحة الأمة الجزائرية التي جاءت في الميثاق معتبرة بأن "الجزائر أمة، و ليست تجمع الشعوب و هذا منذ أقدم العصور، حيث كان ماسينيسا مؤسس لأول دولة نوميدية، و يوغرطة باعث المقاومة ضد الإمبريالية الرومانية" (2).

يتميز مفهوم وطنية الثقافة بكون أن هذه الأخيرة تهتم بكل ما هو جزائري أصيل بالمعنى الواسع، فإلى جانب إهتمامها بالمركبات الثقافية الشاملة كالعربية، الإسلام و إعطائها الدور المرجعي، اهتمت كذلك بالثقافات الفرعية و الشعبية من شاوية، قبائلية، مزابية.. الخ ترقيتها وفق منظور معين يدعم بطريقة توزيعية و توفيقية مفهوم الوطنية في سياقها الوجداني، و هذا حتى يمكن تقليص عملية الإغتراب الإستعماري. من هذا المنطلق فإن تحريك مختلف المؤسسات خاصة ذات الطابع التعليمي التكويني يجب أن يتماشى وفق هذا المنظور.

من المتعارف عليه أن كل ثقافة تطمح إلى العصرية و التقدم لابد عليها أن تتبنى العلم كمنهج و فكر باعتباره الوسيلة المركزية في عملية التطور الإحتماعي سواء من ناحية الإنتاج المادي أو الفكري.

من هنا فإدراك العلم كمقوم أساسي في تقوية المجتمع سواء من ناحية علاقته الداخلية أو الخارجية يدخل ضمن سياق فعالية الثقافة التي أكد عليها مالك بن نبي، من حيث أنها يجب أن تبنى وفق دلالات علمية و عقلانية توفق بين الأصالة و المعاصرة.

إن حرص الدولة على الإهتمام بالتكنولوجيا و تطويرها خاصة حركة الصناعات و القضاء على مختلف أشكال التفكير البليد و الشعوذي يبرز لنا أهمية و ضرورة ربط تصورات الفكر الإحتماعي بالفكر العلمي المعاصر، و بالتالي إيجاد مقاييس موضوعية قادرة على نسج علاقة تربط المجتمع الجزائري بتاريخه و بالعالم خاصة في الوقت الذي تطرح فيه مشكلة علاقة الثقافة الجزائرية بالثقافة الغربية، و التي أجاب عليها مالك بن نبي بقوله "المشكل المطروح لا يتعلق بطبيعة الثقافة الغربية لكن بطبيعة خصوصية العلاقة معها" (3).

(1) Mustapha chérif = idem.

(2) Abderrahmane BOUZIDA:le projet social Algérien Alger -O-P-U- 1991-p104.

(3) Malek BENABI :Ibid, p127 .

إن ثورية الثقافة التي صاغتها الدولة الجزائرية عقب الإستقلال يعني ارتباطها بالتغيير الذي "يلغي استعادة التراث بنزعة ماضوية و أخلاقية و يعمل على جعل عناصر الهوية الثقافية معاصرة و حيوية ذات طاقة مغيرة" (1).

يأتي البعد الثوري في الثقافة و المعبر عنه في مختلف المواثيق الرسمية كتدعيم للثورة الإقتصادية من حيث أنها تنبع من النهج الإشتراكي الرامي إلى إعادة تشكيل مختلف البنيات الإجتماعية بمعناه الواسع وفق منظور التطور، العدالة، المساواة .. الخ، لذا فإحداث قطيعة مع مختلف المخلفات الإستعمارية يعني إحداث تغيير في عمق الذهنيات و العلاقات الإجتماعية.

غير أن ثورية الثقافة يجب أن تعمل وفق معادلة التوفيق بين الماضي و الحاضر، و ثقافة الأنا مع الثقافة العالمية المؤسسة على العلم.

إن طبيعة المعادلة الثلاثية للثقافة (وطنية-علمية-ثورية) تجعلنا نطرح عدة تساؤلات و استفسارات حول علاقتها بكل من: الدين-اللغة-التاريخ.

لقد أكد الدستور على أن الإسلام دين دولة و دعمته مختلف المواثيق و الخطابات الرسمية، هذا الأخير الذي يمثل أحد المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية لذا فإن "تأسيس الدولة الجزائرية ذات السيادة الديمقراطية الإجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية" (2) يأتي في إطار المحافظة على هوية المجتمع خاصة و أن الإسلام "كان حاجزا لكل مبادرات طمس شخصية الشعب الجزائري طيلة قرن، كما كان المانع الإيديولوجي و هذا بفضل مجهوده القوي خلال سنوات الثورة" (3).

يأخذ متغير الدين حسب ما جاء في المشروع الإجتماعي العام الذي صاغته الدولة بعدا هاما في تسيير المجتمع و مؤسساته من حيث أنه لا يتناقض مع الإشتراكية و التنمية التي أرادتھا الدولة، فهو يتبنى نفس القيم و يرمي إلى نفس الغايات من حيث أنه مقوم للتغيير و التحديث "فيما يخص العناصر التطورية، نص المشروع التمهيدي يستند إلى قيمتين أساسيتين: الإسلام و الإشتراكية" (4).

(1) عمار بلحسن: المشروعية و التوترات الثقافية حول الدولة و الثقافة في الجزائر المستقبل العربي، العدد 141-1990-ص64.

(2) André MANDOUSE : la révolution Algérienne par les textes , paris,maspero -1977- p239.

(3) Malek BENABI :pour changer l'algérie (articles de presse)rassemblés par N.BOUKROUH, société d'édition et de communication :Tipaza, 1989-p36.

(4) Jean louis BERNELAS=reflexion sur la culture politique (d'après l'avant projet de la charte nationale) revue algérienne des sciences -J-E-P-N°4,1976,p979

لذا فإن خلق وزارة الشؤون الدينية و بعض الهيآت التابعة لها جاء لتأطير هذا المبدأ و دمجها في قالب المؤسساتاتي.

أما قضية اللغة فقد تعاملت معها الدولة -من خلال الرسمية- من منطلق أن العربية هي اللغة الرسمية للبلاد باعتبارها لغة المجتمع و أداة إتصال و إرث ثقافي و الأكثر من هذا فهي اللغة التي خدمت الدين و العلم و ساهمت في تواصل الأجيال زمانيا و مكانيا من حيث أنها ربطت المشرق بالمغرب.

لذا فسياسة التعريب جاءت كتدعيم لهذا التصور من حيث أنها تمثل "إملاك لغة وطنية، أي لغة تملك بالضبط كل وظائف لغة عصرية" (1).

عكس هذا فقد تم اعتبار و لو بشكل رسمي اللغة الفرنسية كلغة أجنبية لا تتعدى كونها أداة للفتح نحو العالم.

لم تتكلم الموثيق و لا حتى الخطابات الرسمية عن وجود لغة أمازيغية و هذا راجع للجو الإيديولوجي الذي كان سائدا آنذاك.

لقد كان اهتمام الدولة بالتاريخ من حيث أنه المحور الأساسي في تكوين الأمة الجزائرية، فهو يعكس شخصية المجتمع التي تكونت عبر مراحل تاريخية معينة.

لقد ركزت الموثيق على مرحلة الفتح الإسلامي و دورها في تحول المجتمع و بالتالي الوعي من خلال دخول عدة متغيرات، و الأكثر من هذا فقد أعطت لثورة أول نوفمبر وزن كبير و اعتبرتها حدث تاريخي عظيم من حيث أنه قدم قيم جديدة و وعي محرك للمجتمع.

إن التاريخ الجزائري في وعي الطبقة الحاكمة يمثل بوتقة تحمل الموروث الثقافي الفكري الخاص بالمجتمع كالإرث العربي الإسلامي و الأمازيغي، التراث الشعبي بمختلف أشكاله.

تمثل صياغة ثقافة تاريخية حسب الخطاب الرسمي انعكاسا لعملية التأسيس الإجتماعي و الثقافي، و التي هي بدورها، و هذا حسب الظروف و المعطيات الموضوعية الراهنة تساهم في فهم الحاضر و منه تحضير إستراتيجية تنموية مستقبلية.

بصفة عامة و انطلاقا مما سبق وصفه و تحليله يمكن اعتبار أن النص السياسي الرسمي كان قد ركز على ظاهرة الإنتماء العربي الإسلامي بصفتها الإطار الموحد للتكتل الثقافي و الحضاري و التضامن العربي.

(1) Gilbert Grand Guillaume=langue,identité et culture nationale au maghreb, peuples midétérannéens ,N°9 ;1979,p13.

هكذا فقد وظفت النخبة السياسية مختلف الرموز الثقافية و المعرفية و كيفتها مع إيديولوجيتها ذات الطابع الإشتراكي الثوري لتحديد سياسة ثقافية و من هنا "فإحياء الهوية الجماعية و الثقافية و تعبئتها و إعادة تنشيط و توحيد عناصرها و بقاياها و تحديث مقومات الشخصية الوطنية، ارتبط و يرتبط في جل لحظاته ببناء الكيان السياسي للأمة و مؤسساته وفق منظومات و نظم و إستراتيجيات مناهضة للممارسات و الإيديولوجية الكولونيالية" (1).

غير أن المسألة الثقافية في الجزائر تطرح عدة إشكالات و تناقضات كانت و قد طرحت في الحركة الوطنية و هي ذات مستويين: المستوى الأول يتعلق بالجانب الإيستيمولوجي المعرفي للثقافة الجزائرية، أما المستوى الثاني فهو ذا طابع عملي يتعلق بالممارسات الثقافية.

يمكن تلخيص محتوى هذا الإشكال فيما يلي:

- هل أخذت فعلا النخبة السياسية بعين الاعتبار التناقضات الثقافية و الإيديولوجية التي كانت و لازالت موجودة في المجتمع؟
- ما هي آثار السياسة الثقافية على المستوى الإجتماعي بصفة عامة، و على مستوى النخبة المثقفة بصفة خاصة؟

ج/ صراع النخب: إن التناقضات التي أفرزتها السياسة الثقافية سواء من الناحية المعرفية أم من ناحية الفعل الإجتماعي قد خلقت عدة إشكالات تتعلق خاصة باختلاف الرؤى فيما يخص المشروع الثقافي بين مختلف النخب المثقفة خاصة و أن مؤشر تقسيم هذه الأخيرة إلى عدة توجهات بات واضحا و الذي يمكن حصره في:

- * التوجه العروبي .
- * التوجه الإسلامي السلفي الذي تحدد بوضوح معرفيا بعد الإستقلال .
- * التوجه العلماني .

و يوازي هذا التقسيم، تقسيم في الوظائف و المهام و الذي لعبت فيه اللغة الدور الحاسم، فبينما استحوذت الفئة الإجتماعية المعربة على قطاع الثقافة و الإيديولوجيا، نجد بأن المفرنسين نشطوا في قطاع الإقتصاد و التقنية.

(1) عمار بلحسن: نفس المرجع ص 54.

إن الغاية من إبراز هذه التصنيفات - خاصة التصنيف الأول - هو محاولة تفسير التناقضات و الصراعات التي هي موجودة لدى النخبة المثقفة انطلاقا من تصوراتها و تقييمها لمختلف عناصر الثقافة الجزائرية، هذا الأخير (الصراع) يعتبر بصفة عامة كاستمرارية لما كان موجودا في الحركة الوطنية.

لقد شكلت مواضيع كالتعليم، قانون الأسرة، الصحافة، حقوق الإنسان، ثورة أول نوفمبر 1954... الخ، محاور أساسية لطرح مشكلات الهوية و منها مسألة ما يسمى في الخطاب السياسي "بثوابت الأمة" إذ "في أوائل سنوات الإستقلال، تساءلت مجموعة من النخبة الجزائرية ذات التكوين المفرنس ليس فقط حول وجود فكر وطني لكن كذلك حول المكونات الأساسية للجزائر" (1).

في هذا الصدد طرحت مسألة "الجزائر جزائرية" أو "الجزائر عربية إسلامية".
تعكس لنا هذه القضية مدى تأزم و تعقد المجال الثقافي و حتى الإيديولوجي عند هذه النخب و هذا راجع لطبيعة تكوينها و تأثرها، زد على ذلك فالأوضاع الثقافية و الإقتصادية و الإيديولوجية التي كانت سائدة في تلك الفترة لعبت دورا مهما في تكريس هذا التأزم.

لقد أنتجت هذه الظاهرة صراعا حول كسب الشرعية الثقافية و الإيديولوجية في المجتمع مرتكزة في ذلك على عدة مفاهيم كالعلمانية، الإزدواجية اللغوية، اللغة و التراث الأمازيغي، الأصولية... الخ، حيث رتبت هذه المفاهيم و محتواها الإجتماعي و الثقافي وفق مميزات و غايات كل نخبة مستعملة في ذلك مختلف الوسائل كأدبيات، بعض المقالات الصحفية المحتشمة... الخ، و هذا من خلال تدعيم عدة شخصيات كانت قد حركت المجال الثقافي و السياسي العام (*).

د/ الصراع الإجتماعي: لم تبقى التناقضات و الصراعات حول الهوية و المرجعية الثقافية على المستوى النخبوي، بل تعداه و امتد إلى الأوساط الشعبية.
لقد تم هذا الإنتقال عن طريق الإحتكاك المباشر أو الغير مباشر لمختلف توجهات النخب بالبنية الإجتماعية القاعدية مستعملين في ذلك مختلف الوسائل المبنية على استراتيجيات تأثيرية، وهذا انطلاقا من موقعهم كفئة مثقفة و ما تحمله من دلالات إجتماعية رمزية قصد نشر و توسيع ثقافتها و إيديولوجيتها أي إكسابها الطابع الشعبي حتى تصبح قوية و فعالة.

(1) M.MADI: langue et identité (de la marginalisation à la résistance) réflexion Elite et questions identitaire ,ouvrage collectif N°01,1997 p117.

(*) يتم تفسير هذه المسألة في الجانب الميداني نظرا لإرتباطها بلب إشكالتنا و فرضيتها.

لقد لعبت الأوساط الإجتماعية القاعدية دورا كبيرا في إحداث هزات إجتماعية و هذا من خلال عدة أحداث و حركات شعبية يمكن حصرها في المظاهرات التي قادتتها الحركة الدينية السلفية، و الربيع الأمازيغي 1981 المطالب بالإعتراف الرسمي و التطبيقي للغة و الثقافة الأمازيغية "إن ظهور قوى إجتماعية و فكرية جديدة كالمجموعات الإسلامية المنفصلة عن الدين و المؤسسة الرسمية الموظفة، و تشكل المجموعات المثقفة خارج المركز السياسي الوطني كمجموعات الثقافة الجهوية... و بروز تكاليف التحديث الفوقي و التأطير السياسي المعمم و المكثف و دولة الحياة الإجتماعية تعكس تمللات و ديناميات ثقافية و استقطابات فكرية و إيديولوجية بديلة للدولة و خارج مجال سلطتها"(1).

غير أن هذه الحركات الإجتماعية و بفعل انتشارها و تغلغلها السريع في مختلف مستويات المجتمع المدني، و تطور أزمة المجتمع في مختلف الجوانب السياسية، الإقتصادية و الثقافية قد أحدثت تغيير و انقلاب على المستوى السياسي و الإجتماعي العام من خلال أحداث أكتوبر 1988 .

2/ فترة التعددية السياسية و الإعلامية:

تمثل هذه الفترة التي هي نتيجة لإستجابة إجتماعية عميقة مرحلة التحول و إعادة بناء و تنظيم مختلف الهياكل و البنيات السياسية، الإعلامية... الخ، معتمدة على التواصل التاريخي في الجذور المعرفية و الإيديولوجية .

يمكن حصر مظاهر التغير و إعادة التشكل في :

أ/ ظهور النظام الحزبي التعددي: إن الإعلان الرسمي بالسماح لتكوين أحزاب سياسية قد جاء في دستور 1989 و الذي نصه "حريات التعبير و إنشاء الجمعيات و الإجتماع مضمونة للمواطن"(2).

يمكن توضيح فكرة إنشاء الأحزاب السياسية على أنها ناتجة عن مجموعة من العوامل المختلفة و التي يمكن ضبطها في الانفجار الإجتماعي و تمايز الطلبات و المصالح الإجتماعية و عجز السلطة عن تلبيتها و التحكم فيها، زد على ذلك فالأحزاب لم تنشأ من العدم بل كانت لديها تجربة و تنظيم سياسي خفي.

هذه الأسباب و العوامل تجعلنا ندرك بأن التعددية الحزبية جاءت لتقدم مجموعة من الوظائف و الأدوار مستعملة في ذلك مختلف الطاقات المادية و البشرية، غير أن هذه الأدوار و إن كانت تتفق في المشاركة السياسية من خلال إندماجها و عملها داخل

(1) عمار بلحسن : نفس المرجع ص 67 .

(2) دستور 1989 : الديوان الوطني للأشغال التربوية .

مختلف العلاقات و المؤسسات المبرمجة لذلك، إلا أنها تختلف من ناحية خصوصية النوعية التي هي من نتاج ثقافة و إيديولوجية كل حزب و بالتالي نظرتة و إدراكه للوجود الإجتماعي و العالم.

لذا و بصفة عامة يمكن تمييز بين ثلاثة أنواع من الأحزاب من حيث طبيعتها الفكرية و الإيديولوجية.

- الأحزاب العلمانية بتوجهاتها الليبرالية و الإشتراكية .

- الأحزاب العروبية و التي تصف نفسها بأنه حصيلة الفكر الإسلامي و العلماني.

- الأحزاب الإسلامية السلفية.

من المفيد الإشارة أن داخل كل جماعة حزبية يمكن إيجاد فروقات و إختلافات، غير أنها تتفق في الخطوط و المؤشرات المعرفية الكبرى.

ب/ التعددية الإعلامية: لا يختلف هذا المفهوم في إطاره الإستيمولوجي عن مفهوم التعددية الحزبية من حيث أنها تتبع نفس التقسيمات الفكرية و الثقافية و تستمد قوتها و شرعيتها من التمايزات النخبوية و الإجتماعية.

إن الظاهرة الأكثر بروزا في هذه الفترة هي ظهور ما يسمى "بالصحافة الخاصة" أو ما يطلق عليها تسمية "الصحافة المستقلة".

من المعروف بأن هذه الظاهرة جاءت لتعكس تطلعات التعددية الثقافية و التي كانت موجودة سابقا و لم تستطع أن تتبلور بشكل رسمي في عهد الحزب الواحد نتيجة لطبيعة النظام و السلطة، و هي بهذا تهدف لسد النقائص الإعلامية و الإتصالية الموجودة في المجتمع خاصة بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي.

إن الإستقلالية الرسمية عن أي شكل من الأشكال السلطوية و المؤسساتية يعني حسب هؤلاء (الصحافيين) رفضها لأي نوع من أنواع الوصاية التسييرية للمعلومات و التحليلات (*) ذلك لأن الصحافة تعتبر في حد ذاتها من أبرز الأنشطة الإجتماعية البالغة الأهمية في صناعة الوعي نتيجة لدورها التأثيري و التوجيهي (1) إلى جانب الصحف الإخبارية، نلاحظ تواجد الصحف التحليلية و حتى الصحف المتخصصة في مختلف المجالات.

(*) هذا ما تم تأكيده من قبل الصحافيين المستجوبين.

(1) هيرت -أ- شيلر : المتلاعبون بالعقول ،ترجمة عبد السلام رضوان ،عالم المعرفة ،العدد 243-1999.

ج/ التعدد الجمعي: سواء الجمعيات السياسية أو الغير سياسية و التي جاءت كاستجابة لتطلعات المجتمع في ميدان التنظيم و التأطير و تقديم الخدمات.

تعتبر الظاهرة الجموعية في الجزائر حديثة نوعا ما إذا ما قورنت بفترة الحكم الأحادي أين كانت محدودة من ناحية العدد و مراقبة من ناحية النشاط و العمل. يمكن وصف هذه الظاهرة على أنها شكل من أشكال الترابط و التلاحم بين مجموعة من الأفراد تربطهم خصائص و مزايا معينة في شكل مؤسساتي مستهدفة القيام بمجموعة من الوظائف المتنوعة حسب تنوع هذه الجمعيات التي هي ذات طابع إجتماعي، ثقافي، إقتصادي... الخ، و هذا قصد تحقيق عملية الإدماج و التعمق أكثر في قضايا و متطلبات المجتمع المختلفة و المتناقضة أحيانا و بالتالي بناء علاقات إجتماعية و تكوين وعي إجتماعي مرتبط أكثر بجانب التعاون و التضامن و الإنتاج ماديا كان أم رمزيا خاصة في الظروف التي تعيشها الجزائر من تأزم و اهتزاز مختلف الحقول و حاجة الأفراد إلى تصليحها و تحديثها.

إن ارتباط الجمعيات بالفعل و الفاعلين الإجتماعيين يجعلها تتبنى في جوهرها منطق ثقافي فكري و الذي لا يختلف عما أوردناه بالنسبة للأحزاب و الصحافة، نلاحظه خاصة لدى الجمعيات الثقافية، النسوية... الخ.

تنضح أبعاد هذه المؤسسات و التنظيمات زيادة على بنيتها و وظيفتها ارتباطها بالوضع الإجتماعي و السياسي العام الذي برزت فيه، من حيث أنه اتسم بالتوترات و الصراعات السياسية و الإيديولوجية، بمعنى آخر أن هذه الفترة أصبح فيها الإهتزاز و الغليان الإجتماعي واضحا شكلا و مضمونا من خلال الصراعات الحزبية و ظهور متغيرات كالشدة في المواجهة التي عرفها خاصة التوجه الإسلامي السلفي كذلك بالنسبة للجماعة الأمازيغية التي استطاعت أن تضغط على الحقل السياسي و الإجتماعي، "إذا كان الإسلاميون يأخذون على الدولة غرابتها عن النسيج الثقافي للبلاد الذي هو عربي إسلامي، فإن تمرد البربر يبدو أنه يؤاخذها أساسا على إيغالها في النزعة العربية الإسلامية" (1).

إلى جانب هذا فقد شهدت هذه الفترة دخول الجزائر في إقتصاد السوق و تبنيها لفكرة العولمة التي اعتبرتها ضرورة إجتماعية و إقتصادية و ثقافية فرضتها المعطيات الإقتصادية و الحضارية العالمية خاصة في ظل تطور الوسائل التقنية للإتصال و النظام المعلوماتي و ما يقدمه من خدمات و وظائف تساهم في تحديث المجتمع و عصرنته.

(1) محمد عبد الباقي الهرماسي: المغرب العبي المعاصر (الخصائص المؤسسة و الإيديولوجية للبناء السياسي)، المستقبل العربي، العدد 84، 1986، ص27.

إن مسألة الثقافة الجزائرية التي تكونت تاريخيا أصبحت أطروحة تتضارب و تتصارع فيها مختلف التوجهات أو الجماعات المرجعية، و هذا راجع إلى درجة و طريقة تعامل مختلف الفاعلين الإجماعيين مع مختلف الحقائق و الرموز التاريخية الثقافية من حيث شرعيتها و فعاليتها، و في هذا الصدد يمكن أن نوضح بأن الوضع السياسي و الثقافي العام الذي شهدته الجزائر بعد الإستقلال قد زاد من تأزم قضية الثقافة، خاصة و أن السلطة لم تستطع بطريقة عملية و واضحة أن توفق بين مختلف العناصر المكونة للهوية الثقافية و الأكثر من هذا المرجعية الثقافية التي يراها **مصطفى شريف** في وضع خطير (1) حيث اتضح هذا الوضع أكثر في الفترة التعددية لذا فالسؤال المطروح هو: كيف تعاملت الصحف الخاصة كأداة إعلام و اتصال مع مختلف العناصر المكونة للمرجعية الثقافية.

(1) Mustapha CHERIF: IDEM .

ملخص :

مما يبدو أن عملية التشكل الإجتماعي و الثقافي للمجتمع الجزائري قد خضعت لتأثير بدرجات متفاوتة لمجموعة من الظروف و العوامل الداخلية و الخارجية و التي تمظهرت في سياق المراحل التاريخية.

إن فرز و تفاعل هذه المراحل وفق جدلية التكامل و التصادم هو الذي حدد لنا طبيعة الثقافة و العلاقات الإجتماعية المتناقضة.

لهذا تكمن أهمية دراسة هذه المراحل و محتوياتها في كونها قدمت لنا مختلف الأطر المعرفية و الإيديولوجية المبنية على نوعية التواصل بين مختلف الجماعات الإجتماعية.

خاتمة الباب الأول :

لقد حرصنا من خلال هذا الباب على بناء علاقة تركيبية و تكاملية بين مختلف فصوله، حيث يمكن تفسير هذه الأخيرة(العلاقة) على أنها جمعت في قالب وصفي تفسيري بين الأطر النظرية و المفاهيمية (الجماعة الإجتماعية، المرجعية الثقافية، الإتصال) و التكون التاريخي للثقافة في المجتمع الجزائري، بمعنى أن دراسة الثقافة الجزائرية و تحركاتها من خلال عملية التغير و الصراع الإجتماعي مرتبط بهذه المفاهيم التي تم ذكرها من حيث أنها قدمت لنا الأطر و التحركات التجريدية في تفسير ظاهرة إشكالية الثقافة في الجزائر و مدى ارتباطها بالجماعات الإجتماعية التي أعادت طرح المرجعية الثقافية و اعتبرتها مجرد إفتراضات فقط ، و من هنا يأتي دور الصحافة في إظهار هذا الإشكال، و الذي يمكن تفسيره و بالتدقيق في الجانب الميداني.

الباب الثاني : الدراسة الميدانية

- مقدمة
- عرض الجداول و النتائج
- تحليل محتوى الجرائد
- تحليل محتوى المقابلات
- الإستنتاج العام
- الخاتمة
- بيبلوغرافيا تحليلية
- ملاحق.

مقدمة:

يحتل هذا الجزء مكانة هامة و أساسية في بحثنا ذلك لأنه يمثل بصفة مباشرة، الإجابة على إشكالتنا من خلال تدعيم أو رفض فرضياتنا، و هذا عن طريق عرض و وصف و تفسير النتائج المتحصل عليها و ربطها في إطارها النظري الكلي.

عملا بهذا يشمل هذا الجزء جانبين أساسيين و هما:

الجانب الأول يتعلق بتحليل محتوى الجرائد المصنفة في عينتنا، بحيث نقوم بترتيب خطاب الدال كنموذج، و الذي يمكن بناءه على الشكل التالي:

- صياغة مواضيع فرعية و تحت فرعية و هذا حتى يسهل ترتيبها و تحليلها، بحيث اعتمدنا في ذلك على ما هو موجود في النصوص.

- مسألة الدين: هناك الدين و علاقته بالدولة و السياسة، دين من حيث أنه ظاهرة خاصة بالفرد و المجتمع فقط.

- قضية اللغة: نلاحظ طرح مسألة الثلاثية اللغوية (عربية، أمازيغية، فرنسية). العربية يمكن دراستها من حيث مواصفاتها، ثم من خلال عملية التعريب.

- مسألة التاريخ الوطني يمكن تصنيفه إلى :

التاريخ كمفهوم و إطار عام شامل، بمعنى تقييمه بصفة عامة.

الإرث التاريخي: التراث العربي الإسلامي أو العروبة، الأمازيغية كإرث، المتوسطة.

المراحل التاريخية الكبرى للمجتمع الجزائري: مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي، الفتح العربي الإسلامي، تاريخ ثورة نوفمبر 1954.

بناء على هذا نقوم بإستخراج نتائج كل موضوع و التي هي على شكل تناقض و تضاد بين مختلف المواضيع الفرعية ، ثم نقوم بوصفها و تفسيرها.

أما الجانب الثاني فيتعلق بتحليل محتوى بعض أسئلة المقابلة، بحيث نأخذ كل صحيفة على حدة و نصف أجوبتها، لنقوم بعد ذلك بعمل تركيب من خلال تصنيف الجرائد حسب نوعية تصوراتها و إدراكها لموضوعنا، حيث نعمل على تفسير و تركيب ما تم التوصل إليه في تحليلنا الأول لمحتوى الجرائد لنخرج بإستنتاج عام و شامل.

أخير تأتي الخاتمة العامة التي هي حوصلة رسالتنا من جانبها النظري و التطبيقي، بمعنى إيجاد علاقة تركيبية و تكاملية بين الجانبين و هذا هو الهدف من موضوع رسالتنا.

I- عرض الجداول و النتائج:

الجدول رقم 1: مسألة الدين – الأئكية بالنسبة لجريدة الشروق العربي لعام 1991.

المدلول	الدال
ضمان، وحدة، شرعية ثورية (1954)، التصدي، مصلحة، مواجهة، اجتهاد، تفاعل، تأقلم، تاريخ، شخصية، انسجام، تجديد، تأييد شعبي، العروبة، المحافظة، ثوابت، ديموقراطية، عصرنة	دين/دولة
روح، عقيدة، معاملة، عروبة، وحدة، سلوك حضاري، عالمي، تفتح، تكنل، علم، تقدم، تاريخ، أصالة، تصدي، هوية، صالح لكل زمان و مكان.	دين/مجتمع
إندماج، استعمار، غير صالحة لنا، غير شعبية، التصالح مع الاستعمار، إدانة، تبرير مشروع، سحق ديانة، إيديولوجيا، تضيق الدين، انسلاخ، المتوسطة، لا ديموقراطية.	الأئكية

يمكننا أن نستخلص من هذا الترتيب النتائج التالية:

- هناك تناقض كلي مع الإسلام كدين للدولة و دين للمجتمع مع الأئكية و يمكن إبراز هذا التناقض على الشكل التالي:
- يرتبط الإسلام كدين للدولة بالشرعية التاريخية و الثورية، كما أنه من أحد المقومات التي تحافظ على الشخصية الوطنية، و يضمن الانتماء العربي الإسلامي، لذلك فهو يعتبر من ثوابت الوطن، و أحد أسس الديموقراطية و العصرنة.
- يعتبر الإسلام كدين للمجتمع الأساس الذي ترتكز عليه نظرة الشروق العربي لتدعيم و إثراء مفهوم الإسلام دين الدولة.
- أمّا الأئكية فهي مفهوم غربي مرتبط بالاستعمار ليست لديه أية شرعية تاريخية و لا شعبية، هذا لأنه يقوم بتضييق الدين و من هنا فهو غير صالح لنا.

الجدول رقم 2: الدين / اللأنكية
في جريدة الشروق العربي (1994-1996).

المدلول	الدال
<p>أساس، بعد وطني، دين الشعب، تطوّر، هويّة، عروبة، تاريخ، جذور، مبدأ الأغلبية، مساواة، حقوق، ديموقراطية، العدالة، السلم، السلطة، مقاصد، غايات، مصلحة، دنيا، شعبية، عالمية، عصرنة، ثقافة، علو، سلم.</p> <p>حضارة، قوّة، العواطف، الشدة، الوحدة، الوضوح، الإندماج العربي البربري، عرب، عروبة، جذور، ثقافة، رسالة، تطوّر، فعّال، عميق، تمييز بين الإيجاب و السلب.</p>	<p>دين/دولة</p> <p>دين/مجتمع</p>
<p>تغريبية، لا دينية، خدمة المستعمر، نفعية، ضيقة، لا تتسجم مع المجتمع و الدين، لانحتاجها، مشروع فاشل، تبعية، غير تاريخية، الإنسلاخ، الإمبريالية، غير ديموقراطية، غير مستخدمة إيجابيا.</p>	<p>الأنكية</p>

هذا الجدول يبيّن لنا مايلي:

لا وجود للتغيير الجوهرى في الخطاب بين المرحلة الأولى و المرحلة الثانية فيما يخص هذه القضية، إلا أننا نلاحظ التركيز و إدماج بعض الدلالات لمفهوم الدين كالعالمية، التفتح، السلم.

الجدول رقم 3: الدين – لائكية - الديمقراطية
في جريدة البلاغ لسنة 1991.

المدلول	الدال
<p>الحرية، القوّة، عقيدة، سلوك، جهاد، صحوة، وفاء، ظاهرة حضارية، وحدة، نهضة، ماضي، حاضر، مستقبل، حلقة واحدة متصلة، المخرج الوحيد لأزمة البلاد، التوبة، الرحمة، الغفران، إحياء مجتمع إسلامي، عدالة، توازن شرعي لأية حركة سياسية، تحدي للنظم العالمية الأخرى، مطلب اجتماعي، حتمية شرعية، دين العالمين، صالح لكل زمان و مكان، الخروج من الشعارات، فكر، سياسة، الخلافة الإسلامية، دولة إسلامية، الرجوع إلى دائرتنا الحضارية، التاريخية الجغرافية، الثورة الإسلامية، لا يرتهن لقوى خارجية، حسية الجزائريين اتجاهه، مصداقية في المحافل الدولية، إشعاع، علم، حضارة، التعاون، نصرّة المستضعفين، تبليغ الرسالة، طبيعي، فطري، ضرورة خاصة في وقتنا، الاتصال، التفاعل، إحترام، ثقافة ربانية، مثل، قيم، سمو، ثقافة العصر، عابر للحدود، الاستقرار، تطلعات الأمة، حاجة اجتماعية و اقتصادية، الوطنية، مقدس، الشخصية، توازن القوى العالمية، تغيير.</p>	<p>دين/دولة/مجتمع/حركة إسلامية (أصولية)</p>
<p>مستورد، تخلف، تجعل من الإسلام فلكلورا، كفر، حضارة غريبة، قطعية تاريخية، غرابة، سحق الدين، لا دينية، ميوعة، إنحلال، الفناء، الخروج من دائرة انتماننا، تغيير الواجهة، الإفراغ من المحتوى المادي و الروحي، فقدان الفعالية، خديعة، مشروع استعماري، فاسدة، غير مناسبة، حلول وهمية، طوباوية، خيالية، التغيير في نفسية و فكر الأفراد.</p>	<p>اللائكية/الديموقراطية</p>

يبيّن لنا من خلال هذا الجدول ما يلي:

- طرحت مسألة الدّين في جريدة البلاغ في شكلها : دين/دولة – حركة سياسية (أصولية)- مجتمع، بحيث لا تكاد نلاحظ تفريق بين هذه المستويات و لو من الجانب المنهجي.
- ركزت الجريدة أكثر على قضية الدين و علاقته بالدولة و الحركة السياسية الإسلامية.
- يعتبر الإسلام في جريدة البلاغ المقوم الأساسي الشامل لجميع المقومات الأخرى و التي لا تتحدد إلا في إطاره.
- ينظر إلى مسألة الإسلام من جانبه الأصولي السلفي الذي يمثل رسالة و مشروع حضاري عالمي من مختلف الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الإجتماعية... الخ.

هذا ما يعاكس تماما أطروحة الأنكية و الديموقراطية التي تراهما الجريدة فكرتان تغريبتان تهدفان إلى سحق الدّين من جميع جوانبه بدءا بالجانب السياسي.

الجدول رقم 4: الدين – لائكية
في جريدة العالم السياسي (1994-1996-1998).

المدلول	الدال
مشروع حضاري، الشخصية الوطنية، الحماية، إنساني، نهضوي، شعب مسلم، تنظيم، قوانين، أخلاق، عمل، تاريخ، عقلنة، بعث، وفاء، ثقافة مستقبلية، منطق، لا تلغي الفكر الآخر و ديموقراطية، سلم. الحق، فطري، قيم راسخة، عالمي، هوية، حضاري، إبداع، نبذ التبعية، تعبد، تعاون علم.	دين/دولة دين/مجتمع
أوربا، صدمة حضارية، انبهار، تغريبية، فكر دخيل، تعاكس مقومات الإسلام، تعاملها مع الدين غير مبني على علم.	اللائكية

يمكن أن تستنتج ما يلي:

- هناك تناقض و تضاد بين الإسلام كدين للدولة و للمجتمع مع الأئكية، فالأولى لها علاقة بكل ما هو فطري و عقلي و حضاري، أمّا الثانية فتصنف في إطار صدمة فكرية للجزائريين نتيجة لمحتواها.
- ما يميّز الفترة الثانية هو الإبتعاد النسبي عن القراءة السلفية للإسلام خاصّة فيما يتعلق بالدين/دولة، كذلك ابتعادها عن ثنائية دين/حركات سياسية.

الجدول رقم 5: مسألة الدين – لائكية
في جريدة "لومتان" لسنة 1991

المدلول	الدال
وجوب الفصل، جمود، بلغي التعدد الفكري، شوفينية، تعصب، إنغلاق، قديم، تناقض، تتنافى مع العلم، انحطاط، تسلط، لا يقبل النقد، تفرقة، يتنافى مع العصرية و الديمقراطية، لا مساواة، سطحي، يتنافى مع العقلنة، لا يسيس، أصولية.	دين/دولة/أحزاب
مطالبة شرعية و أساسية، رفض التعصب، التعددية، الحرية، علم، اتصال، وطنية، عصرية، عالمية، حماية الدين، شعبية، سلاح، تفتح، تأقلم، قيم عادلة و مشرفة، مشروع حدائي، عقلنة.	اللائكية/الديموقراطية

يقدم لنا هذا الترتيب مجموعة من النتائج و هي كالتالي:

- رفض استعمال الدين لأغراض سياسية و هي ذات بعدين:
أ- رفض مفهوم دين/دولة.
ب- رفض مفهوم دين/أحزاب سياسية

- إنّ تناهية إسلام/سياسة ببعديها تراها الجريدة بأنها تتسم بالأصولية، الإنغلاق، التناقض، و بالتالي فهي تلغي العصرية، هذا ما يتناقض تماما مع الأئكية و الديمقراطية التي هي في تصور الجريدة ضرورة منطقية و علمية و عالمية للدولة، من حيث أنّها تسمح بوجود الحرية و تعدد الأفكار و ضمان التحديث.

الجدول رقم 6: الدين – لائكية
في جريدة "لومتان" (1994-1996-1998).

المدلول	الدال
أصولية، تعصب، يتنافى مع العصرنة و العالمية، العنف، أزمة، وجوب الفصل، ملجأ سياسي، العصور الوسطى، صراع، إرهاب، رجعية، مهزلة للجزائر الثورية، عائق، الشمولية، تجميد الدين، إيديولوجيا، تأخر، قديم، دوغماتي.	دين/دولة/أحزاب
شخصي، حرية، تسامح، قيم، تعاون، تضامن، إحترام، مساواة، مطلب عادل، شرعية، جمهورية، ديناميكية، حق، علم، احترام الإسلام، سلم، تفتح، كفاءة، تعايش، حرية، حداثة، عولمة، قوة، ثراء، تاريخ المسلمين، مفهوم للهوية، مستقبل، إقتصاد عالمي، حوض البحر الأبيض المتوسط، تعددية، حضارة تسامح، إنسانية.	دين/مجتمع اللائكية/الديموقراطية

يبين لنا هذا الجدول ما يلي:

- عموما لا يوجد تغيير في خطاب الدين و المستويات المطروحة فيه، فهو لا يزال يحمل نفس المعاني و التصورات السابقة، إلا أننا نلاحظ توظيف بعض المفاهيم المرتبطة بالدين/سياسة كالعنف و الارهاب، هذا ما يتناقض مع مفهوم دين/مجتمع الذي طرح في هذه الفترة و الذي يمتاز بكون دين حرية و تسامح، كذلك اللائكية الديموقراطية التي طرحت في إطار مشروع اجتماعي يهدف للتطور و إحترام الحريات الفردية و الجماعية و مسايرتها للعولمة.

الجدول رقم 7: مسألة اللّغة
في جريدة الشروق العربي لسنة 1991.

المدلول	الدال
قوة، وطبية، حضارة ثقابة، اندماج بين العرب و البربر، مقدس، رسمية، لغة الدولة و الشعب، إسلام، عروبة، توحيد، انتماء، علم، عمل، الوطن العربي، القومية.	العربية
خرافة، لهجة، استعمار، أخطبوط، مبنة، جمهورية، أحزاب، سلعة، حسابات متناقضة، خليط، غير منسجمة.	الأمازيغية
- استعمار، خلفية غربية، غزو، أحزاب، تغيير الانتماء، ضد العربية و العروبة، هزيمة، أجنبية، غير شرعية، غير شعبية.	الفرنسية

يمكننا من خلال هذا التصنيف إستنتاج ما يلي:

- هناك تفاعل بين اللّغة العربية من جهة و الأمازيغية و الفرنسية من جهة أخرى.

- هذا التضاد راجع لأن تصوّر و تقييم الجريدة للغة العربية مبني على أساس شعبيتها و وطنيتها و شرعيتها القومية و التاريخية. أما الأمازيغية فهي حسب الصحيفة لهجة من اللّهجات ذات الطابع المحلي و الجهوي و المطالبة بها مرتبطة بخلفيات سياسية ضيقة، كذلك الفرنسية التي هي لغة الاستعمار، و تهدف إلى القضاء على العربية و ما تحمله من فكر.

الجدول رقم 8: اللّغة
في جريدة الشروق العربى لسنة (1994-1996).

المدلول	الدال
<p>وطنية، رسمية، متطورة، هويّة، لا تتنافى مع الامازيغية، جدور، تاريخ، انتشار، قوية، وحدة، شعبية، تواصل، تثبيت، انتماء، عروبة اسلام، اختيار، أحيال، فتح، حضارة، ذاكرة، تجربة، سيادة، مشروع طموح، مستقبل، علم، عالمية، شرعية، إنسانية، مقدسة، رد على الغزو الفكري، عتيقة، مردودية كبرى، وجوب احتكاكها بالعلم و التكنولوجيا، تفتح، مواجهة، خصوصية، ثورية.</p>	العربية / تعريب
<p>فرنسا، ميثية، انقرضت، يجب أن تتكامل مع العربية، ليس لها قواعد، لا تعبر بدقة، لا يمكن تعليمها، منبثقة من العربية، تستعمل كضرة للعربية، لهجة، طرح أوروبي، ضعيفة أمام العربية، محتكرة، طرح خاطئ، ليست لغة علم، واقع، مطلب حضاري، أداة تبليغ طبيعي، وسيلة إضافية، تعبير شفوي، تاريخ، بعث أمة أمازيغية، وصاية فرنسية، يجب تطويرها.</p> <p>إغتراب، انتماء، إستعمار، ايدولوجية، مصلحة، أحزاب، قيد، تشكيك، التعامل بالجزر، لغة أجنبية ضد الوحدة العربية، لم يعد لها وزنا عالميا مقارنة بالإنجليزية.</p>	<p>الأمازيغية</p> <p>الفرنسية</p>

يبين لنا هذا الجدول ما يلي:

- عموماً لا يوجد هناك فرق بين الفترتين، فنفس الملاحظات و النتائج يمكن استنتاجها.
- إلا أننا نلاحظ استعمال بعض الدلالات فيما يخص الأمازيغية مثل: لا تناقض مع اللغة العربية، تاريخ، مطلب، جذور، مطلب، جذور، يجب تطويرها... الخ هذا يدل على وجود ارتفاع نسبي فيما يخص التعامل مع هذه القضية.
- ظهور مسألة تعريب مختلف المؤسسات كقضية مكملة و مدعمة لتقييم الجريدة للغة العربية، هذه الأخيرة التي تستند إلى الأبعاد الوطنية و القومية و العلمية.

الجدول رقم 9: مسألة اللّغة
في جريدة البلاغ لسنة 1991.

المدلول	الدال
<p>مقدسة، لغة الدين و الوحي، حضارية، توحيد، انتماء، تاريخ، فصيحة، استعادة الإسلام و العروبة، شاملة، مصير مجتمع، التحدي، النهضة، إعطاؤها بعدا عالميا و تكنولوجيا، واجب وطني و ديني.</p>	<p>العربية/تعريب</p>
<p>لهجة، استعمار، قنبلة، فتنة، لغة ميتة، لا تقدم شيئا، مستعملة ضد الإسلام و العروبة، مرتبطة بالآثكية، أخطبوط، دعوة للتمزق.</p>	<p>الأمازيغية</p>
<p>لغة الاستعمار و الاستعمار، نقيضة العربية من محتواها الفكري، تغريبية، غزو، مواجهة للإسلام، تبعية، تغيير الانتماء، لغة أجنبية.</p>	<p>الفرنسية</p>

يظهر لنا هذا الترتيب ما يلي:ستنتاج ما يلي:

- إعطاء اللّغة العربية طابعا دينيا و قدسيا أكثر، لذا فعلمية التعريب واجب ديني و انتماء و حضاري.
- عكس اللّغة الأمازيغية و الفرنسية التي تعتبرهما الجريدة كوجهان للغزو و الفكري و الاستلاب الثقافي و الديني.

الجدول رقم 10: اللّغة
في جريدة العالم السياسي(1994-1996-1998)

المدلول	الدال
واجب وطني، شرعية ثورية، مشروع حضاري، إحياء قيم أول نوفمبر الوطنية، شخصية، انتماء، دلالة تاريخية و معرفية، الآفاق، الاستقلال، مقدسة، علم، عمل، عالمية، العصرنة، التكنولوجيا.	العربية/تعريب
لهجة، غير متطورة، يمكن تطويرها، واقع مفروض، قضية جهوية، مستعملة لأغراض سياسية، تمزيق، أزمة، مصلحة، يعاد تأطيرها. غزو، استعمار، إغتراب، تعليمها في حدود.	الأمازيغية الفرنسية

يمكن استنتاج من خلال هذا الترتيب ما يلي:

- يبقى نفس التضاد موجود بين المفاهيم التالية: اللّغة العربية و التعريب من جهة، اللّغة الأمازيغية و الفرنسية من جهة أخرى غير أنّ هذه الفترة فيما يخص هذه المسألة لدى جريدة العالم السياسي اتسمت ببعض التغيرات و هي:
- الابتعاد النسبي عن المفاهيم الدينية و القدسية فيما يخص أطروحة اللّغة العربية و التعريب، و استعمال مفاهيم أكثر تاريخية و معرفية مرتبطة بالعلم و الحضارة.
- فيما يخص اللّغة الأمازيغية نلاحظ تغيير نسبي و طفيف في الخطاب مثلا واقع مفروض، يجب تطويرها و لكن ليس باللاتينية... الخ.

الجدول رقم 11: اللّغة
في جريدة "لومتان" لسنة 1991.

المدلول	الدال
لغة شرعية، تاريخية، مهمشة، هوية، شخصية، ديموقراطية، مساواة، تطوّر، رسمية، وطنية، شعبية، مظلومة.	الأمازيغية
قيم إجتماعية و إقتصادية، لغة تعليم، مهمشة، علم، إرث ثقافي، ديموقراطية، تكنولوجيا، تسهل علينا تعلّم اللّغات الأخرى، ثقافة، التعدد، شعبية.	الفرنسية
تحطيم اللّغة الأم، طريقة غير حيادية، تغيير لهجات الشعب، علاقة مع الإسلاميين و المحافظين، موظفة، أحادية اللّغة، ليست غنية علميا، لغة أدبية، جمود، تحطم، تتناقض مع الأمازيغية، استئصال.	العربية و التعريب

يوضح لنا هذا الجدول النتائج التالية:

- ترى الجريدة بأنّ اللغة الأمازيغية تعبر عن هوية المجتمع، لذا فهي وطنية و رسمية و إن بقيت مهمشة من طرف السلطة، كما توضح بأنّ اللّغة الفرنسية في الجزائر باعتبارها عنيمة حزب و وعاء سوسيو تاريخي، زد على ذلك الأهمية الإقتصادية و العلمية التي تتصف بها، غير أنّها مهمشة من طرف الإيديولوجية المحافظة و الدينية.

هذا ما يناقض مع اللّغة العربية الكلاسيكية و مسألة التعريب التي تصفها الجريدة بأنّها لغة أدبية و فقيرة من الناحية العلمية و التقنية، لذا فالتعريب هو عدم الإعراف بالتعدد اللّغوي كواقع و كتاريخ و مستعمل لأغراض سياسية و إيديولوجية و لا يؤدي إلى التطور التراث الفكري و الاجتماعي.

الجدول رقم 12: اللّغة
في صحيفة "لومتان" (1994-1996-1998).

المدلول	الدال
<p>هوية، انسجام، وطنية، رسمية، تفتح، مطالبة ديموقراطية، ثقافة، تاريخ، شعبية، حقيقية، المساواة مع اللّغة العربية، جذور، لا تناقض، غير فلكلورية، حركة، تطويرها، يجب أن تعلم، عصرنة، مواجهة، جزء من الكل، مهمشة، حضارة، وجوب الاعتراف بها.</p>	<p>الأمازيغية</p>
<p>لغة العمل، التفتح، علم، تقنية، التنوع اللّغوي، حداثة، ديموقراطية، عنيمة حزب، واقع، شعبية.</p>	<p>الفرنسية</p>
<p>لغة وطنية، هوية جماعية، إرث، عاجزة، أكاديمية، رسمية بفضل إيديولوجية الدولة، ترفض الخصوصية، غير يومية، مغلقة، المشرق، دينية، لّغة الخشب، شهدت تقهقر، انحرفت عن وظيفتها، مسيسة، فكر، يجب تطويرها، حضارة.</p>	<p>اللّغة العربية</p>
<p>تخالف بين البعثيين و الإسلاميين، ينتافى مع العولمة، يجب تحديده، يرفض الخصوصية، مشكل، الأحادية اللّغوية، دينية، خطوة خاطئة، رفض فئة الفرنكوفونين، صراع المجتمع، إيديولوجيا، وجوب طرحه بطريقة علمية.</p>	<p>التعريب</p>

يمكن استخلاص من هذا الجدول ما يلي:

- عموما نفس التمثلات و التقويم يمكن ملاحظة بالنسبة للغة الأمازيغية التي تعتبرها الجريدة لغة وطنية و شرعية، لكن الشيء الجديد الذي يمكن استخراجة هو التركيز على ظاهرة المطالبة بترسيم الأمازيغية من حيث أنّها حركة اجتماعية، و التي تتصف بكونها ديموقراطية و عادلة.

- تبقى اللّغة الفرنسية تدور في نفس التصورات و الإدراكات، كلغة علم، عمل تفتح و بالتالي فهي جزء من التنوع اللّغوي للمجتمع.
- نلاحظ ارتفاع بسيط وسطي فيما يخص تقييم اللّغة العربية مثلا: لغة وطنية، هوية، حضارة، وجوب تطويرها، و هذا ما يجعلها تتقابل بصفة نسبية و جزئية بالنسبة لتصور اللغة الأمازيغية و الفرنسية، على عكس هذا فإنّ التعريب الذي تراه الجريدة بأنّه لا يخدم العولمة و التفتح، و يهمل فئة كبيرة من الجزائريين يظهر كمفهوم يناقض اللّغة الفرنسية و الأمازيغية.

الجدول رقم 13: التاريخ
في صحيفة الشروق العربي لسنة 1991.

المدلول	الدال
شخصية، انتماء، تواصل، مستقبل، مراحل، توازن، حركية، علاقة، حضارة، ثقافة، شرعية، شعوب، هوية، تأثير، عروبة، إسلام، أمازيغية.	التاريخ كمفهوم عام
قيم ثورية، دين، عروبة، وحدة، وطن، قومية، عالمية، عدالة، ثوابت، ابن باديس، تحدي، رفض الهيمنة، تطور.	التاريخ كمرحلة نوفمبر 1954
إسلام، عروبة، مشرق، خلافة، إشعاع، بنو هلال، عقبة بن نافع، أصالة، تغيير، مصدر هام، مصاهرة.	الفتح الإسلامي
علم، حضارة، فن، عربية، إسلام، نور، عالمي، مستقبل، توحيد، قوة، هيمنة، مفخرة، تقدم، عقل، اهتمام، ثراء، إبداع.	التاريخ كتراث (العروبة)
رومنة، استلاب، سان أو غستان، قبائل، لا استقرار، ثورة التحدي.	مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي

يوضح لنا هذا الجدول مايلي:

- التاريخ في إطاره العام بالنسبة للجريدة يمثل الذاكرة الشعبية و شخصية المجتمع.
- يمثل تاريخ أول نوفمبر 1954 القيم الوطنية و الاجتماعية و التطورية و التي لا تخرج عن الانتماء العربي الإسلامي.

- غير بعيد عن هذا فإن مرحلة الفتح العربي الإسلامي تحتل مكانة مرموقة في تصوّر الجريدة نتيجة لما حملته من قيم و مبادئ سياسية، ثقافية... الخ، و من هنا فالإرث العربي الإسلامي يمتاز بكونه إشعاع علمي و فكري عالمي.

- غير أنّ فترة ما قبل الفتح الإسلامي اتصفت بكونها مرحلة لم تحدد فيها الدولة، و لم يشهد لها استقرار بفعل ظاهرة التبعية و الاستعمار.

الجدول رقم 14: التاريخ
في جريدة الشروق العربي (1994-1996).

المدلول	الدال
<p>تراث عربي اسلامي لشمال افريقيا، تعايش مع العروبة، طرحها الجهوي خاطئ، الوحدة، الإشتراك، واجب وطني، إنتماء حضاري، مشعل، واقع، ثقافة فرعية، تاريخ، تزواج، مطلبها مرتبط بالمتوسطية و أوربا، عادات و تقاليد، فنون، آداب، حضارة، مجتمع، تكامل. حضارة، ثبوت، بعد وطني، الحفاظ، شخصية، إشتراك، راية واحدة، إسلام، تقريب، التزواج بين العرب و البربر، إنتماء، معرفة، ذوق، قيم، مصير، آفاق، علم.</p> <p>الإسلام، عربية، تاريخ، وطن، قومية، تمسك بها، الثوابت، وحدة، تحدي، عالمي، آفاق.</p> <p>أصالة انقلاب، استقرار، تجاوب، امتزاج، شخصية، عروبة، إسلام، التحرير، اشتراك، مصاهرة، توحيد، تغيير، دولة، تحوّل إيجابي، الجزائر، الانتماء، حماية، هوية، أعظم الفترات، القيم، عرب، بربر.</p>	<p>التاريخ/تراث الأمازيغية</p> <p>العروبة</p> <p>التاريخ/مراحل نوفمبر</p> <p>الفتح الاسلامي</p>
<p>فكر، غربية، يهودية، استعمار جديد، إحتواء سيطرة، تفكيك، تخريب، ضد الاسلام، مسيحية، التغيير في السلوك و العقيدة، حرب، المساس بالثوابت، الحذر، الإنتقاء، تفتح محدود، المصلحة.</p> <p>انعدام الثوابت، قبائل، انعدام الدولة الموحدة، لا إستقرار، لا تحديد، المتوسطية و الرومنة، واقع تاريخي.</p>	<p>التاريخ/تراث المتوسطية</p> <p>التاريخ/مراحل قبل الفتح</p>

يمكن استخراج من هذا الجدول ما يلي:

- لا يوجد فرق كبير مقارنة مع المرحلة الأولى فيما يخص تصنيف المفاهيم إلى أصداد، إلا أننا يمكن استخلاص بعض التغيرات و تتمثل في:
- إدخال البعد الديمقراطي و الوطنية الحديثة على ثورة نوفمبر.
- الاهتمام أكثر بالتراث الأمازيغي و توسيع نطاقه.
- إدراج مفهوم المتوسطية كإرث، من حيث هو مناقض للتراث العربي و الأمازيغي و كمرحلة تاريخية مرتبطة بالإستعمار و بكل ما هو أوروبي و تهدف إلى سحق الإسلام خاصة السياسي منه، لذا فهي تناقض مرحلة ثورة أول نوفمبر و فترة الفتوحات الإسلامية.

**الجدول رقم 15: مسألة التاريخ
في صحيفة البلاغ لسنة 1991.**

المدلول	الدال
تجارب، أصالة، هوية، نور، إسلام، مسلك، تراث، حضارة، ذاكرة جماعية، عزّة، قوّة.	التاريخ كمفهوم عام
جهاد مبارك، ثورة مقدسة، القضاء على الإستكبار العالمي، شجرة الإسلام.	التاريخ كمرآة نوفمبر 1954
إسلام، عروبة، جهاد، قدسية، دعوة، هداية، الحق، تحوّل، حضارة، امتزاج، تأخي، القضاء على الظلم و الطاغوت، مساواة، عدل.	الفتح الإسلامي
حضارة، علم، أصالة، اكتشافات، ثراء، إسلام، فكر عالمي، مرجع، يعاد تقييمه وفقاً للدين.	التاريخ كتراث العروبة
مسيية، نزعة إستعمارية، تفرقة، مستعملة ضد الإسلام و العروبة، تراث مغاربي.	الأمازيغية
جاهلية، لا استقرار، تبعية، تشتت، ليست مهمة، بطولة، نبذ الظلم.	ما قبل الفتح الإسلامي

يمكن استخلاص من هذا الترتيب ما يلي:

- التاريخ بالنسبة لجريدة البلاغ هو إطار تتحدد فيه شخصية و هوية المجتمع.

- هناك تقابل بين مرحلة الفتح الإسلامي و ثورية أول نوفمبر 1954 التي لها علاقة بمفاهيم كالجهاد، القدسية، الإسلام، و مرحلة ما قبل دخول الإسلام التي تم ربطها بالجاهلية القبلية، التبعية، لا استقرار، كما أضفت عليها في بعض الأحيان صفة البطولة.
- فيما يخص مسألة التراث، نلاحظ ارتباط العروبة بالإسلام و الحضارة، عكس الأمازيغية التي وصفت بأنها موظفة لأغراض سياسية و استعمارية.

الجدول رقم 16: التاريخ
في جريدة العالم السياسي (1994-1996-1998).

المدلول	الدال
<p>- المصباح القوي، الإنارة، التواصل بين الحلقات، إرث نفسي، إسلامي عربي.</p> <p>- الجهاد، ثورة مباركة، ثورة المسلمين ضد الظلم، شخصية عربية إسلامية، مقدسة، دين، أصيلة، واقعية، خصوصية، حيوية، علاقتها بالإرث الخالد و التليد، ضربة للأنكين، فضل جمعية العلماء ، العقيدة و البنادق، دينية، ديمقراطية.</p> <p>- هامة، هوية، دين، الإمتزاج، العدالة، إسلام، عروبة.</p> <p>- ثقافة أصيلة، هوية، شخصية، حضارة، تميزية، توحيد، العصرية، عمل، تعامل، أصبحت ذات طابع قومي بعثي.</p> <p>- تراث عريق، يجب تطويره و الإهتمام به، مقوم، هوية، ربطه بالإسلام و العروبة، ثقافة تحدي، مسيسة، طرح عربي.</p>	<p>التاريخ كمفهوم عام</p> <p>التاريخ كمرآة نوفمبر 1954</p> <p>الفتح الإسلامي</p> <p>التاريخ كإرث العروبة</p> <p>الأمازيغية</p>
<p>- رومنة، استلاب، سان أو غستان، قبائل، لا استقرار، ثورة التحدي.</p> <p>- دول غربية، تكتلات ضخمة، السيطرة على العالم بإسم المعرفة الحديثة، السيادة للعرب قديما، الطعن على الحاكمة الإسلامية، صندوق النقد الدولي ، كسر الإسلام، التخلص من السيادة الوطنية، أبعاد حضارية و ثقافية، التعامل معها بحذر.</p>	<p>التاريخ كمرآة ما قبل الفتح</p> <p>التاريخ كإرث المتوسطية</p>

يقدم لنا هذا الجدول الترتيبي النتائج التالية:

عموماً و جوهرياً لا يوجد هناك فرق كبير بين الفترتين، إلا أننا يمكن تسجيل بعض الإستثناءات و هي:

- هناك تكامل و تطابق بين العروبة و الأمازيغية كثرات و هذا ما يتناقض مع المتوسطة التي تعتبرها الجريدة فكرة تغريبية و استلاب ثقافي، لذا يجب التعامل معها في أطر محدودة و كواقع مفروض.
- تتميز كل من مرحلة الفتح العربي الإسلامي و فترة الثورة بأنها مراحل ثورية تحريرية تهدف إلى بناء كيان اجتماعي و سياسي و ثقافي موحّد، على عكس مرحلة ما قبل دخول الإسلام و التي تعتبرها عموماً بأنها فترة لم تتواجد فيها الدولة بمعناها الحقيقي.

الجدول رقم 18: التاريخ
في جريدة "لومتان" (1994-1996-1998)

المدلول	الدال
لا يسيس، ديناميكية، تطوّر، عصرنة، لا أصولية، صراع، ووعي اجتماعي، هوية، ليس ثابتا، عمل.	التاريخ كمفهوم عام
تغيير، تطوّر، عصرنة، محتكر، ديموقراطية، علمنة، مواجهة، تحدي، عبان رمضان، فرحات عباس.	التاريخ كمراحل: أول نوفمبر 1954
هوية، تاريخ، قيم، مهمش، فكر، نضال، حرية، أصالة، شرعية، ديموقراطية، خصوصية، ثقافة، حضارة.	التاريخ كإرث الأمازيغية

من خلال هذا الجدول يمكن استخراج النتائج التالية:

- ترى صحيفة لومتان بأن التاريخ في مفهومه العام لا يمثل ماض أو مرحلة سابقة فقط بل أكثر من هذا فهو يرتبط بالديناميكية و العمل و الوعي الاجتماعي.
- في نفس السياق ترى الصحيفة بأن ثورة أول نوفمبر ترتبط أكثر بالقيم التطورية و العصرنة و العلمنة، حيث لعبت فيها شخصيات كعبان رمضان، فرحات عباس دورا فعّالا.
- يتصف التراث الأمازيغي بكونه يمثل القيم الثقافية و الحضارية و التاريخية للمجتمع، غير أنه مهمش.
- تلاحظ الجريدة بأن هناك تنافر بين هذه الاشتقاقات الثلاثة للتاريخ و ما تحمله من دلالات و الأصولية و مختلف الأحزاب المنتمية لها.

الجدول رقم 19: التاريخ
في صحيفة "لومتان" (1994-1996-1998)

المدلول	الدال
<p>- التوازن بين اليهودية المسيحية و العربية الإسلامية، غامض، مراحل، عصرنة، خليط، هوية، ذاكرة جماعية، تظرة مستقبلية، تشكل اجتماعي، نشاط اجتماعي، رفض الثوابت.</p>	التاريخ كمفهوم عام
<p>- انتشار الحضارات المتوسطية، لا اندماج، كفاح، ماسينييسا، يوغرطة، متوسطية، إفريقية، رفض، حرية، دولة.</p>	التاريخ كمراحل قبل الفتح الإسلامي
<p>- بعد عالمي، توازن بين الشرق و الغرب، كفاح ، اكتساب الوعي، بن بولعيد، مستعملة من طرف السلطة، تأقلم، تضحية، شرف، حرية، احترام، عصرنة الدولة و الأمة، قيم وضعية، تغيير، حركية، تحدي القرن 21، قطعية مع التقاليد السلبية، قيم مشوهة.</p>	ثورة أول نوفمبر 1954
<p>- ثقافة، مجتمع، وطنية، اعتزاز، هوية، عادات، تقاليد، آفاق، حضارة، مطلب شرعي، وفاء، خصوصية.</p>	الإرث التاريخي الأمازيغي
<p>- علم، فن، مسيس، حضارة، تكامل، تنوع، قراءة نقدية، عالمية، فكر.</p>	العروبة
<p>- حضارة، واقع، حقيقة تاريخية، آثار، فكر، ثقافة، مستقبل، حضارة، تقارب جغرافي، فن، مهمشة، إقتصاد، تقنية، عالمية، ديموقراطية، عدل.</p>	المتوسطية

الفتح العربي الإسلامي	غامض، انقلاب، قطعية، غزو، مواجهة، بنو هلال، حضارة، عروبة، مشرق، قوّة، صراع، ثورة، إختلاط، خصوصية ثقافية، مسيسة، واقع، ثقافة جديدة، تعاون، إسلام
-----------------------	---

يمكن استخراج من هذا الجدول ما يلي:

- منطلقات الجريدة بالنسبة لمسألة التاريخ تركز على المعطيات الديناميكية و العملية للمجتمع، و هي حلقة متصلة من الفترات.
- هناك علاقة وطيدة بين تاريخ ثورة نوفمبر 1954 و مرحلة ما قبل دخول العرب، حيث تشرك في القيم الثورية و التحدي و رفض و تأسيس الدولةإلا أن هاتين المرحلتين قد تعرضتا لتأويلات سلبية خاطئة .
- على عكس هذا فإن مرحلة الفتوحات الإسلامية اتسمت بتصورات شبه متناقضة تجعل منها فترة حضارة و امتزاج بين البربر و العرب و في أغلب الأحيان ترى بأنها فترة غزو و تغريب .
- ترى صحيفى لوماتان بأن الإرث التاريخي هو ذاكرة و حضارة الأمة سواء الأمازيغي ، المتوسطي ، العربي الإسلامي .

II- تحليل محتوى الجرائد:

1) الدين: لقد شكل موضوع الدين أهمية كبرى في صفحات الجرائد، إذ نلاحظ تناول هذا المفهوم من مختلف جوانبه السياسية و الفكرية و الاجتماعية، كما تطرقت إليه الصحف المختارة لعينتنا بشكل مكثف، بحيث قدمت مجموعة من التقييمات و التفسيرات من مختلف الجوانب تعكس توجهاتها و التي هي مختلفة و متعارضة.

نلاحظ التركيز الشديد على قضية الإسلام و علاقته بالدولة و السياسة، هذا راجع للجو الأيديولوجي الثقافي اللأ متجانس و بروز الدين كمحور للصراع.

- يمكن تحديد جانبين أساسيين لأطروحة الدين في الجرائد، و هي على الشكل التالي:

أ) دين/دولة: من خلال تحليل محتوى الخطاب الإعلامي لعلاقة الدين بالدولة و السياسة، نلاحظ فروقات عميقة بين الصحف في الوصف و الفهم و الإدراك، و هذا ناتج لتحول هذه المسألة بصفة علنية و رسمية بعد 1988 إلى إشكالات و إفتراضات تغذيها مختلف الأطراف السياسية و الفكرية و الاجتماعية، و الصحافة ما هي إلا تعبير عن هذه الصراعات.

لفهم و تفسير هذه المسألة في الجزائر يستلزم علينا الرجوع إلى الحقل الثقافي الأيديولوجي الذي تتواجد فيه هذه الصحف و بالتالي إلى البنيات الثقافية و الفكرية و السياسية التي تشكل هذا الحقل و الفاعلون الاجتماعيون المتواجدين فيها.

تري جريدة لومتان بأنّ الدين يمثل أحد الرموز المشكلة للضمير الجمعي، غير أنّه يستلزم فصله عن الدولة و السياسة بمعنى عدم توظيفه في الممارسات السياسية و لا في مؤسسات الدولة و قوانينها، ذلك لأنّ الدين قضية شخصية و فردية و للحفاظ عليه يستوجب تطبيق الأنكية من خلال الإعتدال على القوانين الوضعية في مختلف المجالات و الممارسات، و هذا حتى يتم تحقيق الديمقراطية و الحفاظ على الحريات الفردية و الدينية و بالتالي بناء دولة و حضارة عصرنة تضمن توحيد و تطوير و إستمرارية المجتمع.

إنّ هذا النوع من التقييم لم ينبع من عدم بل هو نتيجة منطقية تعكس خلفيات معرفية و إيدلوجية تبنتها و تدافع عليها جريدة لومتان من حيث أنّها جزء يعبر و يدافع بمستويات و طرائق مختلفة عن جماعة مرجعية تتبنى الأنكية كمفهوم مركزي محرك لمختلف تصوراتها و نشاطاتها.

يمكن وصف هذه الجماعة المرجعية من خلال الفاعلين الاجتماعيين اللذين ينشطون فيها على أنّها تنظر للوجود الاجتماعي المعرفي من زاوية الحداثة على الشاكلة الأوربية المتأثرة بفكر الثورة الفرنسية و الثورة الصناعية التكنولوجية و رواد النهضة الأوربية الحاملين لقيم الوضعية، العقلية، الحرية، التطور العلم، الديمقراطية.

إنّ الأخذ و العمل بهذه القيم يدخل في سياق وظيفية هذه الأخيرة في تشكيل ثقافة و حضارة عصرية معقلنة.

يمكن إرجاع فكرة فصل الدين عن الدولة في المجتمع الجزائري تاريخيا إلى الفترة الإستعمارية و تحديدا إلى بواكر ظهور الحركة الوطنية في الجزائر، فما لا شك فيه أنّ لهذه الأطروحة إرتباطات بالفاعلين ذوي التكوين المفرنس و المتأثرين بالثقافة الفرنسية، حيث لعبت المدرسة دورا كبيرا في عملية التنشئة الاجتماعية و ترسيخ قيم هذه الأخيرة و إعطائها أبعادا عالمية و إنسانية قادرة على تحديث المجتمع الجزائري. كما ساهمت الصحف و الكتب في تدعيم و تأكيد هذه القيم، زيادة على ذلك فقد كانت للجمعيات و النوادي العلمية و الثقافية دورا لا يستهان به في تغيير و إعادة تكوين ذهنية بعض الفئات المثقفة، هذه الأخيرة و نتيجة للوضعية الثقافية و العلمية التي كانت تعيشها الجزائر دخلت في صراع مع الجماعة التي تتبنى الإسلام و العروبة كفكر و منهج للحياة، حيث شكل الإسلام نقطة الصراع الذي ظهر في مختلف المستويات، مشكلا بذلك أزمة في الحركة الوطنية، و انقسام حزب الشعب ثم جبهة التحرير الوطني إلا توجيهين متصارعين تغذية مختلف الشخصيات.

يمكن تفسير إرث جماعة العلمانيين بأنه مرتبط ببعض الشخصيات السياسية و الفكرية من حيث وظيفتها في نشر مسألة الأئكية و المشروع الوطني في مختلف الوسائل، بحيث تم توظيف بعض الصحف كأداة لتمير خطابها و توسيع دائرة الانتماء، كما لعبت الكتب و المؤلفات دورا كبيرا في تدعيم و تثبيت الفكرة العلمانية في بناء العلاقات العامة، و من أبرزها ما خلفه، كاتب ياسين، فرحات عباس... الخ معتبرين بأن فضل الدين عن الدولة تستدعيه التغيرات الموضوعية التي حدثت في المجتمع الجزائري من خلال اتصاله بواقع المجتمعات و الدوّ الأخرى و ضرورة مواجهة الاستعمار بأفكار عصرية يطبعها العلم و العقل.

تظهر لنا الاستمرارية التاريخية لهذا الإرث بوضوح بعد الاستقلال و هذا من خلال معارضة السياسة الثقافية التي تركز على الإسلام دين الدولة، حيث برزت هذه النخبة كأداة لصياغة مشروع ثقافي جزائري من خلال بناء تصور لمختلف العناصر المكونة للثقافة الجزائرية و التي أرادت أن تكون عصرية و موضوعية تتعامل مع الحقائق من الجانب العقلي المنطقي و الذي لا يتم إلا بعلمنة الدولة من مختلف جوانبها ذلك لأن "النصوص الدينية للقانون الدستوري محكوم عليها إمّا أن تبقى حروف ميتة أو تقوم بتبرير المواقف و التي تكون فيها الحجج الحقيقية موجودة خارج الدين" (1).

تبرز مظاهر الصراع خاصة في الحقل السياسي من خلال النقاشات الحادة و الغير معن عنها رسميا خاصة في المجلس الشعبي الوطني أين كانت علاقات القوة غير متساوية و لا متجانسة، كما أنّ الممارسات السياسية في إطار أحزاب غير معترف بها رسميا مثل جبهة القوى الإشتراكية و حركة التحدي سابقا التي احتلت موقعا استراتيجيا في التغيير عن الأئكية و دورها في خلق وعي وطني يعمل على تحديث المجتمع و الدولة الجزائرية، خاصة و أنّ النظرية الاشتراكية الشيوعية قد حققت انتصارات في تغيير الذهنيات و تشكيل مجتمع جديد قوامه التطوير.

غير أنّ معارضة المشروع و السياسة الثقافية و دور الإسلام فيها لم يقتصر على النشاط السياسي بل تعداه إلى الكتابات و الدراسات العلمية و الفنية، من خلال استعمال بعض الصحف الحزبية "كالجزائر الجمهورية" التابعة لحركة التحدي سابقا و الجزائر الأحداث المنتمية لقطاع الدولة و هذا من خلال نشر بعض المقالات و الدراسات و التصريحات المرتبطة بهذه المسألة و التي ترفض استعمال الدين لأغراض سياسية و مؤسساتية، زد على هذا فقد لعبت بعض الشخصيات في تحريك هذه القضية من خلال كتبهم، و مؤلفاتهم القصصية و المسرحية أمثال كاتب ياسين، محمد حربي، مصطفى لشرف،... الخ، و هذا يدخل في إطار النضال و معارضة التوجه العروبي و الإسلامي، هذا النضال الذي تبلور في شكل حركات طلابية في الجامعة التي كانت مسرح لمختلف الأنماط الإيدولوجية و الثقافية المتناقضة و التي غذتها مختلف المحاضرات و الندوات و التجمعات قصد نشر و توسيع الأفكار العلمانية و ما يرتبط بها، كما يمكن إيجاد هذا النمط المعرفي الإيدولوجي لدى بعض الفاعلين الإجماعيين في مختلف المنظمات الجماهيرية كإتحاد العام للعمال الجزائريين، الإتحاد النسائي، الشبيبة،... الخ، و هذا ما يفسر تغلغل هذا التوجه في مختلف التنظيمات و المؤسسات ذات المهام و الوظائف المختلفة، قصد تقوية هذا الأخير (التوجه العلماني) و كسب الشرعية الشعبية من خلال اتباع إستراتيجيات معنية في التكوين البسيكو إجتماعي، ممّا يفسر موجة المظاهرات و التحركات الاجتماعية على مختلف اشكالها و ما مظاهرات 1980 التي قادها الطلبة، و مظاهرات 1988 التي تحركت من خلالها مختلف

(1)Jadh Ben Achour : L'état nouveau, imprimerie officille de la republique Tunisienne, T II, 1980, p259.

الفئات الاجتماعية إلا مؤشر على وجود خلل في النسيج الثقافي الإيديولوجي، و الذي برز بوضوح من خلال سياسة التعددية الحزبية و الإعلامية و الجموعية و منطلقاتها المتناقضة و المتصارعة في عمق العلاقات الاجتماعية.

لقد برزت فكرة فصل الدين عن الدولة بصورة جلية و واضحة في برنامج بعض الأحزاب كحركة التحدي سابقا، جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و مختلف الأحزاب الأخرى المعروفة، بحيث اعتبرت أن الانفجار الاجتماعي لا يرتبط فقط بتحطم البنية و الهياكل الاقتصادية القاعدية، بل يرجع أساسا إلى غموض و تناقض سياسة التنمية التي انتهجتها الدولة و هذا بتبنيها لفكرتين متعارضتين تحديث الدولة و المجتمع و دولنة الدين و استعماله لأغراض سياسية (*).

إن تكثيف نشاط الجماعة العلمانية و محاولة تغلغلها في الأوساط الشعبية يعكس لنا طبيعة الصراع الذي تقوده خاصة ضد الجماعة الإسلامية بمختلف فروعها و الذي يدخل في إطار ما أسمته بالنضال ضد الأصولية (*)، هذا النضال الذي يهدف إلى تحقيق القوة من خلال كسب الشرعية الشعبية و بالتالي الشرعية الثقافية و الإيديولوجية، وبالتالي تحطم مختلف العناصر و التنظيمات المشكلة للبنية المتصارعة معها.

لذا فإن نشاط و مطالب بعض الجمعيات خاصة النسوية و الثقافية منها تنتظم في هذه الجماعة المرجعية و تدافع بمختلف الأشكال عن المشروع الوطني لهذه الأخيرة، و هذا من خلال الدور أو الوظيفة التي يقوم بها الفاعلين الاجتماعيين الحاملين للفكر العلماني و الذي تبلور على شكل ندوات و محاضرات و مظاهرات و مختلف النشاطات الثقافية و الخدماتية، حيث احتلت مواضيع الهوية الثقافية، الوطنية، قانون الأسرة، المدرسة، الحريات الأساسية و الفردية الديمقراطية... الخ، مكانة هامة في إعادة تحديد الأبعاد الإستراتيجية و العلمية لوجود و إستمرارية الجماعة المرجعية بمختلف هيئاتها السياسية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية خاصة في الوقت الذي شهد فيه المجتمع الجزائري الحرية في الممارسات السياسية و الثقافية للمجتمع و استعمالها في الواقع، هذا الصراع الذي غذته مؤسسة الجامعة بإعتبارها مركز محوري لمختلف الجماعات و القيم و التصورات حيث تبرز عملية التنشئة و التكوين الاجتماعي الثقافي العلمي كأهم عامل في تحديد وجود هذه المؤسسة.

من هذا المنطلق كثفت الجماعة العلمانية من خلال الفاعلين الاجتماعيين كالطالبة،

(*) راجع برامج هذه الأحزاب و مختلف خطاباتها الإعلامية، و اللقاءات و الندوات التي أقيمت.

(*) مقابلة مع أحد مؤسسي صحيفة لومتان

الأساتذة... الخ مجهوداتها بإستعمال مختلف الطرق و الوسائل من خلال الدروس، المحاضرات، اللقاءات، النشريات، المظاهرات... الخ، و هذا قصد توضيح مدى أهمية المشروع العلماني الحدائي في تسيير المجتمع و الدولة و إخراج هذه الأخيرة من الأزمة و بالتالي كسب أكبر قدر ممكن من العناصر ذات التكوين العالي، التي ستساهم بدورها في إعادة إنتاج بأشكال و مستويات مختلفة هذه المنطلقات المعرفية.

في هذا الصدد جاءت مختلف وسائل الإعلام و الإتصال لتعبر عن مختلف مظاهر الصراع الاجتماعي و الإيديولوجي في مختلف أشكاله، و هذا من خلال عرض اللقاءات و الندوات و المناظرات لمختلف العناصر البارزة و التي تنشط في مختلف المؤسسات الحزبية و الجمعوية و التعليمية... الخ (*).

إنّ توظيف وسائل الإعلام و الاتصال خاصة الصحافة المكتوبة كأداة للتكوين الثقافي السياسي من خلال نشر الخطابات و تحليلها يندرج ضمن ما يعرف بوظيفة هذه الأخيرة في بناء تصورات و نماذج معرفية مختلفة (*) خاصة في هذه الفترة التي إتسمت بظهور الحرية الإعلامية و الصحافة الخاصة، هذه الأخيرة التي برزت كمؤشر للتغيرات السوسيوسياسية التي حدثت بعد أكتوبر 1988 و ما نتج عنه من غليان و عدم توازن اجتماعي و سياسي.

يبرز لنا التنظيم البنوي و الوظيفي للجماعة المرجعية العلمانية مدى مماثلة بعض الصحف لهذا الإطار المرجعي و هذا من خلال طبيعة الثقافة و الإيديولوجية التي تتبناها الجريدة و المعبر عنها من طرف صحافيي الجريدة بإعتبارهم عناصر اجتماعية يحملون و يدافعون عن المعرفة العلمانية.

من هنا و إستنادا على التفسير المقدمة و التي شكلت مجموعة من العلاقات المتشابكة و المترابطة بين مختلف المؤسسات و التنظيمات و الفاعلين الاجتماعيين المنتميين لهذا التوجه، يمكن القول بأنّ صحيفة لومنتان أعادت إنتاج و بأساليب مختلفة الإرث المعرفي في جوهره، حيث اتسمت خطاباتها باللّهجة الشديدة و الحادة المعبرة عن مدى تأزم العلاقات بين مختلف الأطراف المشكلة للمجتمع السياسي و المدني خاصة الطرف الإسلامي الذي تراه بأنه يعمل على "إبعاد مبدأ المنافسة لصالح التصورات المعتمدة على اعتبارات، أين تسود المقاربات الأخلاقية ذات المصدر الديني" (1)

(*) هذه النشاطات تم بثها في الإذاعة خاصة القناة الثالثة، طذلك التلفزيون من خلال برامج الأحزاب السياسية التي كانت تبرمج، زد على هذا الخطابات في الصحف الحزبية و الخاصة على وجه التحديد.
(*) هذا ما وضعناه من خلال تحليلنا لوظائف الصحافة.

(1) M'hamed BOUKHOBZA :Octobre 88, (Evolution ou rupture), Idem P167.

على عكس ما قدمته جريدة لومتان، تأتي صحيفة البلاغ لتبرز و تؤكد بأن الإسلام لا يعتبر فقط عنصرا من عناصر تشكيل الشخصية الوطنية إنما هو الإطار الكلي العام الذي تندرج فيه مختلف المقومات الأخرى للهوية الوطنية، بمعنى أنه المقياس الذي يمكن بواسطته رفض أو تقبل أي رمز ثقافي، فهو الذي يحدد البنيات الثقافية و الفكرية و السياسية و الاقتصادية و طرق الممارسات في الواقع .

بما أنّ الحقل السياسي يمتاز بامتلاكه السلطة و القوة و التأثير على المجال الاجتماعي الواسع، فإنّ ربط الإسلام بالدولة و الممارسات السياسية أمر ضروري و حتمي تستلزمه معطيات الإسلام في حد ذاته من حيث أنّه دين صالح لكل زمان و مكان، و هو إستراجاع للخلافة الإسلامية و للفكر الأصولي بأسلوب عملي، خاصّة في الوقت الذي فشلت فيه النظم السياسية و الإقتصادية العالمية (الرأسمالية و الاشتراكية)، و التناقضات العميقة و الصراع الذي أصبح يهدد جميع البنيات الإجتماعية، و بالتالي الأزمة التي وصل إليها المجتمع الجزائري ممّا يسمح ببروز النظام الإسلامي الشامل كحل وحيد لهذه الإشكالات، و ما فكرة الأنكية و الديموقراطية إلاّ خديعة و مشروع إستعماري يهدف إلى سحق الدين من خلال التغيير في الفكر و الثقافة و التركيبية النفسية لأفراد المجتمع و منها إحداث قطيعة تاريخية و الخروج من دائرة الانتماء الديني و الحضاري.

إنّ هذا النوع من الفهم و التحليل يقودنا إلى التعرف على البنية الفكرية و السياسية التي تنتمي إليها جريدة البلاغ و بالتالي تحديد الفاعلين الاجتماعيين المنتجين لهذا الخطاب، من خلال تفسير عملية التكوين التاريخي للجماعة الإسلامية و أهم العوامل المؤثرة فيها في ظل الصراع الاجتماعي و الثقافي.

يندرج هذا النوع من الخطاب ضمن بنية معرفية و إيديولوجية ذات طابع إسلامي أصولي، حيث تنشط فيها جماعات فرعية متفاوتة الشدة و الحدّة تؤمن بأنّ الدولة و السياسية لا تقوم إلاّ على أساس الشريعة الإسلامية إستنادا إلى أفكار ابن تيمية و تلميذه ابن القيم الجوزية الذي يرى في السلفية الفكر و المنهج الوحيد المعبر عن عقيدة الإسلام، و قد تأثرت هذه الجماعة بفكر حسن البنا -جماعة الإخوان المسلمين- و فكر جمال الدّين الأفغاني و محمد عبده و الحركة الوهابية التي خلقت لها أطر معرفية سمحت لها باكتساب تصور و إدراك معين لمختلف مظاهر الحياة.

ترجع البوادر الأولى في نظم هذه الجماعة إلى الحركة الإصلاحية التي عرفتها الجزائر في الفترة الاستعمارية و التي تتمثل في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ذات التكوين العربي الإسلامي و ما أنتجت من معرفة دينية على مختلف أشكالها ساهمت بقدر

كبير في توسيع دائرة الانتماء عن طريق ما كان ينشر في صحفها (*) و الحلقات الدينية و التعليمية التي كانت تقام في المساجد و بعض المدارس.

لقد كانت للأوضاع الدينية و الفكرية المتدهورة، و السياسة الثقافية الاستعمارية و ما أنتج عنه من عملية التثقيف دورا كبيرا في تحريك هذه الجماعة التي عملت على إحياء الدين و تحديده و إعطائه صيغة أكثر عملية، ممّا أدّى إلى دخولها في صراع مع الجماعة العلمانية في جبهة التحرير الوطني إثر رفضها لمشروع علمنة الدولة الجزائرية.

غير أنّ هذا الصراع تعمق و توسع أكثر بانتهاج الدولة المسلك الاشتراكي، حيث بدأت هذه الفئة في إعادة تشكيل نفسها كجماعة منفصلة نوعا ما عن الإصلاحيين من حيث أنّها أعطت لنفسها طابعا راديكاليا يسمح لها بالبروز أكثر في الحقل السياسي و الاجتماعي و هذا قصد مواجهة العلمانيين خاصّة منهم الراديكاليين و كذلك وضع حد لسياسة الدولة في مختلف المجالات و التي اعتبرتها أنّها تنطلق و **تسير** المجتمع و الدولة وفق نمط علماني تبرزه خاصّة مظاهر الثورة الثقافية و الزراعية رغم الاعتراف الرسمي بأنّ الإسلام دين الدولة.

إلى جانب هذا هناك عوامل أخرى ساهمت بقدر و فير في تحديد هذه الجماعة من ناحية المنطلقات المعرفية و الإيديولوجية و العملية و التي يمكن حصرها في انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 و ما نتج عنه من تحولات عميقة فيما يخص التعامل مع الإسلام كدين يشمل جميع مظاهر الحياة و قدرة هذا الأخير على منافسة النظم الأخرى، كما أنّ الثورة الأفغانستانية لعبت دورا هاما في تغذية فكر هذه الجماعة، خاصة حيثما تم الإتصال المباشر بمعنى المشاركة في هذه الثورة من طرف العناصر الجزائرية.

غير بعيد عن هذا تأخذ الصحوة الإسلامية التي شهدتها العالم، خاصة العالم الإسلامي من خلال مشاركة و نشاط مختلف العلماء و الأئمة في مجال الدّين بعدا متميزا في بناء مجال معرفي قيمي يعطي للإسلام دورا مركزيا في إنتاج مختلف المظاهر الفكرية و الاقتصادية... الخ، و في هذا الصدد شكلت مؤلفات مالك بن نبي مجالا معرفيا حيويا استقطبت منه الجماعة بعض المفاهيم أهمها الفعالية الدينية و وظيفتها وفق أهداف و غايات هذه الأخيرة.

إنّ الحديث عن الجماعة الإسلامية يقتضي منا البحث في إرث هذه الأخيرة من خلال العمل الإسلامي و الذي يمكن تصنيفه إلى الممارسة السياسية و الدعوة من حيث أنّهما عمليتين متكاملتين وفق مبدأي السببية الدائرية و السببية الوظيفية تدخلان في

(*) كمثال لذلك المنقذ و عيون البصائر

سياق معارضة العلمانيون السلطة" إذ "بالنسبة للإسلاميين، الإستقلايين لم يفوا بوعودهم السياسية و الاقتصادية، بل الأكثر من هذا الوعود الثقافية" (1)، و هذا ما يؤكد التواجد بل التطوير الفرنكفوني و الإبقاء على النماذج المؤسساتية و القانونية الغربية.

من هنا و معارضة لهذه الفكرة تمركز نشاط الجماعة الإسلامية حول تمرير خطاباتها و تصوراتها للمشروع الاجتماعي العام من خلال المشاركة السياسية خاصة في المجلس الشعبي الوطني أين طرحت أزمة الشرعية السياسية و الإيديولوجية للسلطة و لمختلف الانتماءات التي لا تقوم على أساس الدين، مما أحدث إهتزاز داخلي في هذه المؤسسة و الذي ظهر على شكل صراع و ضغوطات بين مختلف التوجهات و الفاعلين المشكلين لها.

هذا الصراع الذي يمكن مشاهدته و تفسيره وفق مجموعة من الأحداث تنظمت في شكل علاقات و فعل اجتماعي، كتأسيس أول مسجد جامعي في الجامعة المركزية، بناء مساجد خارج عن إطار و تمويل الدولة، تكوين جمعية القيم... الخ و ما تبعه من ممارسات و نشاطات مختلفة تمثلت أساسا في الدعوة من حيث أنها ظاهرة اجتماعية شاملة تدخل فيها مختلف الأطر المعرفية و السياسية و الاقتصادية... الخ و كمثال على ذلك ما كان يدور في بيت الأرقم من خطاب و الذي وصفه أحد منظري السلفية بأنه "لم نكن نكتفي بشرح كيفية القيام بالصلاة و كيفية الصيام إلى غير ذلك، لا، كانت دروس في مستوى عالي أين كنا نبحت كيف يمكننا أن نعمل للعيش في دولة إسلامية... كما كنا نتطرق كذلك إلى المشاكل التي كانت تتخبط فيها الأمة الجزائرية. كنا نتكلم على كل شيء، كل الوضعيات، على الاقتصاد، على كل مظاهر الحياة" (2).

يبرز لنا هذا الخطاب نوعية العمل الذي كانت تقوم به بعض المساجد و التي ساهمت بقدر كبير في توسيع الجماعة السلفية و هذا حتى يمكن لهذه الأخيرة من إحداث انقلاب اجتماعي خاصة و إن عرفنا بأنها كانت تقوم "بإنتاج مناظليين و ليس مؤيديين عديمي الفعالة" (3).

هذه الوظيفية التي جاءت موازية من خلال تحركات بعض العناصر السلفية، أشهرها قضية بويعللي التي تدخل في عملية النضال التطبيقي و مختلف أبعاده السياسية و الاجتماعية و الإيديولوجية و ما أنتجته من ردود فعل و مواقف مؤيدة و معارضة، تشكلت في الواقع الاجتماعي من خلال مظاهرات شهدتها مختلف المواقع و المناطق كالجامعة.

(1) François Burgat : Ibid p67.

(2) Ibid p159.

(3) Ibid p159

و مع بروز أحداث أكتوبر و ما أفرزته من نتائج أصبح لهذا التوجه عدّة تنظيمات سياسية و جمعوية و مؤسساتية أخرى، حيث برزت فيها عدّة توجهات فرعية تختلف خاصة

في التصور الدقيق لإستمولوجية السلفية الأصولية و طرق و إستراتيجيات العمل و التغلغل للوصول إلى الغاية المنشودة.

في ظل هذه الظروف برزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كتنظيم سياسي رادكالي كان يهدف إلى استبدال النظم المعرفية و الإيديولوجية التي لا تتوافق معه، مستعملا في ذلك مختلف الوسائل و المؤسسات خاصة منها ذات البعد التكويني و معتمدا على مختلف العناصر في مختلف المجالات لنشر و توزيع بنيته المعرفية، في هذا السياق يظهر لنا المسجد كأبرز تنظيم تحدث فيه مختلف التفاعلات و الاسقاطات القيمة و المعيارية تسير وفق منطق تقوية و تغذية إيديولوجية الجماعة الإسلامية من جهة ، و الرفض و النضال ضد الفكر العلماني و تواجده في السلطة و في مختلف المؤسسات من جهة أخرى خاصة و أنّ تلك الظروف قد شهدت غليان اجتماعي و سياسي و مناقشة حادة للوصول إلى كسب الشعبية و الشرعية.

في هذا الصدد نشير إلى أنّ الجامعة خصوصا و المدارس عموما قد لعبت دورا هاما في تصوير و نشر المتطلبات الإيديولوجية و الثقافية و السياسية للجماعة السلفية الرادكالية من خلال المحاضرات و الدروس و التجمعات و المظاهرات التي كانت تقام . إنّ توظيف الجامعة لهذه الوظيفة يوضح المغزى العميق من قدرة هذه الأخيرة كمجال معرفي على تعبئة الطاقات المثقفة حتى تصبح فعالة في بناء الدولة الإسلامية.

استكمالا لهذا النوع من الوظيفة برزت الصحف الحزبية و الخاصة ذات الانتماء السلفي الأصولي كإطار تنتظم فيه مختلف التصورات و الإدراكات لمختلف العلاقات الاجتماعية في سياقها المحلي و العالمي، حيث تركزت خطاباتها على الأسس المعرفية و السياسية و الحضارية للإسلام السلفي و دوره تاريخيا في بناء القيم و الممارسات الاجتماعية و التصدي للآخر، لذا فطرح قضايا الخلافة و الإمامة و مختلف النظم الاقتصادية و الإيديولوجية جاء وفق معادلة رفض مختلف النماذج المعرفية الغربية كالأنكية، الديموقراطية، الاشتراكية، الرأسمالية... الخ، رغم أنّ مختلف الفاعلين المشاركين في المشروع السلفي لديهم تكوين في اللّغة و الثقافة الفرنسية، لكن هذا الأخير (التكوين) وظف لنقد هذه الثقافة.

إنّ طرح مثل هذه المسائل جاء في وقت كانت فيه حرية العمل الصحفي و السياسي و الجمعي في بداية طريقه طبعته المنافسة الحادة و الشديدة بين مختلف الأطر المعرفية و الإيديولوجية خاصة في فترة النشاط المكثف لمختلف الأحزاب السياسية استعدادا لانتخابات ديسمبر 1991.

أما صحيفة الشروق العربي ترى بأن الدين عنصر مهم و أساسي في تشكل الشخصية الجزائرية، حيث يلعب الإسلام دورا بارزا في تحديد طبيعة كل حركة ثقافية و إجتماعية ضمن شروط و أبعاد معينة تقتضيها طبيعة الفكر الانساني، لهذا فمن الضروري ربط الدين بالدولة الذي يعني احترام منطق العلاقة الموجودة بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي، فإستعمال الدولة للدين هو ضمان لهذا الأخير و تقويته و إعتبره من أحد مقدسات الدولة و المجتمع معا، و هذا لا يتنافى مع الديمقراطية و العصرية إذا أحسنّا توظيفها في بناء مشروع مجتمع و إذا كانت لدينا قراءة عقلية تأخذ مختلف أبعاد الشخصية الجزائرية و توظفها في إطار متكامل.

لذا، و هذا حسب تصور الجريدة فإنّ ظاهرة فصل الدين عن الدولة ليست لديها مبررات شرعية و لا تاريخية، بمعنى أنّها ظاهرة غريبة عن المجتمع الجزائري الذي منذ الفتوحات الإسلامية كان يستعمل الدين كأحد مقومات في تسيير المجتمع و الدولة، زد على هذا فالألفية تعني حصر الدين في الممارسات الإثنية، أي يصبح كفلكور فقط و هذا ما يتنافى مع طموحات المجتمع و مبادئ أول نوفمبر التي حسمت في هذا الموضوع .

من خلال هذا الوصف يمكن القول بأنّ إدراك الدين من هذا الجانب لديه أبعاد فكرية و تاريخية يفسرها نوعية التكوين و التأثير و التنشئة الإجتماعية التي ساهمت بشكل فعّال في بناء نموذج تصوري يرتبط بالإنتماء للجماعة العروبية و التي تحددت تاريخيا من خلال إرث جماعة العلماء المسلمين و الفكر البعثي المشرقي و ما أفرزه من تشكيل بنية معرفية و إيديولوجية تعتبر الإسلام من المنظور السياسي و المؤسسي كأحد المركبات الثقافية التي يمكن بواسطتها صياغة مشروع حضاري ذا بعد عربي إسلامي تقدمي يوحد مختلف الأقطار العربية في إطار الإرث الثقافي و العلمي و اللغوي الذي أنتجته هذه الأخيرة.

لقد برزت هذه الفكرة من ناحية التصور و الممارسة و إرتبطت بشخصيات و فاعلين في إطار رد فعل و بالتالي رفض، و مواجهة النخبة العلمانية التي نادى بفصل الدين عن الدولة، هذه المواجهة التي اتخذت أبعاد سياسية في الحركة الوطنية و ما نتج عنه من ضغط و إنفجار على مستوى العلاقات بين مختلف العناصر المكونة لحزب الشعب ثم جبهة التحرير الوطني بسبب أطروحة الدين و أبعادها السياسية و قضية الإنتماء العربي الإسلامي و مختلف الدلالات التي تحملها، و التي تم طرحها و الدفاع عنها بمختلف الأشكال و الوسائل الإبرازية، حيث لعبت بعض الجرائد (الأمة، المجاهد... الخ) دورا هاما في هذه العملية (*) و التي أبرزت من خلالها نوعية القوة الإيديولوجية المتحكمة في هذه الأحزاب.

لقد بقيت فكرة إرتباط الدين بالدولة محل تجاذب أطراف متناقضة حتى بعد الإستقلال أين تم صياغة ما يعرف "بثوابت الأمة" و جعل الإسلام دين الدولة، حيث تمت هذه العملية في ظروف جد صعبة عكستها البنية الفكرية المتناقضة لمختلف الفاعلين المشكلين للحقل السياسي المعرفي و هذا ما يفسر التشنجات و الضغوطات التي حدثت في هذا الحقل و التي كان للتوجه العروبي و الإصلاحيين (في حدود معينة) (*) دورا كبيرا و حاسما في الربط بين الدين و الدولة وفق منظار حضاري تقدمي يأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي و الرهانات الدولية.

تبرز هذه العملية حقيقة تتعلق بالتقسيم الثقافي و اللغوي للوظائف، إذ نلاحظ أنّ مختلف الأدوات و المهام الموكّلة للعروبيين و الإصلاحيين ذات طابع تربوي، ثقافي، و هذا ما يفسر إستعمال الدين في المنظومة التربوية و قانون الأسرة، و توظيف مختلف الوسائل الإعلامية السمعية البصرية و المكتوبة لتفسير و إعادة إنتاج فكر هذه الجماعة خاصة في الوقت الذي أصبح فيه الإسلام يطرح كإفتراضات على مختلف المستويات و منافسة العلمانيين ثم فيما بعد الإسلاميين الأصوليين للفكر العروبي في مختلف المجالات خاصة الحقل السياسي.

هذه المنافسة التي استمرت حتى في ظل التعددية الحزبية و الإعلامية، حيث برز هذا الفكر كخلاصة للمعرفة العلمانية الحداثية و المعرفة الدينية السلفية، و تبلورت أشكاله في الخطاب السياسي الحامل لمختلف التصورات لمجموعة من الأحزاب التي تعترف بالعلاقة الموجودة بين الدين و الدولة في غير الإطار السلفي و التي تستند إلى مرجعية أوّل نوفمبر في متطلباتها الإيديولوجية فيما يخص هذه القضية، كما أنّ الممارسة العملية للجمعيات و الأطارات التربوية و العلمية و الثقافية من خلال الإنتاج الفكري و الرمزي الهادف إلى إيجاد علاقة تواصلية بين المرجعية العلمانية و السلفية يدخل في تدعيم و تثبيت هذا التوجيه.

غير أنّ الشيء الملاحظ في هذه الفترة هو ميل هذه الجماعة بمختلف أطرافها و تنظيماتها إلى التأييد النسبي للإيديولوجية الأصولية و تنظيمها السياسي المتمثل خاصة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و هذا راجع ربّما للشعبية التي إكتسبتها من خلال تغلغله

(*) تعتبر هذه الجرائد اللسان الناطق لحزب الشعب الجزائري، جبهة التحرير الوطني، حيث كانت تعبر عن الثقافة و الإيديولوجية الرسمية لهذه الأحزاب.

(*) إنّ التحالف بين هذين الطرفين و الذي يبقى نسبي في ظلالات الاختلافات المعرفية و الإيديولوجية إقتضته أوضاع و مصالح منها مواجهة العلمانيين و إعادة إنتاج إيديولوجية أوّل نوفمبر

بمختلف الطرق و الوسائل داخل الفئات الاجتماعية، لذا جاءت بعض الصحف العروبية و منها جريدة الشروق العربي معبرة عن فكرها الإيديولوجي أوّلا و مؤيدة نوعا

ما للأفكار السلفية الرادكالية، و هذا من خلال نوعية بعض الخطابات و النصوص التي كانت تنتجها، و إعتادها على بعض الفاعلين السلفيين بغية كسب أكبر قدر ممكن من القراء و المؤيدين و بالتالي الصعود في السلم الإعلامي و الإيديولوجي حتى تتمكن من المساهمة في تضيق الجماعة العلمانية و حصرها خاصة و أنّ تلك الفترة سادت فيها عملية التحضير للإنتخابات.

من خلال هذا العرض و التفسير لمسألة الدين و علاقته بالدولة و السياسية في الفترة الأولى تستطيع القول بأنّ التناقض الموجود على مستوى التصورات و الإدراكات لدى الجرائد توضحه مختلف الدلالات اللامتجانسة و التي ارتبطت بهذا المفهوم، حيث حاولت الجرائد من خلاله التعبير عن معتقداتها و إيديولوجياتها المرتبطة بفكر و قيم الجماعات المرجعية و تفاعلاتها مع مختلف الأوضاع و الأحداث من خلال نشاط الفاعلين الإجماعيين و الذي ازداد تعقدا خاصة في فترة الغليان الاجتماعي و السياسي و توظيف الدين كمحور للصراع، و ظهور حرية الممارسة السياسية و الإعلامية. أما الفترة الثانية فلم يتم التطرق لهذا الموضوع بنفس القوة و الكثافة خاصة في جريدتي الشروق العربي و العالم السياسي و هذا راجع للوضعية السياسية بعد 1991 و ما أنتجته من تغيرات جديدة.

يمكن تحليل النتائج المتحصل عليها على الشكل الآتي:

بصفة عامة تبرز صحيفة لومتان نفس التصورات و التقييم الذي تم اكتشافه في المرحلة الأولى، إذ لم يتم تغيير موقفها اتجاه علاقة الدين بالدولة و السياسة، فهي لا زالت ترى بأنّ هذه الظاهرة سلبية تؤدي إلى التأخر و الرجوع إلى الوراء من خلال تضيق و القضاء على التعددية الفكرية و الإيديولوجية ممّا يخلق تناقض مع الفكر و الممارسة الديمقراطية الحديثة، و في هذا الصدد تشير إلى أنّ الصحيفة قد أبدت معارضتها لقانون الأسرة و إيديولوجية المنظومة التربوية و دعت مقابل هذا إلى وضع نموذج وضعي عصري يسمح بإحترام الحريات الفردية و تطبيق العدالة و مختلف العناصر التطورية. ترى صحيفة لومتان بأنّ مبدأ الأنكية يسمح للدولة بالدخول بدون عراقيل في إقتصاد السوق و العولمة و التي تعد المخرج الوحيد للأزمة التي يتخبط فيها المجتمع و الدولة الجزائرية.

من جهة أخرى نلاحظ ارتباط ظاهرة الدين السياسي بالعنف، حيث شكل هذا الأخير أغلب خطاباتهما، حيث ترى بأنّ العنف الذي تشهده الجزائر مرده إلى الإسلام السياسي الناتج عن عدم الفصل بين الدين و الدولة و ما أفرزه من حركات سياسية و إجتماعية متطرفة.

أما صحيفة العالم السياسي و إن لم تركز كثيرا على موضوع الدين و علاقته بالدولة و السياسة ، فهي قد رفضت الفصل بينهما معتبرة بأن الإسلام جزء مهم في تكوين هوية و ماهية المجتمع الجزائري بإعتباره دين الأغلبية، زد على ذلك، فهو بالنسبة للجريدة يمثل فكر و ممارسة إنسانية عالمية مشكلا وفق قوانين منظمة يستوجب العمل بها، من هنا فالفكر السياسي للإسلام لا يتناقض مع الديمقراطية و العصرية و التفتح وفق شروط على مختلف البيئات المعرفية و الثقافية المحلية و العالمية.

إن اعتبار الإسلام دين الدولة تستوجبه منطق الضرورة التاريخية خاصة بيان أول نوفمبر، لذا فالحديث عن قانون الأسرة هو الحديث عن إسلامية الأسرة الجزائرية، حيث ينظم العلاقات بين أفراد الأسرة و يضمن حماية الرجل و المرأة و الأبناء و إن محاولة التغيير في منبع فكر هذا القانون هو الرغبة في تبني إطار ثقافي فكري عربي يسمح بخلق استلاب ثقافي.

لا يمكن طرح إشكالية المنظومة التربوية الجزائرية في محتواها و أهدافها الثقافية الحضارية، بل يجب أن تناقش من منظور المنهجية المتبعة في توصيل المعارف. غير بعيد عن هذا تلاحظ الشروق العربي كما هو الحال في الفترة الأولى بأن الأئكية مشروع مرفوض إجتماعيا لإعتبارات تم تفسيرها سابقا لذا فقانون الأسرة في أساسه يحافظ على المرأة و استقرار الأسرة، و إن مطالبة بعض الجمعيات التسوية و الحركات السياسية بالتغيير الجذري لهذا القانون و استبداله بمصدر وضعي هو محاولة فرض إطار ثقافي و مرجعي عربي ترفضه الشرائع الإجتماعية، أما المنظومة التربوية فجب أن تناقش و تغير في الجوانب البيداغوجية و التقنية بدلا من معارضة مبادئها المرجعية و الفلسفية. أما الوجه الجديد في الخطاب فهو يمكن في رفضها لإستعمال الدين لإغراض سياسية ضيقة الذي أنتج ظاهرة العنف، لهذا فعلى الدولة التدخل في عملية تسيير و تأطير الإسلام و صيانتها.

من هنا نتوصل إلى أن ربط الدين بالدولة و السياسة هو ضمان لوحدة المجتمع و تبني مشروع حضاري مبني على العقلنة و متطلبات التاريخ و معطيات الحاضر. يبين لنا هذا العرض أنّ التناقض بين الجرائد الثلاث فيما يخص هذا الموضوع لا زال قائما و نخص هنا التصادم الموجود بين صحيفة لومتان و جريدتي الشروق العربي و العالم السياسي و هذا راجع لنوعية و طبيعة كل بنية كما سبق و أن شرحناه. غير أنّ قراءتنا لمختلف نصوص هذه الفترة تجعلنا نلاحظ تغير نسبي في مستوى الخطاب.

يبرز أساسا هذا التغيير في نوعية اللّهجة و المفاهيم المستعملة، بمعنى أنّ الحدّة و الشدة التي كانت موظفة بكثرة في الفترة الأولى لم تعد متداولة بنفس النسبة، حيث نلاحظ نقص الإهتمام بصفة مباشرة لموضوع دين/دولة مقارنة بالفترة الأولى خاصة في جريدتي الشروق العربي و العالم السياسي، و هذا راجع للتغيير في الأوضاع السياسية التي شهدتها الجزائر منذ 1992 كحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ و مختلف قنواتها الإتصالية ، كذلك الضغوطات المؤسسية و القانونية التي تعرض إليها الصحافيين و بعض الجرائد و من مختلف التوجهات خاصّة المعارضة للسلطة عن طريق المتابعات القضائية و المشاكل المطبعية... الخ(*)).

تزامنا مع هذه الأحداث نلاحظ المشاركة السياسية للمعارضة في السلطة نخص بالذكر التوجه الإسلامي، التوجه العلماني، و المتمثل خاصّة في بعض عناصر حركة حماس و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و ما نتج عنه من محاولة التأقلم و لو كان شكليا مع إيديولوجية السلطة و صدور قرار يمنع استعمال الدين لأغراض سياسية حزبية، بمعنى أنّ الحركات السياسية لا يجب أن تبنى على أساس الدين، و إنما على الدولة التكفل به، و هذا نتيجة لظهور العنق الجسدي الديني في أوساط المجتمع و الذي غذته عناصر و أطراف سياسية من خلال أطروحة الجهاد، هذا الأخير الذي تراه صحيفة لومنان بأنّه نتاج التسييس و التحزب الديني.

إلى جانب هذه المعطيات نلاحظ دخول الجزائر في إقتصاد السوق و ما يتطلبه من إحتكاك المجتمع و الدولة مع مختلف المجتمعات الأخرى في المجال الإقتصادي و الذي يعني إلتزام الجزائر بمجموعة من القوانين الدولية التي هي في غالبيتها مستوحاة من بنية أورو أمريكية، حيث تتم هذه العملية عن طريق السماح للأجانب بالإستثمار ممّا يؤدي إلى دخول سمات و عناصر ثقافية أجنبية تنتشر بين فئات المجتمع خاصة الشباب و بنسب متفاوتة عبر مختلف الوسائل، حيث "يمثل مثل هذا الاختراق و التغلغل أيضا تغييرات

(*) هذا ما حدث خاصة في عهد بلعيد عبد السلام، حيث تم تأكيده من قبل جميع الصحافيين المستجوبين.

أساسية في البيئة الثقافية للبلاد، إذ يشير إلى بنية اتصال تنقل و تعزز على نحو متزايد مواقف تتوافق مع متطلبات الإنتاج السلعي للشركات المتعددة الجنسيات التي تمول النظام الجديد" (1).

لذا فإن مفاهيم العولمة و التفتح التي أتبعها تطوير مختلف وسائل الإتصال من خلال دخول البرابول و دخول الأنترنت و ما أفرزته من اتصال واسع و عميق مع المجتمعات الأخرى قد لقت نوعا من القبول في وسطنا الإجتماعي و بنسب مختلفة مقارنة مع الفترات السابقة.

لقد شكل موضوع الدين و علاقته بالدولة و السياسة في هذه الصحف أهمية كبرى نتيجة لوقوف هذا الأخير كنقطة صراع و تصادم بين التوجهات الثلاثة البارزة و لأن هذه القضية لم تفصل بعد.

إن ما يمكن قوله بأنه رغم التغير النسبي في الخطاب خاصة عند التوجه الإسلامي و الذي فرضته ظروف و معطيات معينة إلا أن البنية المرجعية لهذه الصحف لم تتغير و إنما هناك محاولة تأقلم مع الوضع و بالتالي الحفاظ على مركزها و تواجدها.

(ب) دين/مجتمع: لقد تم التطرق لهذا الجانب من الموضوع خاصة في الفترة الثانية.

من خلال تحليل محتوى عينة من جرائد لومتان، لاحظنا إنعدام هذا الجانب من الموضوع، بحيث كانت كل قضايا الدين متعلقة بالجانب السياسي المؤسسي و هذا ما يفسر و يحلل ظاهرة إرتباط خطاب الجريدة بواقع تلك الفترة و مميزاتها. خاصة و أن الجريدة انطلقا من ثقافتها و إيديولوجياتها كانت في مواجهة شديدة مع الإسلام السياسي و ما أنتجه.

تقدم جريدة الشروق العربي هذا المفهوم برؤية و تحليل تجعل من الإسلام سلوك إجتماعي حضاري يرمز إلى هوية و تاريخ و عروبة أفراد المجتمع، من حيث أنه عقيدة و معاملة، لهذا فهو يعتبر جزء مهم في تكوين و استمرارية شخصية أفراد المجتمع الجزائري رغم أساليب التغريب التي دخلت على هذا الأخير من خلال إستوراده بطريقة عشوائية للحدثة.

الإسلام هو الذي ربط أفراد المجتمع المشرقي بأفراد المجتمع المغربي، و كَوّن

(1) هيرت.أ. شيلر: المتلاعبون بالعقول، تر عبد السلام رضوان، عالم المعرفة العدد 243، مارس 1999.
أمّة واحدة إلى جانب اللّغة العربية و بعض المركبات الثقافية الأخرى، فالواقع الإجتماعي، يبيّن لنا أنّ معظم الممارسات و السلوكات الاجتماعية تأخذ بعين الإعتبار العامل الديني سواء في الأعياد، الإحتفالات، نمط المعاملة، أسلوب التربية، التضامن الأسري و الاجتماعي، التبادل الاقتصادي بين الأفراد (التوزيع، الزكاة...الخ)، و هذا مرتبط بالعقيدة

التي تلعب الدور التوجيهي و التنظيمي للسلوكات و الأفعال، حتى و إن كانت لهذه الممارسات نقائص متفاوتة من فئة إجتماعية لأخرى و التي ترجع خاصّة إلى عامل التفاسير الدينية المرتبطة بالفكر الطرقي و إلى العادات و التقاليد المبنية على الفكر الخرافي.

إنّ طبيعة التحليل الذي قدمته الصحيفة يبرز لنا نوع التصرّور أو الرؤية الإجتماعية لهذه الظاهرة في إطار البيئات الإجتماعية و المعرفية و هذا يرجع إلى التكوين البسيكو اجتماعي لهذه الفئة و بالتالي القيم التي تؤمن بها و إستمراريتها من خلال ارتباطها بتناقضات الواقع الإجتماعي .

إنّ الفكر العروبي ذو الثقافة العربية أو حتى المزدوجة في بعض الأحيان و المتأثرة بفكر القومية و الإنتماء الحضاري العربي الإسلامي و مختلف القيم و المعايير التي تنبع منه، يرى في الإسلام كدين للشعب المخرج الوحيد للصراعات و التناقضات التي يعيشها أفراد المجتمع الجزائري سواء في علاقاتهم الإجتماعية البسيطة أو المعقدة و هذا ما تبرزه الشرعية التاريخية و الشعبية التي يتمتع بها الإسلام من جهة و متطلبات العصرية، فدخل العرب الفاتحين أحدث إنقلابا عميقا بفضل ما قدمه من فكر و طرق و وسائل العيش ساهمت بقدر و فير في عملية الإنسجام الاجتماعي و ظهور المجتمع المغربي كقوة حضارية و سياسية.

لقد ترجمت هذه الفكرة في الحركة الوطنية من خلال تدعيم جمعية العلماء المسلمين لعروبة الشعب و إسلاميته و التي تشكل مانع طبيعي و تلقائي للإندماج في ثقافة و حضارة الغرب.

لقد بقيت هذه الجماعة تنشط عبر مختلف المؤسسات و التشكيلات الاجتماعية أهمها التعليم، القضاء، الصحافة، حيث أبرزت من خلال وظيفتها في هذه المؤسسات مكانة الإسلام في تكوين العلاقات بين الأفراد من خلال التصورات و الممارسات و حماية هؤلاء من الإنزلاق و التبعية و الاغتراب و بالتالي فهو يقدم مع اللّعة و مختلف عناصر الثقافة العربية مشروعا و ممارسة حضارية مبنية على العلم و القضاء على الخرافات و الرجعية.

إنّ هذا التوجه الذي يرى في الإسلام كدين لأغلبية حتى لا نقول كل الجزائريين قد أطر.. مشروعه الاجتماعي العام في إطار العلاقة الجدلية التي كانت قائمة خاصة مع جماعة العلمانيين، حيث ظهر هذا جليا في الطابع التنافسي و التناظري الذي ميز مرحلة التعددية الحزبية، بحيث ساهمت المتغيرات الموضوعية التي وجدت في هذه الفترة و التي تم شرحها سابقا في تمرير هذا النوع من الخطاب.

أما بالنسبة لجريدة البلاغ فإهتمامها بهذه المسألة لم يكن بصورة مكثفة مقارنة بقضية الإسلام وارتباطاته السياسية و هذا راجع إلى عوامل و ظروف تم ذكرها.

يندرج الإسلام كدين للمجتمع في سياق هوية و ماهية أفراد المجتمع سواء من ناحية التركيبية النفسية، الفكرية و السلوكية، بمعنى أنه المحدد الأول و الشامل لمختلف العلاقات الاجتماعية التواصلية، لهذا فإن ارتباطه بالفطرة الإنسانية، المعاملة، الثقافة الربانية... الخ يفسر لنا نوعية النمط المعيشي و مدى فعاليته في الحياة الاجتماعية، هذه الأخيرة التي يجب أن تبنى على العقيدة السلفية و التي تظهر في مختلف العبادات و المعاملات و المشاركة الاجتماعية و التي يكون للجماعة و المسجد على وجه الخصوص الدور التنظيمي و التوجيهي، و هذا ما يحقق الوفاء لهذا الدين بشقيه القرآن و السنة و الذي يمكن ملاحظته حتى في أبسط مظاهر الحياة الاجتماعية كاللباس ، طرق الغسل و النظافة، الكلام، الاحتفالات و الأعراس... الخ.

إن المنطلقات التي تحل بها صحيفة البلاغ هذه المسألة، لا تختلف عن تلك التي فسرت بها قضية الدين و علاقته بالدولة و السياسة من حيث أنهما جانبين متكاملين وظيفيا و بنائيا.

يمكن اعتبار التوجه الإسلامي الذي تنشط فيه هذه الجريدة و تعيد إنتاج أفكاره في إطار علاقات الصراع الاجتماعي على أنه يحاول تقوية وجوده من خلال استعمال مختلف قنوات الإتصال و التأثير خاصة و أنه في وضع منافس لجماعات أخرى لأسباب و عوامل تم شرحها.

إن طبيعة تكوينه و مختلف تأثيراته المعرفية و الإيديولوجية، جعلته يرى بأن الرؤية ثم الممارسة الدينية السلفية هي التي تحقق قوة المجتمع و وحدته و تضع حدا لمحاولات الإستلاب و التغريب و مفاهيم الحريات الفردية و الدينية، و هذا ما يفسر لجوء مختلف الفاعلين و التنظيمات الاجتماعية إلى تفسير و تأكيد هذه الظاهرة من خلال نشاط الصحف، و الجمعيات و المساجد و حتى الأحزاب و التي تدخل في إطار الرد فعل و التهجم على مختلف التصورات التي تناقضها خاصة في ظروف شهدت فيه الجزائر و العالم العربي الإسلامي فشل و إنهزامات في إنسجام الأنظمة السياسية و الاقتصادية و الثقافية بسبب الصراعات الداخلية و الضغوطات الخارجية و عدم إيجاد منطوق عملي دقيق يحكم العلاقة بين مفهومي الأصالة و المعاصرة.

من هنا يمكن التنويه إلى أن صحيفة البلاغ كتشكيلة إعلامية و بالتالي إجتماعية طرحت مسألة إسلامية المجتمع الجزائري من زاوية إثبات فعالية هذا الأخير في مختلف الحقول قصد مواجهة مفاهيم التفتح و الإستلاب... الخ.

لذا يجب على "الجزائريين خصوصا و المسلمين عموما أن يبينوا بأن انغلاقهم ليس غطاء لواجهة، لكن موقف لمبدأ" (1).

تقدم لنا هذه الخطابات الصحفية استنتاج مركزي مهم محوره العلاقة المتبادلة بين مختلف جوانب و استعمالات الدين في تشكيل و الحفاظ على البناء الإجتماعي العام. لقد تم تناول هذا الموضوع بصورة مكثفة في الفترة الثانية مقارنة مع الفترة الأولى و هذا راجع ربّما للتغيرات السياسية التي حدثت بعد 1992 و بالتالي لجوء الجرائد خاصة العالم السياسي و الشروق العربي إلى التقليل من تناول مسألة دين/سياسة و تمرير هذا الأخير بصفة غير مباشرة عن طريق مفهوم دين/مجتمع.

ترى صحيفة لومتان بأن الإسلام من هذا الجانب يمثل ممارسة فردية و جماعية، كما يعتبر أحد رموز هوية المجتمع الجزائري، غير أنّ تسييس هذا الأخير في إطار قوانين و ارتباطه في بعض الأحيان ببعض الممارسات الرجعية جعلت من هذا الأخير يتحرك في أفق تتشابك فيه العلاقات المتناقضة خاصة بعد ظهور الحركة الإسلامية و ما أنتجته من مظاهر إعتقادية و سلوكية تختلف عما كان سائدا في الماضي خاصة في عصر الحضارة العربية الإسلامية أين كرّست قيم الأخوة، التعاون، الحرية، العمل... الخ لخدمة هذا الدين.

إنّ تطور العلوم و التقنية و الإحتكاك المكثف بالمجتمعات الأخرى و إلى غير ذلك من المتغيرات الحديثة يستوجب إعادة النظر و قراءة النصوص الدينية من خلال عملية الإجتهد و هذا حتى يصبح للإسلام قابلية التأقلم و التفتح على الديانات و الثقافات الأخرى ممّا يسمح "بإثراء معارفه و تكييفه مع التحوّلات السوسيوسياسية" (2).

تعكس تصورات جريدة لومتان بالنسبة لهذه القضية حقائق معرفية تستند إلى مجموعة من الإنتاجات الفكرية و السياسية المرتبطة بنشاط العناصر الإجتماعية في الجماعة العلمانية و التي تختلف ممارساتها من جهة لأخرى، حسب درجة إحتكاك هذا

(1) Mohamed yacine Kasseb : L'Islam face au nouvel ordre mondiale ed, salama, 1991, p198.

(2) Abdelmadjid Maziane: Islam et démocratie , Liberté, Mars 2000.

الأخير بالمتغيرات الثقافية و الاقتصادية.

إن تحليل هذه الظاهرة مرتبط بتقييم الإسلام من حيث علاقته بالدولة و السياسة من ناحية العلاقة المتبادلة بين هذين الجانبين، ففصل الدين عن الدولة يقدم نموذج ثقافي للعلاقات الخاصة بين أفراد المجتمع و الذي يتمثل في نمط السلوك و التفكير العصري العالمي، فهو لا يهمل الدين بل يعقلنه، و العكس صحيح، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ المبادئ الإسلامية تمثل قيم حضارية عالمية ترفض التعصب و الهيمنة و تكرس العلم و الحرية.

يمكن الإشارة إلى أنّ صحيفة لومنتان قدمت رؤية لهذا الموضوع بأسلوبين الأول يعتمد على تفسير التواجد الإسلامي و دوره القيمي و الحضاري، أمّا الثاني فهو يعطي نظرة نقدية لبعض التصورات و الممارسات الدينية خاصة تلك المرتبطة بالفعل السلفي الأصولي.

ترى كل من جريدة الشروق العربي و العالم السياسي أنّ الواقعة الإسلامية من حيث علاقتها بالفرد و المجتمع تمثل مختلف سلوكيات الأفراد و تصوراتهم للعالم، لكن ما يميز خطاب هذه الفترة هو تحركه من إستراتيجية مفاهيمية تصب في قالب الاندماج و التزاوج بين العقيدة الإسلامية و التقدم الهائل في المجال التقني الإتصالي و أثره على المعرفة و هذا عن طريق التحكم في الثقافات و الحضارات الأخرى و تصنيفها حسب نوعيتها و ثقلها ممّا يجعل الإسلام كممارسة شخصية و جماعية ذو فعالية أكثر في التأثير المباشر و الغير المباشر في مختلف الحقول و النظام الإجتماعي المحلي و العالمي.

إنّ مقارنة بسيطة لفهم هذا الموضوع في الصحيفتين تجعلنا نكتشف بأنّ ليس هناك فرق عميق و كبير بين الفترتين، فنوعية التوجه الثقافي و الإيديولوجي لازال يهيكل و يشكل الفهم، غير أنّ الظروف أو التغيير السوسيو سياسي منذ 1992 و الذي سبق شرحه سابقا قد غيّر و وجه بشكل نسبي مسار المنتج الخطابية، حيث نجد هذه الظاهرة خصوصا في التوجه الإسلامي من خلال جريدة العالم السياسي و التي اعتمدت على استراتيجية ليونة الألفاظ و دلالاتها، و هذا بتركيزها أكثر على الجوانب الحضارية و التاريخية و الاجتماعية للدين كممارسات فردية و جماعية.

خلاصة لهذا يمكن التأكيد على أنّ الجماعة المرجعية لهذه الجرائد و التي تمثل التوجهات الكبرى في المجتمع قد لعبت الدور المحدد في إنتاج هذه النصوص مراعية إلى حدّ ما التغيرات الموضوعية التي شهدتها الجزائر و التي لا زالت تسيرها ظاهرة الصراع الاجتماعي و دلالاته من حيث أنّه يهدف إلى الهيمنة و فرض مشروع اجتماعي معين مرتبط بجماعة اجتماعية محددة.

(2) اللّغة:

تشكل اللّغة في المجتمع الجزائري بناءا تواصليا و معرفيا تستند على منطلقات سوسيو تاريخية متناقضة فيما بينها، فالثلاثية اللّغوية الموجودة في الجزائر (العربية، الأمازيغية، الفرنسية) كوّنت محور تصادم التوجهات الثقافية و الإيديولوجية و بالتالي صراع الجماعات الإجتماعية، و هي لم تفصل لحد الآن.

تبرز هذه التناقضات في مختلف المؤسسات، خصوصا الأحزاب، الجمعيات و الصحافة، هذه الأخيرة الني قدمت رؤية و تحليل يعكس ما هو موجود في الواقع الاجتماعي. فكيف ذلك؟

أ) اللغة العربية: كانت موضوع اهتمام الجرائد في الفترة الأولى خاصّة جريدتي الشروق العربي و البلاغ.

تعتبر صحيفة لومتان اللّغة العربية الكلاسيكية على أنّها تمثل أحد أجزاء الهوية الوطنية لاعتبارات تاريخية و سياسية مفروضة، غير أنّها لا تستجيب للتطورات الاجتماعية و العلمية التي يشهدها المجتمع، ذلك لأنها مرتبطة أساسا بالتفكير الديني و الأدبي و مستعملة من طرف الجماعة الإسلامية العروبية التي تلح على التعريب الشامل الذي يقضي على التعدد اللّغوي الموجود في الجزائر، لذا فالاهتمام بتطوير العربية هو الأهم من التعريب العشوائي.

إنّ تعامل صحيفة لومتان مع اللّغة العربية بهذا المنطق يقتضي مّا معرفة مكانة و محتوى هذه اللّغة في ذهنية منتجي الخطاب.

مّمّا يبدو أنّ العربية تمثل إحدى أدوات الإتصال في مجال الفكر التقليدي الديني، و هذا ما أدى بها إلى عدم الإحتكاك بمختلف العلوم و الابتكارات العالمية بسبب التأخر التاريخي الذي تعرضت له.

إنّ دخول الجماعة العلمانية كطرف في الصراع حول اللّغة العربية لم يكن وليد الظروف الحالية، بل هو نتيجة سيرورة تاريخية تكونت في الفترة الإستعمارية بسبب طبيعة و ظروف تشكل هذا التوجه و موقع اللّغة العربية و وظيفتها في النسق الاجتماعي العام، و إرتباط محتواها الاجتماعي المعرفي بمكانة و وظيفة اللّغة الفرنسية و المطالب الأمازيغية الذي حرّك النزاع في الحركة الوطنية.

أمّا بعد الاستقلال فتوضحت مظاهره في رفض سياسة التعريب بحكم ضعفها و تواجد اللّغة الفرنسية كأداة للتواصل و التعبير التقني و المؤسساتي ممّا يفسر المطالبة بالإزدواجية اللّغوية، خاصة و أنّ العربية كانت محصورة في تدعيم الثوابت و البعد

العربي، و هذا لاعتبارات سياسية و اجتماعية بحيث نجدها تارة مع التعريب المرحلي و الإبقاء على الفرنسية و تارة أخرى مع رفض هذه السياسة جملة و قطعاً.

هذا التذبذب الذي ظهر حتى على مستوى الأحزاب السياسية العلمانية، بحيث نلاحظ الرفض الواضح لجبهة القوى الاشتراكية في استعمال اللّغة العربية في الإتصال المؤسّساتي لكن في نفس الوقت بقدّم كل من التجمع الوطني للثقافة و الديمقراطية و حركة التحدي سابقاً رؤية متناقضة تجعل من اللّغة العربية كرمز من رموز الهوية الوطنية و بالتالي إحدى أدوات الاتصال الاجتماعي مع إبقاء اللّغة الفرنسية و تطوير العربية.

من هنا جاءت خطابات لومتان المعترفة بوطنية هذه اللّغة و لكن في نفس الوقت الرفضة لاستعمالها في مختلف التواصلات العملية.

من هذا المنطلق شكّلت جريدة لومتان خطابها الذي اتسم بشدّة اللّهجة و تهجمه على ما يسميه بالتحالف "البعثي الإسلامي"، أحياناً أخرى نلاحظ نوعاً من الليونة و الأمباشرة في إبراز موقفها.

على عكس ذلك ترى صحيفة الشروق العربي، و التي اهتمت كثيراً بهذا الموضوع، أنّ العربية هي لغة وطنية، رسمية و تاريخية تعبر عن الإنتماء و وحدة الأمة العربية الإسلامية في شكلها الحضاري و المصيري، و هذا ما يؤكده لنا ذلك التلاحم الشامل بين المشرق و المغرب، كما أنّها لغة مقدسة من حيث الخدمة التي قدمتها للدين، من جهة أخرى يمكن تقييمها على أنّها من أهم اللّغات العالمية ثراءً من ناحية النحو و التراكيب و المفردات و الإشتقاقات.

لهذا فالتعريب واجب وطني ثوري و حضاري يستلزمه محتوى الدستور و المواثيق و قيم أوّل نوفمبر و الحضارة العربية الإسلامية. إنّ تعريب مختلف المؤسسات يعطي للعربية أبعاداً و أهدافاً ملموسة أكثر إستراتيجية و اجتماعية.

تكتسي العربية طابعاً خاصاً و مهماً في رتبة المفاهيم و القيم التي تدافع عليها الصحيفة (*) و هذا ما يحيلنا إلى تفسير الدلالات المرتبطة بها من خلال طبيعة التشكيلة الاجتماعية المعرفية، في إطار الأوضاع السوسولوجية العامة المتناقضة.

تبين لنا الحقائق التاريخية أنّ هناك إرتباط سوسيوثقافي بين الدفاع عن العربية و التعريب و فئة المعربين و في بعض الأحيان مزدوجي اللّغة و هذا من خلال المنتج

(*) هذا ما أكد لنا رئيس تحرير جريدة الشروق العربي .

الفكري للحركة الإصلاحية و بعض عناصر حزب الشعب الجزائري ممّا يفسر التمايز و الصراع الاجتماعي في الحركة الوطنية. و ما أنتجت من دلالات معرفية إيديولوجية متناقضة، تبرز خاصة في موقفها من طبيعة السياسة الثقافية الفرنسية و محددات المشروع الثقافي للدولة الجزائرية لقد ارتبط دفاعها عن العربية بدافعها عن الدين و العربية كإطار إنتمائي يواجه تواجد الطرف المعادي.

هذه المواجهة التي تبلورت بعد الاستقلال في شكل أزمة الهوية الثقافية و التي حسمها العروبيون بطريقة فوقية من خلال صياغة ثوابت الأمة و المناداة بالتعريب من حيث أنه يقضي على التبعية الثقافية و يتبنى مسلك إجتماعي ثوري مرتبط بمبادئ أول نوفمبر و النهج الإشتراكي في إطار القيم الإسلامية و في هذا الصدد "فإن المدرسة التي تستورد نظمها و موادها العلمية و حتى لغتها أيضا من محيط و من آفاق غير محيطها و آفاقها، ليست مدرسة ثورية" (1).

إنّ التقسيم الاجتماعي للغة و الذي يجعل ممن يدافعون عن العربية حتى من الجانب الإيديولوجي يتمركزون أكثر في مؤسسات التربية و التعليم، حقل القضاء، الصحافة المعربة... الخ يعيدون إنتاج تصوراتهم من خلال تغلغلهم الاجتماعي مستعملين بذلك مختلف الوسائل الاستراتيجية قصد بلوغ غايتهم، خاصّة في الوقت الذي أصبح فيه التعريب يشكل مركز صراع للجماعات الاجتماعية، و ما نتج عنه من تناقض بين القرارات الرسمية و الفعل الاجتماعي.

تبرز طبيعة هذه النشاطات من خلال المفاهيم و الدلالات التي كانت تبثها مختلف المؤسسات الاجتماعية عن طريق بعض الفاعلين و دورهم التأثيري في المدرسة، الحركة الكشفية، المساجد، المنظمات الجماهيرية و الحزب، الخطاب الإعلامي و التربوي في وسائل الاتصال، المؤلفات... الخ.

كل هذه المؤشرات عملت على إعادة طرح التعريب في فترة التعددية الحزبية و ربطه بمشكل النموذج الثقافي و البحث عن الذات في ظل الاحتدام الشديد في المجتمع السياسي و المدني من خلال موقف الأحزاب السياسية من هذه القضية و التبريرات الاجتماعية و الإيديولوجية المقدمة.

إنّ ما ميز هذه الفترة المناقشة الإندفاعية و العاطفية التي سادت معظم النشاطات المؤسساتية فيما يخص هذه الإشكالية، و هذا مرتبط طبعاً بموجة حرية التعبير كمكسب اجتماعي و ظاهرة الاندماج التي أصبح يعاني منها خاصّة الشباب الجزائري، و تحطم

(1) عبد الله شريط: نظرية حول سياسة التعليم و التعريب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 ص60.

مختلف البنيات الاقتصادية، و فشل المنظومة التربوية و ما حال إليه من وضعية لا إستقرار في منظومة القيم المجتمعية.

من هنا برزت صحيفة الشروق العربي كأداة لإعادة إنتاج الإيديولوجية البعثية و تقويتها خاصة و أنّ التعريب في الجزائر مرتبط أساسا بالجماعات المرجعية و تصوراتها للنمط الثقافي و قدرة هذه الأخيرة (الجماعات المرجعية) على فرض وجودها. أما جريدة البلاغ فقد تعرضت لهذه القضية في إطار مسألة إسلامية المجتمع الجزائري، فلا يوجد فرق كبير في التقييم مع ما طرحته جريدة الشروق العربي. العربية بالنسبة لها ليست أداة اتصال فقط و إنما وسيلة معرفية ذات دلالات دينية و ثقافية و حضارية، فهي تمثل السمو الروحي و العقائدي من حيث أنها وسيلة إتصال بالعالم المقدس الذي طبع الحضارة العربية الإسلامية و التواصلات الإجتماعية و التاريخية.

يعكس لنا هذا الوصف ارتباط العربية بكل ما هو ديني و مقدس ممّا يفسر أنّها وسيلة للتعرف على الذات من خلال الإسلام.

يرتبط خطاب جريدة البلاغ المتعلق بهذه المسألة تاريخيا بفكر جمعية العلماء المسلمين و بثقافة المدارس العربية و بالزوايا و المساجد و التي حصرت وظيفة اللّغة أساسا في التبليغ الديني و التراث، حيث برز هذا الدور عموما في ميدان التعليم و صحف جمعية العلماء.

إنّ التقسيم الاجتماعي و الثقافي للّغة في الجزائر يعكس توحيد موقع و أهداف العروبيين و الإسلاميين اللّذين سيطروا خاصة على قطاعات الفكر و ما أنتجوه من مواقف موحدة فيما يخص مسألة التعريب "فالشخصيات السياسية التي وكنّت إليها متابعة ملفّ التعريب تنتمي إمّا للتيار الإصلاحية، أو التيار البعثي. حزب البعث الأكثر أقلية على مستوى حزب جبهة التحرير كان يعارض دوما إيديولوجية العلماء، إلا أنّ هذين التيارين السياسيين يلتقيان عندما يتعلق الأمر بالتطبيق الفوري للتعريب" (1).

يمثل البعد الديني للّغة العربية قيمة مركزية في المشروع أو النموذج المعرفي الذي تتبناه هذه الفئة الاجتماعية، و تبرز هذه النتيجة خاصة من خلال مشاريع الأحزاب السياسية كالجبهة الإسلامية للإنقاذ، حماس، حركة النهضة و التي طالبت و ألحت باستعمال العربية في مختلف الممارسات و التعبيرات الاجتماعية و السياسية و الثقافية

(1) Brahim Brahim : La presse, le pouvoir, et les intellectuels en Algérie paris, l'Harmattan p 231.

و الاقتصادية و إعطائها بعدا واسعا شاملا في مختلف عمليات الاتصال و التفكير حتى تضمن الهيمنة على اللّغة و الثقافة الفرنسية (1).

من هنا جاءت الصحف و نخص بالذكر جريدة البلاغ لتدعيم المنطلقات النظرية و العملية التي تنتمي إليها، إذ تعتمد على تثبيت الخطاب السياسي و الفكري لجماعتها المرجعية، خاصة في ظروف اتسمت بصراع حاد بين مختلف التوجهات من خلال طرح إشكالية اللّغة و التعريب الذي يعكس الإختلاف العميق بين مشروعين حضاريين. أمّا الفترة الثانية فقد أخذ موضوع اللّغة العربية و التعريب أبعادا أخرى إضافة إلى الأبعاد الأولى اتسمت أكثر بمنجزات هذه المرحلة.

ترى صحيفة لومتان بأنّ العربية هي لغة وطنية و رسمية تعبر عن الهوية الاجتماعية و الثقافية من حيث أنّها تمثل إلى حد ما التراث المجتمعي لكّنها في نفس الوقت غير قادرة على مواكبة العصر، حيث عرفت تفهقرا كبيرا و لم تعد تؤدي بصفة فعّالة وظيفتها الاجتماعية و المعرفية، فهي بعيدة عن اللّهجات المستعملة في الاتصالات الشخصية الشفوية. من هنا فتعريب المؤسسات يعني تهميش فئة هامة من الفرتكوفونيين خاصة في الوقت الذي تعاد فيه عملية تسيير المؤسسات وفق ما يتطلبه اقتصاد السوق و العولمة، لذا يجب إعادة تحديد ميكانيزمات التعريب و حدوده و مراحلها، خاصة و إن عرفنا بأنّ توظيف التعريب مرتبط أكثر بالنظريات البعثية و الإسلامية و الثقافة المشرقية، من حيث أنّ هذه الجماعات لا تحترم الخصوصية اللّغوية الموجودة في الجزائر (الأمازيغية و الفرنسية) و تأثير اللّهجات المحلية على العملية الاجتماعية التواصلية.

"فاعتبار اللّغة العربية رسمية بفضل إيديولوجية السلطة جعلها ترفض التأقلم مع واقع اللّهجات المحلية المستعملة يوميا، بحيث لا تأخذ بعين الإعتبار الخصوصية اللّغوية في المجتمع، ممّا يجعلها منقطعة عن العربية الجزائرية العميقة الجذور" (2).

أما فيما يخص صحيفة الشروق العربي فهي تقيم العربية على أنّها وطنية و رسمية، متطورة تعبر عن تواجد المجتمع و لا تتنافى مع الأمازيغية من حيث تمثالاتها

(1) أنظر برامج هذه الأحزاب

(2) Azeddine Zalani : Identité Nationale (continuité historique ou BalKanisation Linguistique), le Matin N°1878, avril 1998 p17.

التاريخية و التراثية و انتماءها العربي الإسلامي، لذا فالتعريب يعني تجسيد خصائص المجتمع التاريخية و الحضارية و أهم منجزاته، كما تسمح بإحتكاك العربية

بالتكنولوجيا و آخر مكتسبات العلوم مما يجعلها ذات بعد أكثر إجتماعي و عملي و
تستطيع مواجهة التحديات اللغوية و المعرفية العالمية.

غير بعيد عن هذا الفهم يمكن إدراج تصور جريدة العالم السياسي التي ترى في
العربية لغة مقدسة نظرا لارتباطها بالإسلام و تراثه، فهي تعبر عن الوجدان و الأنا
الاجتماعي الموحّد، كما أنّ التاريخ أثبت بأنها لغة علم و معرفة. من هذا المنطلق فعملية
التعريب سلوك حضاري ثوري تقتضيه المصلحة العامة للمجتمع و الدولة ، من حيث أنه
يسمح باحتكار العربية للتكنولوجيا و التقدم العلمي و مشاركتها في بناء نماذج و مفاهيم
علمية و تقنية و هذا ما يؤدي إلى خلق التكامل الوظيفي بين العربية كلغة دين من جهة و
علم و عمل من جهة أخرى، خاصة في الظروف الحالية أين أصبحت تفرض على الدول
العربية الإسلامية و وفقا لمنطق لغة الدول الغربية مفاهيم و نماذج فكرية غربية.

يبين لنا هذا العرض الوجيز لهذه الجرائد الثلاثة ملاحظتين هامتين:

أولاً: لا يوجد هناك فرق في مضمون الأطروحات و المفاهيم و الدلالات التي تم
تقديمها في الخطاب الصحفي بين الفترتين، فعملية التقييم و المواقف في مجملها لم تتغيّر.
ثانياً: و هو الشيء المهم، نلاحظ اعتدال الخطاب نوعا ما في استعمال المفاهيم و
المصطلحات، بمعنى الإبتعاد النسبي من الخطابات الإنفعالية و بروز بعض التحليلات ذات
التقارب الواقعي، كذلك إعتماها على العرض و التحليل الأ مباشر في إبراز التصورات.
إنّ تحليلنا لنصوص الجرائد كشف لنا عن وجود علاقة تنافرية بين اللّغة العربية و
التعريب كواقع إجتماعي و مستلزمات التفتح على اقتصاد السوق و العولمة.

إنّ تفسيرنا لهذه المرحلة يحيلنا إلى كشف مختلف الضغوطات السياسية و
الإيديولوجية و التي لعبت مع متغيرات أخرى وفق وزن كل إيديولوجية و ثقلها التراثي و
الشعبي و السياسي دورا هاما في تغيير لهجة الخطاب، خاصة بعد دخول المعارضة في
السلطة و ما نتج عنه من إحتكاك هذه الاخيرة فيما بينها وفق منطق التكيف و التنازل و
المحافظة على أهم المنطلقات الفلسفية و الإيديولوجية و بالتالي المصلحية و هذا ما
يلاحظ مثلا في تصريحات الأحزاب السياسية و التجمعات الفكرية و الاقتصادية.

يمثل دخول الجزائر في اقتصاد السوق و التفتح على اللّغات و الثقافات العالمية
ظاهرة محورية في إعادة صياغة مفهوم التعريب و علاقته بالمعطيات التقنية و العلمية
"فاللغة العربية التي نمارسها في الجزائر هي بالنسبة لنا مصدر حضاري يومي، لغات
التكنولوجية متعددة و يجب أن توظف. اللّغات، الثقافات، الحدود ستكون أكثر فأكثر غير
مؤثرة و غير مؤكدة مع العولمة" (1).

من هنا و انطلاقا من هذه الفكرة فعملية التعريب بالنسبة للعروبيين و الإسلاميين معناه التأقلم و مواجهة متطلبات الثقافة العالمية، على عكس هذا تمثل ظاهرة العولمة بالنسبة للعلمانيين نموذج حي للإنذماج في الثقافات العالمية ذات الصيغة العلمية و الحديثة و هذا ما قد يحدث إصطدام مع تعريب المؤسسات خاصة ذات الطابع الاقتصادي العلمي.

خلاصة القول لعبت إشكالية العربية كظاهرة سوسيلوجية دورا هاما في تمزيق الخطاب الإعلامي المعرفي للصحف، هذا التمزيق هو الذي يفسر المنافسة الرمزية بين مختلف التصورات و الجماعات المرجعية.

(ب) اللغة الفرنسية: طرحت مسألة اللغة الفرنسية في الصحف المختارة لعينتنا في إطارها الفكري التاريخي ضمن سياق المسألة اللغوية و الهوية الثقافية حيث شكلت محور مناقشات متناقضة و متصارعة.

تمثل الفرنسية بالنسبة لصحيفة لوماتان أداة للإتصال و المعرفة، من حيث أنها موروث لا يمكن الإستغناء عنه، و وسيلة عمل لفئة اجتماعية معتبرة من المثقفين و الكتاب و الصحفيين و رجال العلم و الإقتصاد اللذين تلقوا تكويننا باللغة الفرنسية، هذه الأخيرة التي لا يمكن فصلها عن الخدمة العلمية و الثراء الفكري الذي تقدمه، لذا فتجاهلها و تضيق استعمالها يعني تحطيم مختلف البنى الإقتصادية و الثقافية للمجتمع.

يبين لنا هذا الوصف لعملية تقييم اللغة الفرنسية في جريدة لوماتان حقيقة مفادها أن هذه الأخيرة (الفرنسية) تحتل موقعا هاما في سلم المفاهيم و القيم التي تدافع عليها الجريدة لإعتبرات معرفية إيديولوجية و وظيفية في إطار البناء و النشاط الإجتماعي العام المشبع بالتناقضات و التمايزات.

تاريخيا يرتبط فكر هذه الجماعة بالنخبة التي تكونت في المدرسة الفرنسية و ما نتج عنه من تأثر بالحضارة و الفكر الفرنسي الحديث، و هذا ما يقابل النخبة المعربة و المعرفة التي تتبناها و ما انجر عنه من صراع على مختلف المستويات حيث أصبحت

(1) Chitours Chems éddine : L'arabe des Algériens, Liberté N°1762 juillet 1998 p11.

الفرنسية أداة للتمايز الثقافي و الاجتماعي تدعم أكثر بعد تأسيس الدولة الجزائرية المستقلة و ما أنتجته من مشروع اجتماعي تكرر واقعا من خلال التناقضات و التمايزات الموجودة في التقسيم الاجتماعي و الإيديولوجي للعمل، حيث تكثف نشاط المفرنسين في قطاعات التقنية و الاقتصاد و حتى القطاعات الثقافية كالصحافة و المجال الأدبي... الخ من خلال مؤلفات كاتب ياسين، محمد ديب، آسيا جبار... الخ.

إن هذا المركز الذي احتلته الفرنسية في الحقل الاجتماعي العام خاصة من ناحية ارتباطه بالدلالات الإدراكية و المعرفية للوجود الاجتماعي و الهوية الثقافية يفسر لنا ظاهرة الصراع الاجتماعي الثقافي مع الطرف المغاير كلما نوقشت مسألة الثقافة، التعريب، الإنفتاح، التنمية... الخ، بحيث يظهر موقف هذه الفئة -في إطاره المعتدل- بتوظيفه لمفهوم الإزدواجية اللغوية (*) و ما تقدمه من حلول لإشكالية العربية و الفرنسية.

إلا أن هذه المسألة أعيد طرحها في فترة التعددية الحزبية من خلال مشاريع بعض الأحزاب السياسية و النشاطات الجامعية و الجمعوية و الإعلامية، حيث قيمت الفرنسية كبعد سوسيو ثقافي و اقتصادي يحمل دلالات و متغيرات هذه الفترة .

إن استعمال اللغة الفرنسية في مختلف القطاعات الاقتصادية و الإستراتيجية و تطبيق الإزدواجية اللغوية في المدرسة يأتي ليفسر رفض هذه الفئة لعملية التعريب الشامل و الذي طرح و رسم عدة مرات في القرارات السياسية.

لهذا فخطاب جريدة لوماتان حول الفرنسية جاء كرد فعل على سياسة التعريب و مختلف الأطراف التي تقررها و تدعمها.

غير أن صحيفتي الشروق العربي و البلاغ تريا عكس ذلك، فالفرنسية بالنسبة لهما لغة الإستعمار الذي حاول بمختلف الوسائل فرضها على أفراد المجتمع الجزائري، فهي فكر و ثقافة غربية تختلف كليا عن الفكر العربي الإسلامي و بالتالي مع مقومات الحضارة العربية الإسلامية، زد على هذا فالفرنسية في الجزائر و ارتباطاتها المعرفية و الاجتماعية أصبحت تهدد الوحدة الوطنية بسبب الصراع القائم و الذي كان لها الدور الأكبر في تشكيله، حيث ظهر الإستلاب الثقافي و التي يمكن ملاحظته خاصة لدى شريحة الشباب التي يعاني بعضها من أزمة انتماء و انقسام في الشخصية .

إن تقييم الشروق العربي و البلاغ لموضوع اللغة في الجزائر تشكل على أساس محتواها الثقافي و التاريخي و ارتباطاتها الفئوية ، و هذا راجع أساسا إلى الصراع الثقافي

(*) انظر مؤلفات مصطفى الأشرف و عبد القادر جغلول.

والسياسي الذي كان و لا زال قائما بين مختلف التوجهات المعرفية و الانتمائية من أجل التوسع في المكانة الاجتماعية و كسب الشرعية و بالتالي النفوذ و الهيمنة.

مما يظهر لنا تاريخيا، أن الجماعة العروبية الإسلامية المتكونة باللغة العربية أو حتى الفرنسية في بعض الحالات كان موقفها واضحا اتجاه اللغة الفرنسية التي اعتبروها أجنبية مرتبطة بالإستعمار لذا فإعتقاد هذه الفئة على العربية في مختلف تعبيراتها التعليمية و الإعلامية و التواصلية يعكس تصوراتها السلبية للفرنسية.

لهذا فالصراع كان واضحا و ازداد أكثر وضوحا و انتشارا بعد الإستقلال من خلال معارضة ما أسمته بالفرنكفوليين الرافضين لسياسة التعريب.

إن تضيق حدود استعمال اللغة الفرنسية في نظر هذه الجماعة لم يكن له صدى في الواقع خاصة خارج قطاع التعليم، فازدياد عدد الصحف المفرنسة و استمرار استعمال الفرنسية في المؤسسات الإقتصادية و الإستراتيجية، كذلك تزايد توظيفها في الإتصالات الشخصية... الخ أدى إلى تعقد الإشكالية اللغوية من خلال موقع الفرنسية في الجزائر.

لقد حاولت هذه الجماعة من خلال تمركز بعض العناصر في المواقع الإستراتيجية استعمال نفوذها المؤسسي و الإيديولوجي لإبراز مواقفها و مقدرتها على التأثير و التغيير، و قد تجلّى هذا بوضوح في فترة التعددية الحزبية من خلال مشاريع بعض الأحزاب السياسية و التنظيمات الأخرى و التي طالبت باستعمال الفرنسية كلغة أجنبية فقط، و هذا ما يفسر نوعية المكانة التي تحتلها هذه اللغة في وعي هذه الجماعة و التي لا يمكن فصلها عن الموقع الذي تتمركز فيه العربية و هذا كله يندرج ضمن تصوراتها للعلاقات الاجتماعية و الثقافية.

إن هذا التصور تدعم أكثر من خلال موقف السلطة المتناقض من مسألة التعريب (التراجع في تطبيق القرارات) و ازدياد عدد الصحف الناطقة بالفرنسية مما استلزم تقوية نفوذها من خلال الفعل الاجتماعي و مختلف الإنتاجات الإعلامية و العلمية و التي تمثلت أساسا في الصدور المكثف لمختلف الجرائد المعربة.

من هنا جاءت كل من جريدتي الشروق العربي و البلاغ لتعيدا إنتاج و تأويل قضية الفرنسية انطلاقا من قيمها و إيديولوجيتها.

أما الفترة الثانية فلا يوجد فرق كبير مقارنة بالفترة الأولى، فهذه جريدة لوماتان لازالت ترى فيها لغة العلم و العمل و أداة للتواصل الاجتماعي و الثقافي بدليل أن اللهجات المحلية كثيرا ما تستعمل مصطلحات فرنسية، كما أن تطور وسائل الإتصال و دخول البرابول و انتهاج طريق العولمة يعيرنا على استعمال الفرنسية خاصة في المؤسسات الإستراتيجية التي تتعامل بشكل مباشر مع المفاهيم العلمية و التقنية .

أما الشروق العربي و العالم السياسي فلم تغيرا من رؤيتهما و موقفهما اتجاه اللغة الفرنسية بدليل أنها لازالتا تربطها بكل ما هو تغريبي، يرتبط اجتماعيا بفئة محددة تتعامل مع اللغة و الثقافة العربية الإسلامية بمنظور الرفض و التقزيم.

يعكس لنا هذا العرض العام مدى تأثير الأطر المعرفية و المرجعية على إنتاج مثل هذه التصورات، فالصراع لازال قائما و متوصلا تغذيه مختلف الحساسيات و الأطراف السياسية و الثقافية و الإعلامية و الإقتصادية بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف و الغايات المحددة.

إن تبني الدولة الجزائرية لنظام اقتصاد السوق و العولمة و القيم التي تستطيع أن تبثها خاصة بعد تطور تقنيات وسائل الإتصال و انتشارها و ما يترتب عنها من التحكم في العلوم و اللغات جعل صحيفة لوماتان تدعم تصوراتها على أساس منطق التغيرات الحاصلة في الجزائر و مقدره الفرنسية على لعب دور الوسيط في نقل مختلف الثقافات و المعارف العالمية، غير أن نفس هذه المعطيات جعلت من العالم السياسي و الشروق العربي تريا في التعريب و إحداث حركة واسعة في الترجمة مثلما هو موجود في الوطن العربي الإسلامي كحل نهائي لإشكالية الفرنسية، بل أكثر من هذا يمكن توظيف الإنجليزية كلغة أجنبية أولى نظرا لقوتها و قدرتها في التعبير عن مختلف العلوم و المعارف (*).

ج) اللغة الأمازيغية : شكل هذا المفهوم موضوع اهتمام الجرائد و الصحف نظرا للوضعية السوسيو ثقافية و السياسية التي عاشها و لازال يعيشها المجتمع الجزائري فيما يخص قضية اللغة الأمازيغية، حيث جاءت وسائل الإعلام و نخص هنا الصحافة المكتوبة الخاصة لتعبر عن هذا الواقع بكل تناقضاته انطلاقا من مكانتها الفكرية و الإيديولوجية و لتعطي رؤية و تقييم لهذا الموضوع المتشعب.

تناولت جريدة لوماتان اللغة الأمازيغية من منظار الشرعية التاريخية و الإجتماعية، فهي لغة وطنية تحمل دلالات رمزية تعبر إلى حد كبير عن شخصية و تواجد المجتمع الجزائري و شمال إفريقيا تاريخيا، فقد كانت أداة للإتصال و التواصل المكاني و الزماني، غير أنها همشت بفعل الهزات التاريخية و الثقافية التي تعرض لها المجتمع ، لذا فالإعتراف بها كلغة وطنية و رسمية هو الإعتراف بالكيان الجزائري و تمايزه عن المجتمعات الأخرى ، و بالتعدد اللغوي الذي يؤكد الواقع المعاش.

يعكس لنا هذا الوصف المكانة الإستراتيجية التي تحتلها اللغة الأمازيغية في صنف المفاهيم التي تناضل من أجلها جريدة لوماتان مما يفسر طبيعة التعامل مع هذه المسألة

(*) هذا ما تم تأكيد من طرف رئيس تحرير جريدة الشروق العربي .

وفق شرعيتها من جهة ، و وضعيتها داخل النسق الإجتماعي العام من جهة أخرى خاصة السياسي و المؤسساتي منه، حيث نقرأ من خلال الصحيفة أن هناك تناقض و لا ارتباط بين مكانتها و وظيفتها الإجتماعية و التاريخية و وضعيتها الراهنة خاصة في علاقتها مع السلطة.

إن لهذه الرؤية وجود اجتماعي و سياسي و تاريخي يمكن تحديده في الفترة الإستعمارية و الحركة الوطنية ، حيث نجد البذور الأولى للمطلب الأمازيغي مرتبطة بفئة معينة " فحتى عام 1945 ، الحركة البربرية في القبائل وظفت بصفة اساسية مناصرين من ضمن المثقفين الفرنكفوليين الذين بذلوا كل ما في وسعهم لإعادة الإعتبار لماضي البربر المرتبط بفرنسا ، المتجنس أو المناصر للمسيحية ، إن دفاعهم على الهوية البربرية كان يعاني من خلط بين البربرية و الفرنكفونية أوحى التفرس " (1).

لكن احتكاك الفئة التي تمثل المطلب الأمازيغي بالحركة الوطنية من خلال اندماجها في حزب الشعب و جبهة التحرير جعلها تربط الثقافة و اللغة الأمازيغية بفكرة استقلال الجزائر، إلا أنها كانت في صراع متواصل مع الفئة المختلفة معها في التصور الفكري و الثقافي مما أحدث أزمة و انفجار في الحزب الوطني الإستقلالي.

هذه الأزمة التي توصلت بعد الإستقلال من خلال رفض ما يعرف بثوابت الأمة و الإنتماء العربي الإسلامي، و تجلى هذا الرفض خصوصا في المواجهة السياسية مع العروبيين الإسلاميين من خلال رفض سياسة التعريب و المطالبة بالإعتراف باللغة الأمازيغية و تدعيمهم للغة الفرنسية و العلمانية و قد ارتبطت هذه المطالبة بالمعارضة السياسية و النشاط الغير معترف به لبعض الفاعلين في إطار جبهة القوى الإشتراكية. كما أخذت هذه المطالبة بعدا أكثر ثقافيا من خلال كتابات مولود معمري حول اللغة الأمازيغية و دلالاتها التاريخية و البنائية، و يأتي تأسيس الأكاديمية البربرية بفرنسا تدعيما لإنجازات هذه الجماعة.

إن أحداث الربيع الأمازيغي و تشكيل الحركة الثقافية البربرية تعكس تلك التناقضات و التشنجات الإجتماعية و الإيديولوجية التي طرحت فيه الأمازيغية خاصة بعد حوادث أكتوبر 1988 أين تكثفت نشاطات هذه الفئة الاجتماعية و تسييس الأمازيغية و هذا بتشكيل حركة التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و الإعتراف الرسمي لجبهة القوى الإشتراكية حيث تركز العمل السياسي على المطالبة بالإعتراف بالأمازيغية كلغة

(1) MOHAMED HARBI =nationalisme Algérien et identité berbère peuple miditéranéen N°11 1990 P32

وطنية و رسمية نظرا لبعدها التاريخي القديم و الحضاري و الإجتماعي (1) و من هنا تجددت الصراعات و الضغوطات من خلال المظاهرات و المسيرات و المحاضرات و حتى النشاطات ذات الطابع الإجتماعي و الترفيهي المحض، و هذا حتى يتم تعميق و توسيع الإتصال بين البنية الفوقية لهذه الفئة و البنية التحتية لها و منها انتشار ظاهرة المطالبة حتى لا تصبح جهوية أو إثنية.

من هذا المنطلق جاءت الصحيفة لتعبر عن هذه التصورات من خلال بنائها الثقافي و السياسي خاصة إذا عرفنا بأنها مرتبطة إيديولوجيا بحركة التحدي ، حزب جبهة القوى الإشتراكية ، التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، الحركة الثقافية البربرية و بعض الجمعيات النسوية و الثقافية.

على عكس هذا و صفت جريدتي الشروق العربي و البلاغ اللغة الأمازيغية على أنها لهجة محلية قديمة لم تصل إلى المستوى اللغوي المتعارف عليه عالميا ، و الدليل على ذلك أنها لم تستطع الصمود أمام اللغة العربية .

أما عن المطالبة بترسيمها و إستعمالها في مختلف الإتصالات فتراها غير شرعية، ذلك لأنها مرتبطة بفئة إجتماعية متأثرة بالفكر الغربي الفرنسي و هي مستلبة ثقافيا و تعبر عن الإلتواء المتوسطي الأوروبي، و هي بهذا تهدف إلى تعميق التمزق الثقافي و الإجتماعي و التشكيك في الوحدة الوطنية.

من خلال هذا العرض الوجيز نفهم بأن الأمازيغية غير معترف بها كلغة في الجريدتين إذ تضعها في خانة اللهجات الشعبية و هذا ما يفسر تمسكها باللغة العربية و مرجعيتها في الفكر الإجتماعي و السياسي لإعتبارات تم شرحها سابقا، أما المطالبة بترسيمها فهي تدرج حسب الجريدتين ضمن المفاهيم التي تتناقض مع النموذج الثقافي العربي الإسلامي.

بناء على هذا فإن النمط الإدراكي لهاتين الجريدتين فيما يخص هذه المسألة يعتمد على أبعاد سوسيو-ثقافية و إيديولوجية نرجعها للفترة الإستعمارية أين كانت الفئة ترى في الجزائر و المجتمع المغربي ككل جزء لا يتجزأ من الأمة العربية الإسلامية التي وحدها الإسلام و اللسان العربي ، و هذا ما كان ينشر في جرائد جمعية العلماء المسلمين مثلا و جريدة الأمة "إن رفضها للإعتراف باللغة الأمازيغية جاء في إطار صراعها مع اللذين كانوا "يرفضون فكرة الجزائر عربية مسلمة و ينادون بالجزائر جزائرية و يستمر هذا

(1) انظر برامج الحزبين

النزاع إلى أن يصل ذروته و يصبح حقيقة عبارة عن أزمة داخل الحزب " (1).

لقد تجدد هذا النزاع مع مجيئ الإستقلال و تكون الدولة الجزائرية الحديثة، خاصة بعد مساهمة هذه الفئة في صياغة السياسة الثقافية و ما يعرف بثوابت المجتمع حيث تم تهيمش البعد الأمازيغي كلغة و تراث وطني و تركيزها على الإسلام و العربية مما خلق فجوة كبيرة بين الجماعتين تترجمت إجتماعيا في التمايز الجهوي (منطقة القبائل خاصة)، غير أن هذا التصادم لم ينشر بكيفية مباشرة و واضحة في الجرائد، إلا أن المطالبة و العمل على نشر التعريب يفسر رفضها القاطع للغة الأمازيغية، هذا الرفض الذي أعيد إنتاجه في فترة التعددية السياسية لأسباب تتعلق أكثر بطبيعة الفترة و إستعمال الأمازيغية كورقة سياسية تدعمها الأحزاب و المنظمات من خلال الضغط على الشارع و السلطة مما إستدعى رد الفعل و المواجهة من طرف التوجه العروبي الإسلامي من خلال إستعمال مختلف الوسائل و المؤسسات خاصة ذات البعد الإستراتيجي التكويني و طرح المطلب الأمازيغي كنفويض للعربية و الإسلام.

إن ما يميز الفترة الثانية هو عرض هذه المسألة بصفة مكثفة خاصة في صحيفة لوماتان و هذا ما يعكس تأزم هذه القضية إجتماعيا.

لقد أكدت جريدة لوماتان كثيرا على وطنية و شرعية اللغة الأمازيغية كما أوضحت بأنها مهمشة ذلك لأنها لم يتم تدريسها و الإعتراف بها، لذا فمطالبة الفئات الإجتماعية بترسيمها و تدريسها يدخل في إطار الشرعية و القانون الديمقراطي العصري، فهي تعبر عن طموحات المجتمع الداعي إلى مساواتها مع اللغة العربية لذا "فنحن مع الأمازيغية لغة وطنية يتم تدريسها في مدرسة جمهورية، عصرية، علمية و عقلية، و لا لأمازيغية لهجات تنتمي للأمة العربية أو الخلافة الإسلامية التي تدرس في المدارس المنكوبة" (2).

أما صحيفتي الشروق العربي و العالم السياسي فلا زالتا متمسكتان بنفس التصور و التقييم من حيث أنها لغة ميتة انقرضت و لا تستطيع أن تعبر بدقة عن الأفكار و الأحاسيس و الوقائع ، كما أنها ليست لغة علم و هي ضعيفة أمام اللغة العربية، بل و مشتقة منها من ناحية الجذور، إلا أنها واقع مفروض و وسيلة إضافية، أما المطالبة بترسيمها فتعتبرانه طرح خاطئ مرتبط أكثر بجماعة إجتماعية تعمل تحت وصاية فرنسية

(1) خديجة العيادي : المسألة الأمازيغية و الحركة الوطنية ، العالم السياسي ، العدد 47-1994-ص 4

(2) Ouassila SI SABER-revendication de tamzight,le matin ,N°845-octobre-p2

لإحياء أمة أمازيغية مرتبطة بالثقافة و الحضارة المتوسطية الأوروبية و هذا ما يفسر أنه "إذا بقي الارتباط بين الأمازيغية و ذوي الاتجاه الفرنكفولي فلن يزيد الأمازيغية ذلك إلا إغترابا و إبتعادا عن مكونات تاريخية أخرى" (1).

من خلال هذا العرض الوجيز للجرائد الثلاثة، نلاحظ عموما نفس التقييم و الفهم، لكن ما يميز الفترة الثانية عن الأولى هو التركيز الشديد لجريدة لوماتان في وصف و تحليل الوقائع المتعلقة بحركة المطالبة بترسيم الأمازيغية و إزدياد لهجتها فيما يخص موقفها المؤيد لهذه المطالب، إذ كان خطابها واضحا و مباشرا، حيث أعطت له طابعا نضاليا أدخلته في إطار الديمقراطية و الشرعية، و إن لهذا الموقف بعدا إجتماعيا و سياسيا يتمثل خصوصا في أحداث 1994 المتعلقة بمقاطعة الدراسة في تيزي وزو و بجاية إلى أن يتم تدريس الأمازيغية في المدارس و ترسيمها، و قد تجلت هذه الوقائع من خلال المظاهرات و المسيرات التي قام بها مختلف التلاميذ و الطلبة و المناضلين و المناصرين للحركة الثقافية البربرية، فتأزم الأوضاع و إشتداد حدة الصراع بين هذه الفئة و السلطة هو تعبير عن رفض نموذج ثقافي و إيديولوجي معين يتمثل في البعد العربي الإسلامي للمجتمع الجزائري خصوصا من جانبه السياسي .

إن لإختطاف المطرب "معطوب الوناس" دورا كبيرا في إزدياد الإصطدام بين مختلف الجماعات الإجتماعية، خاصة إذا عرفنا بأن هذا الأخير يعتبر كرمز للنضال و الهوية الأمازيغية و التمايز الثقافي و اللغوي في المخيلة الجماعية لأفراد منطقة القبائل، و هذا ما يفسر الضغوطات الإجتماعية و السياسية التي كانت تمارسها اتجاه السلطة و منها التوجه المعاكس لها حتى تستطيع الصعود في المكانة الإجتماعية و السياسية و بالتالي إمتلاك وسائل أكثر قوة لتثبيت و تمرير مشروع إجتماعي عبر مختلف جهات الوطن .

خلافا عن هذا فإن هذا الحدث لم يغير من مضمون موقف الشروق العربي و العالم السياسي.

غير أننا نلاحظ محاولة التأقلم مع الوضع خاصة في جانبه الإجتماعي، فهناك نسبة و لو قليلة من الليونة في صياغة النص، و في بعض الأحيان يبدو لنا الخطاب متناقضا نوعا ما على مستوى فهمها للغة الأمازيغية و ليس للمطلب الإجتماعي، كإستعمالها لبعض العبارات: لغة ميتة، يمكن تطويرها و إستعمالها.

(1) بومدين بوزيد: الأمازيغية بين المطلب اللغوي و المناورة السياسية ، الشروق العربي ، العدد 177، أكتوبر 1994، ص3

إن هذا التناقض يترجم محاولة إيجاد علاقة توافقية بين ضغوطات الشارع و تصور هذه الجرائد للأمازيغية، أي إنتاج مفاهيم و تمثلات تتأقلم مع طبيعة الظروف المعاشة و تأكيدها على أن الأمازيغية مسألة مجتمع و ليس فئة معينة، و بالتالي وجوب إقامة دراسات و أبحاث علمية في هذه اللغة، و هذا ما يفسر تأسيس السلطة للمجلس الأعلى للأمازيغية و السماح بتدريسها في مدارس بعض المناطق، و هذا يحيلنا إلى كشف نقطة مهمة تتمثل في خوف السلطة خاصة فئة العروبيين الإسلاميين من أن تصبح هذه القضية ذات أبعاد سياسية دولية تدخل في إطار ما يسمى بمشكل الأقليات، هذا الأخير الذي كثيرا ما تستعمله الدول الكبيرة للتدخل في المشاكل الداخلية و ضرب أهداف مسطرة.

من خلال هذا التفسير البسيط لموضوع اللغة الأمازيغية في الفترة الثانية نستخلص بأن الأوضاع و الإضطرابات التي شهدتها الجزائر فيما يخص المطالبة بترسيم اللغة الأمازيغية، جعلت جريدة لوماتان تؤيد المطالب في لهجة حادة و شديدة لكن و في نفس الوقت جعلت كل من الشروق العربي و العالم السياسي تتعاملان مع الأمازيغية بتقارب يمتاز بالليونة و عدم الوضوح في بعض الأحيان حيث تلخص لب خطابها في "النظر إلى الأمازيغية من منظار كلي يشمل جميع مكونات الشخصية الجزائرية و يتعامل معها على أساس عربي إسلامي" (1).

إن موضوع اللغة في المجتمع الجزائري تتجاذب فيه عدة حساسيات إيديولوجية و سياسية و أطر معرفية و هي متناقضة و متصارعة تتحكم فيها مشاريع إجتماعية مختلفة من ناحية القنوات و المصالح الفئوية، كما أن للظروف و الأحداث الموضوعية دورا في توجيه و صياغة الخطاب الإعلامي الذي طرح هذه المسألة في قالبها الفكري الفلسفي و الوظيفي.

(1) بن سعدي عبد الحق - القضية الأمازيغية في البرامج الحزبية، العالم السياسي، العدد 47، 1994 ص6.

(3) التاريخ: يعتبر هذا الموضوع جانبا حساسا في منظومة القيم و المفاهيم التي تشكل شخصية المجتمع الجزائري بإعتباره الإطار الذي تتحدد فيه الحوادث التاريخية و الذي تعمل على تشكيل النسق المعرفي و الحضاري و السلوكي، فمعرفة التاريخ يعني معرفة كيفية تكون الضمير و الوعي الجماعي من ناحية المنشأ و سيرورته و تناقضاته و تغيراته .

لقد أصبح التاريخ الجزائري يشكل أطروحة حساسة تتجاذب فيها عدة أطراف فكرية و إيديولوجية مختلفة و متنازعة، إذ تحاول كل جماعة إجتماعية تفسير هذه الأطروحة إنطلاقا من القيم المشكلة لوجودها، و هي بهذا تحاول الإعتماد على مرحلة أو مراحل تاريخية معينة ترى فيها الوعاء الذي تكونت فيه قيم إجتماعية و تراث ثقافي غني ذو تأثير كبير على ماهية المجتمع و وجوده.

إذن فما طبيعة الإدراك و الفهم الذي تقدمه الجرائد المختارة لإشكالية تاريخ الجزائر؟

أ/ التاريخ كمفهوم عام: لقد اهتمت الصحف بهذا الموضوع من زاوية نظرتها للتاريخ و تقييمه في إطاره الكلي، أي ربط هذا الأخير بمجموعة من المفاهيم و القيم التي تحدد ماهيته و خصائصه.

تنظر جريدة لوماتان للتاريخ من زاويته الديناميكية المبنية على التغيرات و التحولات و الصراعات بين الأمم و المجتمعات و حتى الجماعات الإجتماعية، فهذه الميزة هي التي تحدث التنوع و الإختلاف و هذا ما يجعلنا نحكم على أن التاريخ ليس قطعة من الماضي ذات بعد معين فقط.

بناء على هذا يمكن القول بأن صحيفة لوماتان تقدم طرح ديناميكي للتاريخ يسير وفق مفهومي الصراع و التغير الإجتماعي مما يحيلنا إلى كشف نقطة مهمة و هي أن هذا الأخير (التاريخ) يتشكل وفق الإحتكاك و التفاعل ثم التجديد في البناءات الثقافية و الإقتصادية و السياسية للمجتمع وفق نظرية التطور.

مما يبدو أن جريدة لوماتان التي ترتب في خانة التوجه اليساري و ذات نمط معرفي مرتبط بالعلمانية و الحداثة على الشاكلة الأوروبية أعادت إنتاج مفاهيم و خطاب في الحقل السوسيو-ثقافي و الذي نجد جذوره في فكر ما كان يسمى في الفترة الإستعمارية بجماعة النخبة و الحزب الشيوعي الجزائري كتنظيم سياسي، هذه الأخيرة (و التي سبق شرح نمط تعليمها و تنشئتها الإجتماعية و مختلف نشاطاتها) كانت ترى في التاريخ الجزائري على أنه يمثل ذلك الإحتكاك بمختلف الشعوب و الثقافات و الصراعات التي كانت قائمة لرفض السيطرة و الهيمنة الإقتصادية و السياسية.

إن مثل هذا التفكير و التحليل المرتبط بالمشروع الإجتماعي الحدائي قد برز خصوصا من خلال رفض مفهوم المجتمع التقليدي و تأطيره في بعد ثقافي واحد و هو العروبة و الإسلام، مما خلق تآزم عميق مع الطرف المناقض، و قد تعمق هذا الصراع و الإختلاف من خلال عملية إعادة إنتاج هذه الأفكار في ظل السياسة الثقافية و نمط الإيديولوجية التي تبنتها الفئة الضاغطة في حزب جبهة التحرير الوطني، مما دفع بالعلمانيين إلى طرح التاريخ الجزائري وفق مفهوم الوطنية و العصرية، و قد كان لهذا صدى على الواقع و التمايز الإجتماعي الذي ازداد وضوحا في مرحلة التعددية السياسية و الإعلامية و توظيف الأحزاب السياسية لمفهوم التاريخ كمرجع تستند إليه لكسب أكبر قوة رمزية و شعبية.

أما صحيفة الشروق العربي ترى في التاريخ بأنه ذاكرة الشعوب و المصباح المنير لها إذ تعتبره كإطار تتحدد فيه طبيعة شخصية المجتمع الجزائري و وعاء تسجل فيه الذكريات و الآلام و الشعور فهو الذي يصنع الأفراد و الجماعات و يوحدتها في التفكير و إدراك المصير.

يشير لنا هذا الوصف أن الشروق العربي تطبع التاريخ بميزة الذكريات الماضية و الشعور بالوحدة، و هذه الأوصاف تعكس أكثر الجانب الوظيفي الستاتيكي، فهي لا تهتم كثيرا بإبراز التناقضات و الصراعات بقدر ما تهتم بالإنسجام و التضامن هذا راجع ربما لأنها تحصر التاريخ الجزائري خصوصا في مكانة الفتوحات العربية الإسلامية و دورها في تشكيل الضمير الجماعي.

نفس الرؤية نجدها لدى جريدة البلاغ التي ترى في التاريخ ذلك الإطار و الينبوع الذي ندرك بواسطته ماهية المجتمع و هو يدخل في توجيه الجانب الوجداني و العقلي و العملي لأفراد المجتمع و نقصد هنا موقع الإسلام و وظيفته في تغيير و تسيير الوجود الإجتماعي.

تاريخيا تدخل هذه الرؤى في أطروحات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خصوصا و نشاطاتهم التعليمية و الأدبية... إلخ، حيث كانت تنظر للتاريخ على أنه مجموعة من الحلقات المتصلة فيما بينها إلا أن مرحلة الفتح الإسلامي لعبت دورا أساسيا في تغيير الذهنيات و استقرار المجتمع الجزائري و المغاربي، إلا أن هذه النظرة قد لاقت معارضة تواصلت حتى بعد الإستقلال، خاصة و أن هذه الفئة كانت متمركزة أكثر في قطاع التربية و التعليم و القضاء مما سمح لها و بآليات مختلفة إعادة إنتاج أطروحتها و نشرها بإستعمال وسائل الإعلام و مختلف المؤسسات التي كانت تتمركز فيها.

بعد دستور 1989 أعيد طرح هذه المسألة في الأحزاب العروبية و الإسلامية و مختلف وسائل الإعلام و الجمعيات و المساجد... إلخ، حيث أقرت بأن تاريخ الجزائر في إطاره العام هو تاريخ عربي إسلامي.

أما المرحلة الثانية فلا يوجد تغيير في تقييم هذه المسألة سواء من ناحية دوره و مكانته أو الطابع الذي يطبع به، و هذا نظرا ربما أن هذا الجانب المتناول يدخل في إطار العموميات بمعنى أنه يمكن ملاحظة الفرق بين الفترتين في بعض فروع تاريخ الجزائر. عموما لا ترفض صحيفة لوماتان تصور التاريخ عند الشروق العربي و البلاغ لكنها تؤطره وفق عملية الصراع الإجتماعي و الإنتماءات المتعددة، كما أن الشروق العربي و البلاغ لا ترفضان مبدأ الصراع بين الجماعات و الشعوب، و لكنها تجعل من الإسلام و العربية أداة للتوازن و الإستقرار المجتمعي.

ب/ التاريخ كتراث : شكل هذا المفهوم محور تجاذب الصحف سواء من ناحية ماهيته أو دوره في تشكيل الوعي الجماعي، فهذا الأخير باعتباره مؤشر للإحتكاك و التواجد الثقافي (مختلف التعابير و أنماط و التفكير و الممارسات الإجتماعية) يؤكد لنا أن التراث الجزائري يتمثل في المنجزات وفق السيرورة التاريخية. لقد لاحظنا من خلال تحليلنا لمحتوى الجرائد التركيز على : الأمازيغية و العروبة و المتوسطة.

توضح لنا جريدة لوماتان بأن مسألة التراث هي التي تميز المجتمع الجزائري عن بقية المجتمعات الأخرى في مختلف الإعتقادات و السلوكات. من هنا فالتراث الأمازيغي يشكل جزءا مهما من تاريخ و ثقافة هذا المجتمع إذ يعبر عن الأصول و الجذور و الإعتزاز و المنجزات الفكرية و المادية. يعكس لنا هذا الوصف العمق التاريخي للإرث الأمازيغي من حيث أنه إرتبط بوجود الإنسان في شمال إفريقيا و ما أنتجه من ثقافة و حضارة ، كما إرتبط بمفهوم النضال ضد الأجنبي و هذا ما يفسر شرعية المطلب الأمازيغي الرامي إلى الإعتراف بهذا البعد من حيث المكانة و الدور الذي يجب أن يتجسد واقعا بإسهامه في بناء المشروع الوطني العصري.

لقد جاءت نوعية تصور الإرث الأمازيغي نتيجة تضافر عاملين هما:

- طبيعة الثقافة و الإيديولوجية التي تميز منتجي الخطاب؛
- مكانة التراث الأمازيغي في منظومة القيم على إختلاف أنواعها للمجتمع الجزائري و علاقته ببعض البنيات المعرفية و الإيديولوجية.

مما يبدو أن هذه المسألة طرحت في الحركة الوطنية على شكل رفض إعطاء أهمية أولية للتراث و الإنتماء العربي الإسلامي، ذلك لأن المجتمع الجزائري طبع مختلف الثقافات الوافدة بصبغته المحلية، من هنا تأتي أهمية الوعي و الإرث الأمازيغي في تكوين الشخصية الجزائرية على مر العصور.

لقد أحدثت هذه الرؤية كما سبق و أن أشرنا إنشقاقا في الحركة الوطنية هذا الأخير الذي استمر و تعمق حتى بعد الإستقلال خاصة و أن البعد الثقافي الأمازيغي لم يؤخذ بعين الإعتبار في المسألة الثقافية و الإجتماعية، حيث تحول الصراع من طابعه النخبوي إلى طابعه الإجتماعي عن طريق المطالبة بالإعتراف بالأمازيغية كلغة و تراث حضاري و هذا من خلال المسيرات و الانفجارات الشعبية أو الدفاع عن مصالح المناطق المعنية.

إن هذه الإصطدامات ما هي إلا تعبير عن رفض هيمنة النموذج الثقافي العربي الإسلامي إستنادا إلى أطروحات مولود معمري الذي يرى في الأمازيغية البعد القوي لثقافة الجزائر و شمال إفريقيا و قد تترجمت هذه الرؤية في كثير من رواياته و نشاطاته، حيث انتقلت هذه الأفكار عبر العمل المؤسسي خاصة الجامعة إلى مختلف الشرائح الإجتماعية (سكان منطقة القبائل خصوصا)، لقد أعيد طرح هذه القضية في فترة التعددية الحزبية من خلال الممارسة السياسية و الثقافية و التكوينية.

و في هذا الصدد نلاحظ أن الجماعة العلمانية أثرت هذه القضية إنطلاقا من أن التراث الأمازيغي الشفوي أو المكتوب ليس فلكلور فقط إنما نموذج معرفي حضاري مرتبط خصوصا بالهوية المعاشة و الغير المعترف بها.

لقد تموقع هذا التصور خاصة بعد الكبت الطويل و البروز القوي للتوجه الإسلامي و فوزه في الإنتخابات المحلية بمعنى ذلك أن التراث الأمازيغي في نظر العلمانيين سيؤدي وظيفة محاربة الأصولية و يتبنى منطق الحضارة العصرية.

تلاحظ الشروق العربي أن التراث هو منبع الثقافة و الهوية الوطنية، فهو يقدم لنا نموذج ثقافي الذي يساعدنا على الفهم و التحكم في الواقع الإجتماعي، وهي تقصد هنا التراث العربي الإسلامي الذي ترى فيه المنبع الأساسي للوجود الإجتماعي من حيث أنه يمثل الممارسات و الإبداعات و التصورات التي أنتجها المجتمع الجزائري في فترات تاريخية مختلفة، فالأشكال و الرموز المادية و الروحية و العقلية ذات علاقة بنوعية المصادر الثقافية التي اعتمد عليها الفرد الجزائري و التي تتمثل في الدين و اللغة و مختلف التجارب المرتبطة بالوعي العربي.

تظهر لنا هذه النظرة عروبة التراث المغربي الذي يفسر أهمية دخول الوافد العربي إلى شمال إفريقيا من حيث التغيير النوعي الذي حدث بفعل احتكاك البربر مع العرب في مختلف مستويات التفكير و الممارسات من خلال عملية الأسلمة و التعريب.

تركز الصحيفة على نقطة مهمة و هي أن إرتباط المغرب بالمشرق العربي إجتماعيا و سياسيا هو الذي ولد عروبية و إسلامية التراث بجميع فروع و أشكاله.

غير بعيد عن هذا الفهم ترى صحيفة البلاغ بأن التراث يلعب دورا مهما في تشكيل الشخصية الوطنية و تدعيم إسلامية و عروبة هذا المجتمع منذ الفتح الإسلامي حتى الآن، فالإرث العربي الإسلامي هو من منجزات السلف الصالح على وجه الخصوص سواء في طريقة التفكير أو العمل و هو مجموعة من الممارسات الروحية و المادية التي سمحت بتكوين الحضارة العربية الإسلامية المختلفة عن الحضارات الأخرى.

أما التراث الأمازيغي فهو يعبر عن الخصوصية المغربية لكن لا يجب أن يؤخذ كإطار حضاري و معرفي، لذا فالمطالبة بإحياء هذا الإرث و إعطائه أبعادا وطنية و سياسية هو محاولة تمزيق و تغريب المجتمع عن ذاته.

يبرز لنا هذا الوصف المختصر فكرة محورية تستند إليها هذه الرسالة الإعلامية و هي أن للإسلام الدور الرئيسي في تحديد نوعية و طبيعة الإرث الوطني و مدى صلاحيته في إعادة تشكيل دولة إسلامية، لذا فطرح البعد الأمازيغي و إعطائه وزنا كبيرا في فهم المجتمع و الثقافة يعني زعزعة و محاولة تمزيق المنظومة القيمية و المراجع الأولية للمجتمع.

إن هذا الإدراك و المتقارب نسبيا لموضوع التراث في صحيفتي الشروق العربي و البلاغ يكشف لنا عن تلك العلاقة بين الجماعة العروبية و الإسلامية و مسألة الإرث خاصة العربي و الإسلامي، فالقيم المتقاربة نسبيا و التي تدافع عنها الجريدتين تظهر لنا بحق طبيعة و ظروف تشكيل هذين التوجهين تاريخيا و استمرارهما في التواجد الاجتماعي و الثقافي و المؤسساتي و هذا عبر عملية التنشئة الإجتماعية و الثقافية التي كانت تمارسها خاصة في المدرسة و بعض وسائل الإعلام، إلا أن هناك نقطة يجب التركيز عليها هي أن التوجه الإسلامي ينظر للتراث من منطلقاته و استعمالاته الدينية، معنى هذا أنه يدافع عن التراث الوطني في إطار ارتباطه بالقرآن و السنة و هذا ما برز علانية و بصورة قوية في التنظيمات المؤسساتية ذات التوجه الإسلامي كالأحزاب السياسية ، الجمعيات، المساجد... إلخ، فإعتبار الإسلام بعدا شاملا تدور في حلقاته الأبعاد الأخرى كاف لتفسير مسألة الإرث الوطني.

إلا أن العروبيون يختلفون مع الإسلاميين من حيث أن مختلف التعبيرات الشفهية و الكتابية و الجسدية لا يحددها فقط الدين بل هناك متغيرات أخرى تتمثل في اللغة، الفكر العربي القومي أو ما يسمى بالوعي العروبي (1).

أما الفترة الثانية فلا يوجد فرق كبير في تقييم التراث الأمازيغي و العربي مقارنة مع المرحلة الأولى، فجريدة لوماتان لا زالت ترى بأن التصور العام الرسمي للإرث الوطني في جانبه المادي و الفكري لازال يغلب عليه الطابع العربي الإسلامي، رغم أن المجتمع الجزائري قد احتك بمجموعة من الثقافات و الحضارات المختلفة مما يستوجب القول أن الإعتقادات و الممارسات و المنجزات ذات الطابع العربي الإسلامي قد تكيفت و اندمجت مع خصوصية المجتمع الجزائري من حيث طبيعة أصوله القديمة ، زيادة على هذا فالتراث العربي بقي محدودا و منغلقا في تصوراته الماضوية القديمة ، أما الأمازيغية فلا زالت تستعمل كفلكلور فقط .

إلى جانب هذا تطرقت الجريدة في هذه الفترة و بصفة مكثفة إلى مفهوم المتوسطية، إذ اعتبرت أن المجتمع الجزائري يزخر بهذا الإرث و الذي يتمثل أساسا في مختلف المؤلفات العلمية و الفكرية و الدينية، الآثار المادية كالبنائيات، إلى جانب بعض الممارسات و التعبيرات و الإنفعالات المرتبطة ببيئة البحر الأبيض المتوسط و هذا راجع للموقع الجغرافي و احتكاكها بالثقافة و الحضارة الرومانية و اليونانية سواء عن طريق الغزو أو التبادل التجاري و الثقافي بين شعوب المنطقة، إضافة إلى هذا فالإحتلال الفرنسي للجزائر قد أحدث تغييرا و تحولا في البناءات الإقتصادية و الفكرية و السياسية و المؤسساتية و الذي يمكن إعتبره إرثا متوسطيا عصريا .

من خلال هذا الوصف نستنتج بأن الجريدة لازالت ترفض تسييس و هيمنة الإيديولوجية العربية الإسلامية على الإرث الوطني و الذي تسبب في تضيق الأمازيغية و جعلها فكلور جهوي إلى جانب هذا فتحليلها لمفهوم المتوسطية مرتبط بكون أنها حقيقة تاريخية تواجدت عبر فترات تاريخية معينة ، و هذا من خلال الإحتكاك الثقافي و الحضاري بين شعوب البحر الأبيض المتوسط .

إن رفض هذه الجماعة لمفهوم الإنتماء للأمة العربية الإسلامية جعل منها ترى في التراث و الحضارة المتوسطية فرع مهم في تشكل الثقافة الجزائرية ، و هي بهذا تعتمد على الدراسات التاريخية و الأنثروبولوجية التي أقيمت على مجتمعات شمال إفريقيا

(1) محمد عابد الجابري -يقظة الوعي العروبي في المغرب(مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية)مرجع سابق

لكن هذه الفكرة قد لاقت رفضا و معارضة من الطرف المعادي سواء في الفترة الإستعمارية أو بعد الإستقلال .

لقد كان لعامل صياغة الثوابت و السياسة الثقافية دورا كبيرا في تضخيم حدة الصراع ، و الذي لم يكن صراعا حول الإرث في حد ذاته و إنما حول طبيعة المشروع الثقافي و الإجتماعي ، حيث وظف الإرث المتوسطي لإعادة تحديد دائرة الإنتماء خاصة بعد دخول الجزائر في إقتصاد السوق و تبنيتها لنظام العولمة و التطور الهائل للتقنية و وسائل الإتصال .

من هنا يظهر لنا أن طبيعة المرحلة التي تعيشها الجزائر و التغيرات السريعة التي حدثت و لازالت تحدث بفعل الشراكة الإقتصادية للأورومتوسطية و بناء نمط جديد لعلاقات إقتصادية و سياسية بين دول البحر الأبيض المتوسط ، زد على ذلك دخول البرابول و وسائل إعلامية أخرى كالصحف و المجالات... إلخ و بالتالي القيم التي تبثها مثل الديمقراطية ، الحريات الفردية ، التطور ، الثقافة العالمية .. إلخ ، كل هذه العوامل تعمل على تثبيت العلاقة مع البلدان الأورومتوسطية بإعتبارها منتجة للتكنولوجيا و الثقافة الحديثة .

لهذه النظرة مناصريها من الأحزاب السياسية و الجمعيات و وسائل الإعلام التي تعتبر التفتح على العالم خاصة دول حوض البحر الأبيض المتوسط ما هي إلا إعادة إعتبار لجزء مهم من تاريخ و تراث شمال إفريقيا سواء القديم منه أو الحديث .

عكس هذا لازالت الشروق العربي ترى بأن الإرث الوطني هو عربي إسلامي ، من هنا فالأمازيغية جزء من هذا الأخير و مكمل له بإعتبار أن هناك نوع من التقارب في العادات و التقاليد و الممارسات و التصورات بين المغرب و المشرق العربي ، حتى قبل الفتوحات الإسلامية ، غير أن الطريقة التي تطرح بها الأمازيغية تقلص أو تنفي البعد العربي الإسلامي .

في نفس السياق تدرج جريدة العالم السياسي موقفها من العروبة و الأمازيغية إذ تعتبرهما مكملان لبعضهما البعض ، فالأمازيغية تراث عريق و ثقافة تحدي و يجب تطويرها و الإهتمام بها ، كما أن العروبة تمثل الثقافة الأصيلة المعبرة عن فكرة الإنتماء و أن مكتسباتها و منجزاتها لا تتنافى مع منطق العقل و العصرية .

بصفة عامة يمكن القول بأن جوهر فهم و إدراك العروبة و الأمازيغية كإرث وطني لم يتغير مقارنة مع المرحلة الأولى فهو لازال مرتبط بالحضارة العربية الإسلامية ، هذا المرجع الذي تستند إليه الجريدتين في جل تحليلاتها لقضايا الفكر و الإنتماء ، لكن الشيء الذي يمكن ملاحظته خاصة بالنسبة للتوجه الإسلامي من خلال جريدة العالم

السياسي هو قلة حماسها و تأكيدها - و لو لم يكن هذا ظاهرا- على جعل الإسلام البعد الوحيد في تقييم التراث و هذا راجع و كما سبق و أن شرحناه لخصوصية المرحلة الثانية من حيث أن الجماعة الإسلامية السلفية أصبحت محاصرة .

أما الموضوع الآخر الذي تم التطرق إليه في هذه الفترة فيتعلق بالإرث المتوسطي ، حيث تلاحظ الجريدتان بأن هذا الأخير حتى و إن مثل حقيقة و تواجد تاريخي و ثقافي و هذا من خلال الآثار المادية و الفكرية إلا أنه ليست لديه أهمية فعالة في تشكيل الأنا الثقافي و الحضاري ، ذلك لأن الفتح العربي الإسلامي قد أعطى بعدا آخر للنموذج الثقافي المعرفي الجزائري من خلال القطيعة المصيرية التي أحدثها بين سكان شمال إفريقيا و بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط ، كما أن الإرث الفرنسي خاصة في جانبه المعنوي لم تكن لديه فعالية كبيرة في نفوس أفراد المجتمع الجزائري إلا عند فئة قليلة و هذا دليل على قوة و هيمنة البعد العربي الإسلامي ، زيادة على هذا تصف الجريدتان عملية المطالبة بإعادة الاعتبار للتراث المتوسطي كبعد سوسيو-ثقافي و تاريخي بأنها تريد فرض مشروع إجتماعي غربي يهدف إلى السيطرة و التخلص من السيادة الوطنية من خلال محاربة العربية و الإسلام و المساس بالثوابت الثقافية ، لهذا فهي إستعمار جديد يهدف إلى تغيير البنية و أنماط السلوك و الأطر العقائدية .

إن التفتح على المتوسطية يجب أن يكون نسبيا و بحذر ، فإذا كانت الظروف الدولية خاصة في جانبها الإقتصادي و الإتصالي تقتضي هذا ، فإنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار عملية الإنقضاء "و تتميز المرحلة التاريخية الراهنة بولادة التكتلات البشرية الضخمة على المستوى الكوني و التي تحاول إقتصاديا و سياسيا و ثقافيا السيطرة على العالم كله ، و حوض المتوسط يشكل إحدى أبرز النقاط الساخنة فيه ... لقد ارتفعت الأصوات الأوروبية للمطالبة بالمتوسطية بعد إضفاء صفة الحضارة عليها ، و جاءت الدعوة مقرونة بإحياء الدعوات السابقة على العروبة " (1)

إن أية محاولة لتفسير هذا الخطاب ترجعنا حتما إلى آليات فهم جماعة العروبيين الإسلاميين لموضوع الإرث المتوسطي في شمال إفريقيا إنطلاقا من المراجع التي تستند إليها في تقييم هذا الأخير.

كما سبق و أن رأينا أن هذه الفئة الإجتماعية و نتيجة لظروف و إعتبرات تتعلق خاصة بنوعية التنشئة الإجتماعية و التكوين الثقافي الذي تلقته و الصدمة الثقافية التي حدثت بعد دخول فرنسا للجزائر أصبحت تمثل جماعة مرجعية تغذيها قيم و معايير

الإنتماء العربي الإسلامي و الذي من خلاله يعتبر تراث الجزائر مندمجا فيه ، ذلك لأن مرحلة الفتح العربي الإسلامي أعطت بعدا معرفيا و حضاريا جديدا لبلاد المغرب ، كما أحدثت قطيعة مع الحضارة و الثقافة الأورومتوسطية ، بل الأكثر من هذا كان المسلمون يسيطرون على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بتجارتهم و ثقافتهم و علمهم .

إنطلاقا من هذه الفكرة نستطيع القول بأن هذه الجماعة تريد تقزيم أو حتى رفض تأثير تواجد الرومان و فرنسا خصوصا على البناء الروحي و الفكري .

لقد أخذ هذا التصور أبعادا سياسية و إيديولوجية تمثلت خاصة في ظهور الصراع بين الفاعلين المشكلين للمراجع الثقافية المتناقضة ، و قد ازداد هذا الأخير بعد صياغة السياسة الثقافية التي لم تأخذ بعين الاعتبار البعد الأورومتوسطي من حيث فعاليته في الهوية الجماعية ، وهذا ما يتضح أكثر في رفض هذه الجماعة للإزدواجية اللغوية و الإعراف بالأمازيغية و تبنيتها للتعريب و الإسلام دين الدولة خاصة و أنها أصبحت المسيرة للسياسة التربوية و بعض وسائل الإعلام إلى غير هذا من العوامل و الأحداث المترابطة فيما بينها مما جعل الصراع يكتسي طابعا أكثر سوسيو-إيديولوجي ظهر علانية بعد التعددية الحزبية و الإعلامية أين أصبح لهذا التمايز الثقافي وجود سياسي ، فعدم القدرة على إنشاء علاقة سياسية أعلى من العلاقة الإيديولوجية قد أظهر مشكلة حقيقية (1) ، يتمثل هذا الإشكال في عدم وجود نظرة موحدة بين الجماعات المرجعية في مختلف المؤسسات لمكانة و دور التراث المتوسطي في الحقل الثقافي الوطني و أبعاده الإستراتيجية .

في هذا الصدد نشير إلى أن العروبيين والإسلاميين من خلال خطاباتهم و نشاطاتهم و بصفة أوضح من خلال مشاريعهم السوسيو ثقافية كانوا يحددون مواقفهم الإنتمائية من خلال رفضهم لإستعمال الإرث المتوسطي لأغراض إستراتيجية و مستقبلية تضرب الإطار العربي الإسلامي .

مع تغير الخريطة الجيوسياسية للعالم و التطور الكبير الذي شهدته وسائل الإعلام و الإتصال من حيث نوعية و كمية الثقافة و القيم التي تبثها " فتورة الإتصالات جعلت من السهل جدا وصول المعلومات و الأفكار و المبادئ و القيم الجديدة إلى أي فرد في أية دولة دون أن تستطيع السلطة فعل أي شيء مؤثر في هذا المجال ، و من المظاهر الغير المباشرة أن الثورة التقنية المعاصرة جعلت من العالم شبكة واحدة من المصالح المتداخلة " (2) ، إلى جانب هذا فالإقتصاد الليبرالي أو إقتصاد السوق أصبح ضرورة

(1) برهان غليون : نظام الطائفية (من الدولة إلى القبيلة)، بيروت المركز الثقافي العربي-ط1-1990

(2) تركي الحمد -من الدولة القومية إلى الدولة العالمية- الشعب 30 أوت 1994 ص 22

إستلزماتها ظروف و معطيات تتعلق أساسا بتحطم البنيات الإقتصادية لمجتمعات الإقتصاد الإشتراكي ، و من هنا يتحدد موقع الدولة الجزائرية التي أصبحت في هذه الفترة تتعامل مع

هذه المتغيرات بشكل مباشر و غير مباشر من خلال سياسة التفتح على العالم و دخولها في الشراكة الإقتصادية مع الدول الأورومتوسطية بإعتبارها منتجة العلم و التقنية مما يسمح بدخول و انتشار مفاهيم تحمل بصمات البلدان التي أنتجتها "فإذا كانت الآثار التقنية المباشرة لهذه الثورة واضحة جلية فإن الآثار السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية غير المباشرة هي الأهم و هي التي سوف تجعل من العالم فعلا قرية صغيرة بالمعنى السوسيوولوجي لا بالمعنى الجغرافي " (1).

من خلال هذه الفقرة نستنتج بأن عملية إستيراد الثقافة الأورومتوسطية الجاهزة قد تحكمت فيها عوامل سبق شرحها خاصة و أن الدولة هي في وضعية المغلوب عليه بمفهوم إبن خلدون ، لذا فما كان لبعض العروبيين و الإسلاميين إلا محاولة التأقلم و التكيف مع المعطيات الداخلية للدولة و الأوضاع الدولية الجديدة الغير متوازنة (*)

ج/المراحل التاريخية : يعتبر هذا الموضوع من الجوانب المهمة و الحساسة في العملية التاريخية من حيث أنه يمثل أهم الفترات التاريخية للمجتمع الجزائري و وزنها و دلالاتها الرمزية في مخيلة الجماعات الإجتماعية .

ترى جريدة لوماتان أن ثورة أول نوفمبر لم تكن ضد المستعمر فقط ، و إنما إستهدفت تغيير الذهنيات و الأفكار الرجعية القديمة و هذا من خلال إرتكازها على قيم العصرية و التطور و الديمقراطية بفعل إحتوائها على مجموعة من العناصر التي تؤمن و تدافع على الحداثة و العلمنة ، إلا أن هذه الأخيرة قد تم تحريفها بعد الإستقلال من طرف العروبيين و الإسلاميين .

إن تقييم ثورة نوفمبر من جانبها التغييري و التطوري يعكس لنا تلك العلاقة التي تقيمها الجريدة بين قيمها و أهداف الثورة مما يستوجب القول أن عملية إدراك هذه المرحلة مرتبطة إجتماعيا و ثقافيا ببعض الفاعلين اللذين يصنفون الثورة ضمن الأحداث التاريخية الأكثر تأثيرا في تشكيل الوعي الجماعي في طابعه المعصرن الراض لمفهوم الرجعية و الأصولية إستنادا إلى الإرث الذي خلده بعض الفاعلين في الحركة الوطنية و الثورة أمثال :
عبان رمضان و فرحات عباس (*)

يتضح أكثر هذا الفهم من خلال رفض هذه الجماعة المتمركزة في مختلف

(1) تركي الحمد - نفس المرجع

(*) هذا ما أكده لنا أحد صحفيي العالم السياسي

(*) هذا ما استنتجناه من خلال تقييم الجريدة لهذين الشخصين

الحقول السياسية و الاقتصادية و الإعلامية لفكرة الثوابت الثقافية ، الإنتماء العربي الإسلامي ... إلخ و الذي تبلور أكثر من خلال معارضة قانون الأسرة ، المنظومة التربوية ، التسيير السياسي و الإيديولوجي الذي تبنته الدولة اتجاه المجتمع ... إلخ إذ تمثل هذه الجوانب أطر إستراتيجية تريد الجماعة بواسطتها توضيح فكرة خيانة مبادئ أول نوفمبر التي تسببت في تأزم المجتمع و جموده بل الأكثر من هذا ساهمت في ظهور الأصولية و التعصب .

إن اتخاذ قيم الثورة كمرجعية تستند إليها الجماعة يدخل في إطار تحديد نظرتها للعالم الإجتماعي و الثقافي ، و هذا ما نلاحظه مثلا لدى مختلف الأحزاب العلمانية و التنظيمات الأخرى المرتبطة بها مما يفسر رغبتها في الوصول إلى الإعتراف الإجتماعي الشامل من خلال نشر و توزيع رأس مالها الثقافي الإيديولوجي.

عكس هذا التصور تلاحظ الشروق العربي بأن قيم ثورة أول نوفمبر مرتبطة بكل ما لديه علاقة بالدين و العروبة و القومية ، إذ تعتبرها مرحلة هامة تعكس أصالة الجزائري و تحديه للإندماج بمعناه الواسع في الإستعمار ، فهي ثقافة الرفض و الإعزاز بالذات التي سمحت بتأسيس دولة حديثة و هذا ما يتناسب مع مرحلة الفتح الإسلامي و الوظيفة التاريخية التي قدمتها في الجانب الديني المعرفي ، الإقتصادي ، السياسي و الأكثر من هذا التغيير الذي حصل في البنية الإنتمائية و الحضارية للمجتمع الجزائري ، على عكس المرحلة التي سبقتها (ما قبل الفتح الإسلامي) و التي امتازت بكونها لم تعرف الإستقرار بسبب النظام القبلي المهيمن و تعرضها باستمرار للغزو الأجنبي رغم رفضها و تحديها له . عموما يدخل تصور صحيفة البلاغ لهذه المراحل التاريخية في نفس الصنف للشروق العربي من حيث أنها أبرزت الأهمية الكبرى للعامل الديني في تحديد سلبية و إيجابية الفترات التاريخية .

تلعب الأطر المعرفية لهذين التوجهين من خلال معتقدات العناصر الإجتماعية و رؤيتها للوجود الإجتماعي دورا هاما في فهم و بناء هذه المراحل التاريخية وفق أسس معيارية تصنيفية .

إن نمط المشروع الإحتماعي و الثقافي الذي تناضل من أجله يجعلها ترى في ثورة أول نوفمبر و مرحلة الفتح الإسلامي كوجهان لحقيقة واحدة مفادها أن قيم و منجزات هذه المرحلة من حيث نوعية الأفكار التي تبنتها و وظيفتها في التغيير الإجتماعي تدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في بناء مجتمع و دولة عربية إسلامية تنتمي للأمة العربية ، ذلك لأن إرتباطها بالإسلام و العروبة يكفي لإتخاذها كمرجعية تاريخية و هذا ما تفسره العبارة التالية " إن الثورة الجزائرية من مقوماتها رفع راية الإسلام ، و قد قامت باسم الله

أكبر على مبادئ الإسلام ، و بيان أول نوفمبر ينص على إقامة دولة جزائرية حرة مستقلة في إطار المبادئ الإسلامية " (1)

لقد كان لإتخاذ و تماثل هاتين المرحلتين من ناحية الدور الذي قدمته في العملية التاريخية و الحضارية صدى في الممارسات السياسية و الثقافية و الإعلامية لهذين التوجهين بنسب مختلفة و متعارضة أحيانا بسبب طبيعة كل توجه ، حيث تترجمت في مختلف المواقف و المنجزات من خلال سياسة التعريب ، تدعيم الثوابت ، معارضة السلطة في بعض القضايا ، الإنتاجات المكتوبة و السمعية البصرية ... إلخ ، كل هذا جاء ليحقق مشروعية و فعالية قيمها في بناء الدولة و تطويرها إستنادا إلى التاريخ و بالأخص ثورة أول نوفمبر .

تعكس لنا هذه الإستراتيجية المتبعة مفهوم الممارسة من أجل الهيمنة الرمزية و المؤسساتية خاصة و أنها على علاقة صراعية مع الجماعة العلمانية ، هذه العلاقة التي ازدادت تعمقا و تشنجا بعد ظهور الحرية السياسية و الإعلامية و محاولة كل طرف و بمختلف الوسائل الوصول إلى الإعتراف الإجتماعي و الذي تتصوره الجماعة العروبية الإسلامية أنه يتحرك وفق منطق الجزائر : مجتمع و دولة عربية مسلمة .

لهذا فتقييمها السلبي لمرحلة ما قبل الفتح جاء في إطار انعدام الثوابت الإجتماعية و الثقافية الموحدة لأي مجتمع (*)

إن هذا التصور الشامل للمراحل التاريخية في الجريدتين تفسره نوعية التقييم المقدم لمختلف الشخصيات التاريخية من حيث طبيعة المرحلة التي ظهرت فيها و نوعية الفكر الذي تحمله ، إذ تراها أكثر تعاطفا و تقبلا لعقبة بن نافع ، الأمير عبد القادر ، عبد الحميد بن باديس ، لكن في نفس الوقت نراها أكثر نقدا لسان أوغسطين ، الكاهنة ، فرحات عباس .

تأتي المرحلة الثانية لتبرز نفس الخطاب عموما ، فهذه صحيفة لوماتان لازالت متمسكة بتصوراتها لمسألة الثورة التحريرية .

لقد تطرقت الصحيفة في هذه الفترة لمرحلة ما قبل الفتح الإسلامي و التي وصفتها بأنها حلقة تاريخية مهمة في تكوين الإنسان الجزائري من حيث أنها شهدت إحتكاك كبير مع الشعوب مما أدى إلى انتشار الحضارات خاصة المتوسطية ، و في

(1) محمد السعيد ، لولا الإسلام لما كانت الثورة و الإستقلال ، البلاغ ، العدد 03 ، أكتوبر 1991 - ص 12
(*) هذه الفقرة مستوحاة في مضمونها من المقابلة التي أجريت مع رئيس جريدة تحرير الشروق العربي

بعض الأحيان الثقافة الإفريقية ، لكن هذا لا يعني الاندماج الكلي في هذه الثقافات مما يفسر عملية رفض الأجنبي عن طريق الحركات الثورية .

أما مرحلة الفتح الإسلامي فإن تقييمها غامض نوعا ما ، يتسم أولا بكونها فترة إنقلاب و غزو و قطيعة مع الجذور ، كما أنها شهدت عدة صراعات و مواجهات دامية بين العرب و البربر ، لكن في نفس الوقت تعتبرها مرحلة شهدت فيها بلاد المغرب تطورا كبيرا في مختلف المجالات خاصة العلمية منها ، كما ترمز إلى التفاعل بين العرب و البربر بفضل المبادئ الدينية القائمة على أسس الأخوة و التعاون و العدل إلخ مما سمح بإنتاج ثقافة محلية ذات خصوصية مغربية .

يظهر لنا هذا الوصف نوعية المقاربة التي إنتهجتها الصحيفة اتجاه هاتين الفترتين و اللتان اتصفتا من جهة بالتمائل من حيث أنهما ساهمتا في تكوين الشخصية الجزائرية و إنتاج حضارة عريقة كانت ثمرة إحتكاكها بمختلف الشعوب ، مما أدى إلى تكوين دولة قوية لعبت فيها مختلف الشخصيات دورا بارزا في إبراز الذات المغربية ، لكن و في نفس الوقت نلاحظ تصادم هاتين الفترتين في مخيلة منتجي الخطاب و الذي ترجعه لبعض الأحداث التاريخية التي صدمت نفسية المغربي كاستعمال القوة، السيطرة، غزو بني هلال و ما أحدثه من تخريب ، التبعية السياسية للدولة العربية و النزاعات المصلحية ... إلخ .

يمكن إستدراج هذا التأويل في سياق رفض الجماعة العلمانية إعطاء وزن كبير لمرحلة الفتح الإسلامي على حساب المرحلة التي سبقتها أو المراحل الأخرى و هذا الرفض يدخل في سياق معارضة فكرة التغير الجذري للأطر المعرفية و الإقتصادية و الإجتماعية التي كانت سائدة سابقا و عدم فعالية هذه المرحلة في التشكل الإجتماعي و الثقافي ، كما يظهر لنا إستنساخ مركزي يتعلق بتبني فكرة " الجزائر جزائرية " و الميل للإنتماء المتوسطي بحكم التقارب الجغرافي و نتائجه (*)

هذا ما يفسره تقييم الشخصيات التاريخية ، حيث يعتبر ماسينييسا و الكاهنة شخصيتين تاريخيتين ترمزان للقوة و الجذور ، على عكس عقبة بن نافع الذي وصف بأنه دخيل .

إن لهذه المنطلقات التصنيفية للجريدة وجودها و آلياتها و استمرارياتها من خلال تصارع الجماعات المرجعية و نقدها لبعضها البعض الذي هو في الأساس نقد للأسس المعرفية ، إذ تتخذ الجماعة العلمانية من مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي إطارا تاريخي

(*) لقد تم توضيح هذه الفكرة أثناء المقابلة التي أجريت مع جريدة لوماتان -لوسوار دالجيري-لانوفال ريبيليك-لاتريبين

مشبع بالرموز الثقافية و المادية للتغلغل أكثر في الأوساط الشعبية خاصة ذات الحساسية البربرية و لتثبت و بمختلف الوسائل الجذور الحقيقية للمجتمع و الدولة الجزائرية و إرتباطها ليس بالعرب فقط و إنما بشعوب و دول أخرى كالرومان و اليونان مما يفسر ضرورة الإحتكاك مجددا و في مختلف المجالات بالشعوب الأورومتوسطية لضرورات تاريخية و مستقبلية بفعل إمتلاكها للتكنولوجيا .

على عكس هذا لازالت الشروق العربي و العالم السياسي تنظران لهذه المسألة بنفس التقييم و التصنيف.

إن ما يمكن قوله بالنسبة للمسألة التاريخية هو أن هذه الأخيرة قد تحددت في مخيلة منتجي الخطاب من زاوية وزن الأحداث و الجماعة التي أنتجتها و نظامها المعرفي ، بمعنى أن التاريخ الوطني لم ينظر إليه من جانب التكامل و الإنسجام و لو كان نسبي و إنما من منظار التناقض و الصراع و هذا ما يفسر لجوء كل جريدة إلى مرحلة أو إرث تاريخي معين لتبرير ثقل و قوة مشروعها الإجتماعي العام ، بل الأكثر من هذا إستعمال تاريخ الثورة في بناء تصوراتها من منطلقات فلسفية و إيديولوجية متناقضة .

عن سؤال يتعلق بتحديد المرجعية الثقافية للجزائر ، ترى الجريدة أنها تتمثل في الإسلام، العربية، الأمازيغية .

فالدين يحتل موقعا مهما لأنه مقوم أساسي في تكوين هوية و شخصية المجتمع ، و هو مرتبط بتاريخه و معتقداته ، أما العربية فهي لغة وطنية و رسمية للمجتمع و الدولة ، فهي حاملة لمعاني إجتماعية ، ثقافية ، حضارية .. إلخ ، كما يعتبر إرث تاريخي حضاري نعتز به ، غير بعيد عن هذا تمثل الأمازيغية أحد ركائز المجتمع الجزائري ، من حيث أنها حقيقة و معطى تاريخي واقعي ، كما يمكن إعتبارها إلى حد ما لغة و جب ترسيمها .

من هنا فالثوابت الموجودة في الدستور مناسبة و ملائمة ، لكن المسألة تبقى مرتبطة أكثر بالتفسير و التأويل و الممارسة .

أما فيما يخص السؤال المتمحور حول عملية تفسير المسألة اللغوية ، الدينية و التاريخية في الجزائر ، تلاحظ الجريدة بأن إشكالية الدين في الجزائر خاصة في وضعنا الحالي مرتبطة أكثر بالجانب السياسي الأصولي الضيق و هذا ما زاد في حدة الصراعات الثقافية و السياسية و التي أخذت طابع العنف المعنوي و الأكثر من هذا الجسدي ، مع أن الأصل أن الدولة أن الدولة هي التي تسيّر الدين و تدمجه في حركة التفتح و التطور .

أما المسألة اللغوية في الجزائر فقد أخذت بعدا خطيرا من حيث أنها أصبحت مرتبطة أكثر بالجانب السياسي الحزبي الإيديولوجي و قد اتضحت أكثر في الصراع الموجود حول التعريب و الذي لم يطرح بكيفية علمية و موضوعية في الأوساط السياسية ، كذلك بالنسبة للغة الأمازيغية التي من المفروض أن تتكامل مع العربية و ليس العكس .

فيما يتعلق بالتاريخ الوطني و الذي رغم وضوحه و ثرائه و تكامله من ناحية الأحداث و التجارب و الشخصيات التي خلدت إرثا و ذاكرة جماعية ، فلا زال للأسف حبيس الأطروحات و المصالح السياسية الضيقة ، نحن نرى في التاريخ الجزائري شخصية المجتمع الحضارية سواء فيما يخص التراث العربي الإسلامي ، الأمازيغي ، الإفريقي ، المتوسطي ، إلا أن فترة الفتح العربي الإسلامي و ثورة أول نوفمبر تعتبر أهم المراحل في تحديد و توحيد الوعي الجماعي .

ترى صحيفة الخبر أن من أهم الأبعاد المعتمد عليها في نظرتها و تفسيرها لهذه القضايا هي الحقائق التاريخية التي يجب أن تصل إلى معالجة موضوعية بعيدة عن الحساسيات السياسية و المصالح الضيقة .

عن سؤال يدور حول المرجعية الثقافية في ظل إقتصاد السوق و العولمة تجيب الصحيفة بأن هذا المتغير باستطاعته إضفاء حيوية أكثر على المجتمع و مصادرہ الثقافية من حيث أنه يقدم مجموعة من الأفكار و الطرائق في ميدان الثقافة و المعرفة بصفة شاملة ، شريطة أن يتم تأطير مشروع المجتمع حتى نتفادى متاهات جديدة .

تلعب الصحافة الخاصة دورا مهما في هذا التأطير رغم وجود الإختلافات و الصراعات في النظرة إلى المشروع الوطني و دخول وسائل إعلامية أجنبية (البرابول) و هذا عن طريق إعطاء حرية أكثر للصحافة مما يسمح بتوسيع دائرة النقاش و بالتالي بروز النظرة الواقعية و الموضوعية للواقع الجزائري .

فيما يخص الإجابة عن السؤال الأخير أعطت لنا الجريدة مجموعة من التقييمات حول مفاهيم و شخصيات معينة و هي كالتالي :

- الهوية : هي الأنا
- الأمة الجزائرية : موجودة و تنتمي للأمة العربية الإسلامية
- اللائكية : تجربة و نموذج يمكن الإستفادة من إيجابياته و تجنب سلبياته
- العروبة : لغة و تراث
- الأمازيغية : لغة و تراث
- الإختلاف الثقافي : حقيقة موضوعية
- التكامل الثقافي : قوة
- الإلتناء الثقافي و الحضاري : متعدد ، يغلب عليها الإلتناء العربي الإسلامي
- ماسينييسا : رمز من رموز الأمة وجد في مرحلة معينة
- يوغرطا : مقاوم و رافض للسيطرة الرومانية
- طارق بن زياد : مفخرة للإنتصارات العربية و الإسلامية
- الكاهنة : نموذج للولاء
- عقبة بن نافع : شهيد الرسالة و الثقة
- كسيلة : مرتد إنتهازي
- الأمير عبد القادر : رجل دولة و مقاوم
- عبد الحميد بن باديس : مربى و مصلح ديني
- محمد بوضياف : ضحية السياسة
- آيت أحمد : معارض
- عبان رمضان : شهيد
- فرحات عباس : رمز تاريخي .

2/ جريدة لانوفال ريببليك La nouvelle République

عن سؤال يتعلق بمحددات المرجعية الثقافية للمجتمع الجزائري ، ترى الجريدة أن اللائكية ، اللغة ، الثقافات المحلية التي يجب تطويرها هي القيم التي تستند إليها المرجعية الثقافية في الجزائر .

فيما يخص تفسير المسألة اللغوية و الدينية و التاريخية ، تلاحظ الجريدة بأن العربية هي اللغة الرسمية للبلاد لإعتبارات تاريخية و إجتماعية لكن لا يمكن استعمالها في الميدان العلمي التكنولوجي الإقتصادي ، لهذا فالإزدواجية في الجزائر أمر ضروري ، حيث يسمح بتطور العربية عبر احتكاكها باللغة الفرنسية ، أما الأمازيغية فهي مطلب شرعي ، رغم أننا لا يمكن اعتبارها لغة بالمعنى العلمي الواسع غير أنه يمكن تدريسها و الإعراف بها و تطويرها .

يخضع التاريخ لتعامل إنتهازي ، بحيث كل جماعة تجد تبريرات سياسية في التاريخ ، نحن نرى أن كل المراحل التاريخية بما تحمله من إرث و إنتاج ثقافي علمي حضاري قد ساهمت بمستويات مختلفة في تكوين شخصية المجتمع ، غير أن تاريخ ثورة أول نوفمبر 1954 لعب دورا إستراتيجيا في ذلك من حيث أنه وحد الشعب و قدم قيما ثورية ، تطويرية ، ديمقراطية .

يعتمد تفسيرنا لهذه المسائل على إعتقادات فكرية و حتى إيديولوجية المنطلقة من الحقائق الواقعية .

يتميز خطاب الثوابت في الدستور بأنه متناقض و غير واضح ، فمن جهة تعلن الدولة عن رفضها لعملية تسييس الدين ، و من جهة أخرى تقر بأن الإسلام دين دولة .

عن سؤال يتعلق بالمرجعية الثقافية في ظل العولمة و إقتصاد السوق ترى الجريدة بأن هذه الأخيرة لا يمكن أن تتغير في جوهرها ، بل بالعكس تزداد ثراء و قوة و موضوعية من خلال التفتح الكلي على الفكر العالمي .

بخصوص سؤال حول مساهمة الصحافة الخاصة في بناء مشروع وطني حضاري في ظل الصراع الإجتماعي و دخول وسائل إعلامية أجنبية ، تجيب الجريدة بأن الحرية الفعلية لوسائل الإعلام هي العامل الأساسي الذي يسمح بتحقيق هذا الهدف مهما كانت الأوضاع ، فالتنافس بين مختلف الرؤى و التصورات يسمح بإشراك الشعب في هذه العملية و الحكم عليها .

أخيرا قامت الجريدة بتقييم مجموعة من المفاهيم و الشخصيات التالية و هي

كالتالي :

- الهوية : المجتمع
- الأمة الجزائرية :في طريق التكون
- اللائكية : نموذج لمشروع حضاري تطوري
- الإختلافات الثقافية : تدل على صحة أي مجتمع ، لكن يجب أن يُوَظَر في إطار قيم معينة
- التكامل الثقافي : إثراء الثقافة
- الأمازيغية : كيان لهويتنا
- العروبة : أحد مقومات المجتمع
- الإلتناء الثقافي و الحضاري : نافذة على مختلف الثقافات ، لكن يبقى الموقع الجغرافي الإستراتيجي هو المحدد لعملية الإلتناء
- ماسينيسا : رجل دولة وجب أن نعتز به
- يوغرطة :رمز للبطولة و رفض الأجنبي
- الكاهنة :رمز للحرية
- كسيلة : شخصية تاريخية
- طارق بن زياد : فاتح إسلامي و أمازيغي
- عقبة بن نافع : دخيل
- الأمير عبد القادر : مؤسس الدولة الجزائرية
- عبد الحميد بن باديس : زعيم النهضة ، و مجدد الإسلام
- محمد بوضياف : إنسان وطني ، قائد كبير
- آيت أحمد : شخصية تاريخية
- عبان رمضان : الفكر الوطني المتنور
- فرحات عباس : رمز للدولة العصرية.

3/ جريدة الشروق العربي

تحدد الصحيفة المرجعية الثقافية في مفهوم الأمة العربية ، من حيث أن التاريخ الحامل لقيم ثقافية و دينية و لغوية قد وحد الأمة من ناحية المشاعر و التفكير و المصير (الأصول و الجذور و الإنتماء الحضاري حتى قبل دخول الإسلام).

تفسر الجريدة المسألة اللغوية بأنها واضحة ، فالعربية هي اللغة الوطنية و الرسمية للمجتمع الجزائري و الدولة باعتبارها موحدة اللسان و الفكر ، لذا يجب تعريب مختلف الفئات الإجتماعية و مؤسسات الدولة ، أما الأمازيغية فهي لهجة من اللهجات الجزائرية ، و اللغة الفرنسية هي لغة أجنبية من الأحسن أن نعوضها بالإنجليزية الثرية من ناحية العلوم و المعارف .

المسألة اللغوية في الجزائر مسيسة من طرف الفرنكفوليين بغرض تحطيم اللغة العربية .

يعتبر الإسلام دين الدولة و المجتمع ، من حيث أنه أحد مقومات بناء المجتمع و الدولة الجزائرية و هذا ثابت تاريخيا ، غير أن التلاعبات السياسية الضيقة سواء العلمانية أو الأصولية المتشددة هي التي خلقت المشكل .

للجزائر تاريخ واضح يتمثل في العروبة و الإسلام باعتبارهما المحددان الرئيسيان لهوية الجزائر ، أما الأطروحات التي تطالب بالأمازيغية ، المتوسطة ، فهي ذات طابع غربي مخالفة للحقيقة ، مثلما هو الشأن بالنسبة للفرعونية في مصر ، نحن لا نرفض الأمازيغية كواقع تاريخي لكن نرفض أن تطرح في غير الإطار العربي الإسلامي الذي أعطى لها معنى و وجود .

إن ثوابت الأمة الموجودة في الدستور لازالت غامضة و تخضع لتأويلات مصلحة إيديولوجية مرتبطة بالفكر الإستعماري ، و الدليل التماطل في تطبيق عملية التعريب .

فيما يخص الإجابة عن سؤال كيف ستكون وضعية المرجعية الثقافية في ظل العولمة و إقتصاد السوق ؟ تلاحظ الجريدة بأنه لم يحسم في هذه القضية بصفة قطعية و عملية ، ستتعرض هذه الأخيرة للخناق عن طريق الشروط المباشرة و الغير المباشرة للعولمة خاصة صندوق النقد الدولي .

عن سؤال حول مساهمة الصحف الخاصة في المشروع الحضاري الوطني في ظل الصراع و دخول وسائل إعلامية أجنبية ، ترى الجريدة بأنه لم تعطى الحرية الكاملة للصحافة الخاصة لا يمكنها أن تشارك في بناء مشروع حضاري .

فيما يخص السؤال الأخير حول التعليق على مجموعة من المفاهيم و الشخصيات التاريخية فقد كانت الإجابة على الشكل التالي :

- الهوية : الأصالة
- الأمة الجزائرية :مجتمع أذهل فرنسا و العالم
- اللائكية : لا تصلح عندنا
- الأمازيغية : لهجة كباقي اللهجات الجزائرية الأخرى
- العروبة : الجذور و الإلتماء الحضاري
- الإختلافات الثقافية : ضرورة لكن في حدود
- التكامل الثقافي : كنتيجة للتنوع الثقافي
- الإلتماء الثقافي الحضاري : الأمة العربية
- ماسينيسا : رجل تاريخي في زمانه
- طارق بن زياد : السفينة التي لا تغرق
- يوغرطة :مقاوم روما
- الكاهنة:رغم المساوى ،فقد تكهنت بعظمة الجزائر
- عقبة بن نافع : فارس مغوار
- كسيلة :مرتد
- الأمير عبد القادر : مات و بقي حيا
- عبد الحميد بن باديس : رائد النهضة الجزائرية
- محمد بوضياف : رجل تاريخي، أخطأ عندما دخل السياسة
- آيت أحمد : سياسي ثوري محنك
- عبان رمضان : مجاهد و شهيد
- فرحات عباس : أحد رموز الحركة الوطنية الذي بحث عن الأمة الجزائرية و لم يجدها .

تحدد صحيفة لوماتان المرجعية الثقافية للمجتمع الجزائري في مختلف القيم و الثقافات الموجودة في الجزائر ، لكن بطريقة متفتحة على العالم و آخر التطورات ، و نبذ الأصولية .

عن سؤال يتعلق بتفسير المسألة اللغوية و الدينية و التاريخية في الجزائر ، تجيب الجريدة بأن ليست لها مشكل مع أي لغة ، فالعربية هي لغة رسمية للبلاد ، لكن لا يمكن استعمالها في المجالات العلمية و التقنية ، لذا فالتعريب المراد تطبيقه هي عملية فاشلة مسبقا ، و الحل في الإزدواجية اللغوية ، أما الأمازيغية فهي لغة وطنية و شرعية يجب ترسيما .

فيما يخص المسألة الدينية ، فهي مستعملة لأغراض سياسية مما أدى إلى التوتر الإجتماعي و ظهور العنف ، لذا يجب رفض كل حزب يقوم على أساس ديني ، كما ينبغي فصل الإسلام عن الدولة ، لأنها مسألة شخصية .

يمكن تقييم الإشكالية التاريخية في الجزائر على أنها مطروحة بطريقة غير علمية نتيجة لإستعمالات سياسية ضيقة لها ، نحن نرى بأن الوسيلة الوحيدة لفهم التاريخ هي المعالجة العلمية و المهنية للأحداث التاريخية ، و التي تحتل فيها ثورة أول نوفمبر 1954 مكانة هامة نظرا للقيم الثورية و التطورية و إستقلال الكيان السياسي عن الأمم و الدول الأخرى .

يعتمد تفسيرنا لهذه المسائل على مجموعة من الأبعاد يمكن إجمالها في الحقيقة الموضوعية ، التفتح على العالم بصفة كاملة ، العصرية .

أما فيما يخص خطاب الثوابت الموجود في الدستور ، نعتبره خطرا على الجزائر لأنه بصفة غير مباشرة يشجع على ظهور و تكون الأصولية ، زد على ذلك فالأبعاد الموجودة فيه تمثل عناصر هوية المجتمع و التي لا يجب تسييسها .

تجيب صحيفة لوماتان عن سؤال متعلق بالمرجعية الثقافية في ظل العولمة و إقتصاد السوق بأن هذا المتغير يمثل أحسن طريقة للدفاع و الإنتاج الثقافي و هذا عن طريق الدخول في الإحتكاك الغير المحدود و بالتالي المنافسة . إن فكرة الغزو الثقافي لم يعد لها مدلول في وقتنا هذا نظرا للتطور الكبير الملاحظ في وسائل الإتصال و الذي يسمح رغم الإختلافات بتكوين قيم و ثقافة و نموذج حضاري عالمي .

ترى الجريدة بأنه يمكن للصحافة الخاصة أن تشارك في صياغة مشروع حضاري مهما كانت الظروف ، و هذا عن طريق إعطاء الحرية العملية للمجال الإعلامي ، مما يسمح بخلق تنافس و تقوية و إثراء نقاط القوة ، و بروز النظرة الواقعية للحقائق ، لكن هذا

لن يتم إلا في ضوء الرفض التام و العملي للأصولية الدينية و مختلف الطرق المباشرة و الغير المباشرة المؤدية لها .

فيما يخص السؤال الأخير حول تقييم بعض المفاهيم و الشخصيات التاريخية ، فقد كانت الإجابة على الشكل التالي :

- الهوية الثقافية : هوية متنوعة ، تكونت بفعل الإستعمار و الغزو الذي تعرض إليه المجتمع ، خلال العصور التاريخية
- الأمة الجزائرية :في إطار التكون
- اللائكية : المخرج الوحيد للبلاد
- الإختلاف الثقافي : تنوع في ظل رفض الأصولية
- التكامل الثقافي : موجود في الواقع ، لكن مظلل بفعل عملية التسييس
- الأمازيغية : مطلب شرعي
- العروبة : موجودة ، لكن لسنا بحاجة إلى تقنينها لفرضها ، يجب استعمالها خارج الإطار السياسي
- الإنتماء الثقافي الحضاري : متعدد ، يغلب عليه الطابع المتوسطي
- ماسينيسا : رجل دولة
- يوغرطة :ثوري ، وطني
- طارق بن زياد : شخصية تاريخية
- الكاهنة:إمرأة حاربت من أجل شعبها و رفض الأجنبي
- كسيلة : شخصية تاريخية
- عقبة بن نافع : دخيل
- الأمير عبد القادر : نحترم بطولته
- عبد الحميد بن باديس : أحد رموز الحركة الوطنية في ذلك الوقت
- محمد بوضياف : وطني
- عبان رمضان : مفخرة للجزائر
- آيت أحمد : شخصية تاريخية مبهمة
- فرحات عباس : رمز للقيم الوطنية المتطورة .

تقوم المرجعية الثقافية للمجتمع الجزائري على : الدين الإسلامي بمفهومه الواسع و الكلي للحياة ، اللغة العربية ، التاريخ المشترك للمجتمع الجزائري .
يتم تفسير القضية اللغوية و الدينية و التاريخية على الشكل الآتي :
إن هذه المسألة قائمة على إقصاء الإتجاه الأصيل الذي يطبع المجتمع الجزائري من جميع الجوانب ، مما أدى إلى أن هذه الأخيرة لم تعرف الإستقرار و هي محل نقاش و تشكيك في كثير من الأحيان من خلال طرح إشكالية الشخصية الجزائرية .

ترى الجريدة بأن الأمازيغية هي لغة ميتة ، أما الفرنسية فيجب إستعمالها كلغة أجنبية فقط ، و هي مطروحة وفق إيديولوجية غربية .

فيما يخص السؤال حول خطاب الثوابت في الدستور تقيم الجريدة هذا الأخير بأنه غير واضح و يقترب نوعا ما من حقيقة تكون المجتمع الجزائري و تفاعلاته ، لكن الشيء المهم هي الممارسة التي تؤكد أو تنفي ذلك .

لقد تمركزت إجابة الجريدة حول المرجعية الثقافية و العولمة و اقتصاد السوق بأن هذه الأخيرة (المرجعية الثقافية) مرتبطة بالتوجه السياسي للسلطة و بإرادتها في تطبيقها و حمايتها أمام تأثيرات اقتصاد السوق .

أما فيما يخص سؤال الصحافة الخاصة و المشروع الوطني الحضاري في ظل الصراع و دخول وسائل إعلامية أجنبية ، فهي ترى بأن المشروع الذي تساهم في تحقيقه مختلف وسائل الإعلام و خاصة الصحافة الخاصة يتم عبر إعطاء الحرية في الممارسة الصحفية ، كما أن الإحتكام إلى ما يعرف بالثوابت الوطنية التي يرتبط بها المجتمع الجزائري و التي حددها الدستور و وضع سياسة إعلامية تراعي النقاط المشتركة و تحاول التقليل من مساحة الخلاف الثقافي نحو جانبه الإيجابي ، أي التنوع الثقافي في سياق محددات معينة ، بحيث يتم جمع مختلف الثقافات في إطار القيم الإسلامية العربية .

أخيرا قدمت الجريدة مجموعة من التعليقات حول المفاهيم و الشخصيات التالية :

- الهوية : بطاقة تعريف ، بدأت في التحديد
- الأمة الجزائرية : تنتمي للأمة الإسلامية
- اللائكية : خطر غربي
- الإختلافات الثقافية : خطر داهم يجب أن يؤطر
- التكامل الثقافي : عامل الإزدهار
- الأمازيغية : جزء من الإنسان الجزائري في ظل الإطار الإسلامي
- العروبة : الجزء الأخر في الإطار الإسلامي

- الإنتماء الحضاري الثقافي: إعتزاز بالإسلام
- ماسينيسا : بطل في ذلك الوقت
- كسيلة :مرتد
- يوغرطة :شخصية ثورية
- طارق بن زياد : شخصية عسكرية خدمت الدين
- الكاهنة:مترددة
- عقبة بن نافع : فاتح إسلامي
- الأمير عبد القادر : بطل و مؤسس الدولة الجزائرية
- عبد الحميد بن باديس : عالم دافع عن قيم المجتمع الثقافية و الحضارية، إعطاء صورة جديدة للإسلام
- محمد بوضياف : حرر البلاد ، لكن أخطأ في بعض الجوانب
- آيت أحمد : شخصية ونية لخط المعارضة رغم الإختلاف في المشروع الحضاري
- عبان رمضان : شخصية ثورية
- فرحات عباس : بحثت عنه الجزائر فلم تجده.

عن سؤال متعلق بالمصادر الثقافية للمجتمع الجزائري ، ترى الصحيفة بأن التاريخ و ما يحمله من أبعاد ثقافية و حضارية هو المحدد للمرجعية الثقافية و بالتالي البنية الفكرية و السلوكات الإحتماعية .

أما فيما يخص الإجابة على سؤال تفسير قضية اللغة و الدين و التاريخ في الجزائر فقد جاءت على الشكل التالي :

اللغة: يجب أن يكون هناك التعدد اللغوي ، العربية هي اللغة الوطنية و الرسمية للبلاد و هي مفروضة تاريخيا ، و لا يجب استعمالها في جميع الحقول المؤسساتية و العملية ، هذا راجع لضعفها في الميدان العلمي التقني ، من هنا فتوظيف اللغة الفرنسية أمر ضروري لإعتبرات موضوعية عديدة ، أما الأمازيغية فهي لغة وطنية يجب ترسيمها و تدريسها و تطويرها ، الإهتمام بالدارجة و إعطائها بعدا وطنيا من حيث أنها المعبرة الحقيقية لأفكار و تصورات المجتمع .

الدين : للحفاظ عليه ، يجب فصله عن الدولة و مختلف الممارسات السياسية التي أنتجت مشاكل كالعنف .

التاريخ الجزائري : تقبله كما هو موجود في الواقع ، و يرفض إخضاعه لحسابات سياسية و مصلحة ضيقة ، الإهتمام أكثر بالتراث الشعبي المكتوب و الشفهي و حوصلته و ترقيته في إطار وطني و عالمي .

إن الأخذ بهذا التفسير يعني تشكيل نظرة مستقبلية للديمقراطية و الحريات الأساسية ، بل أكثر من هذا التوازن و التضامن الإجتماعي .

من هنا فإن الخطاب السياسي في الدستور حول ما يعرف بثوابت الأمة لا يعبر عن حقيقة المجتمع ، ذلك لأن العناصر المتواجدة فيه دخلت في صراع مع الواقع المعاش ، إن الثابتة الأساسية هي التاريخ المعاش و الوعي الوطني المبني على التطور و الديمقراطية .

حول سؤال متعلق بالمرجعية الثقافية في ظل العولمة و اقتصاد السوق، أجابت الجريدة بأن العولمة لا تغير في أساسيات الهوية الوطنية ، بل بالعكس تعطي لها القوة العملية و التنافسية من خلال الاحتكاك الثقافي و الفكري و الاقتصادي الواسع و العميق .

أما فيما يخص سؤال مدى مشاركة وسائل الإعلام في بناء مشروع وطني حضاري في خضم الصراعات و دخول وسائل إعلامية أجنبية ، ترى الصحيفة بأن الحرية الإعلامية ، هي السبيل الوحيد الذي يحقق هذا المشروع من خلال خلق المنافسة و بروز الكفاءات و بالتالي النظر للأشياء بطريقة واقعية و موضوعية .

- أخيرا قدمت التعليقات التالية على مجموعة من المفاهيم و الشخصيات التاريخية :
- الهوية الثقافية :تقبل كما هي معبر عنها موضوعيا
 - الأمة الجزائرية :في إطار التكوين
 - اللائكية : يجب أن تطبق
 - الإختلافات الثقافية : واقع
 - التكامل الثقافي : ضرورة
 - الأمازيغية : بعد وطني
 - العروبة : بعد وطني
 - الإلتناء الثقافي و الحضاري: كحقيقة تاريخية و واقعية متغيرة
 - ماسينيسا : رجل عظيم
 - يوغرطة :مقاوم وطني شجاع
 - طارق بن زياد : رجل المواجهة
 - الكاهنة:شخصية تاريخة كثيرا ما أسيء إليها
 - كسيلة :انتهازي و متقلب
 - عقبة بن نافع : خصم محترم
 - الأمير عبد القادر : مؤسس الدولة الحديثة
 - عبد الحميد بن باديس : مصلح تنويري
 - آيت أحمد : شخصية تاريخية
 - محمد بوضياف : رجل الثورة و ضحية صدقه
 - عبان رمضان : عقل مؤتمر الصومام
 - فرحات عباس : رجل وطني ذو فكر حديث.

تري صحيفة الأصيل بأن المرجعية الثقافية للمجتمع الجزائري لا تختلف عن تلك الموجودة في الدستور .

أما عن سؤال تفسير المسألة اللغوية و الدينية و التاريخية فقد تمت على الشكل التالي :

العربية هي اللغة الوطنية و الرسمية ، إذ هي حقيقة سوسولوجية و حضارية و ثقافية قائمة ، فهي أداة إبداع و وجود ثقافي ، حتى ابن تومرت الأمازيغي كان يستعملها دون التنكر لأصله ، أما الأمازيغية فلم ترقى إلى إنتاج فكري عقلي كما هو الحال بالنسبة للعربية ، الفرنسية لغة أجنبية يمكن استعمالها في حدود قصد التفتح كذلك بالنسبة للإنجليزية . نلاحظ طرح المسألة اللغوية بطريقة مصلحية و سياسية .

أما الدين ، فالإسلام هو دين المجتمع و الدولة و هذا راجع لأنه أحد الأبعاد الرئيسية لشخصية المجتمع الجزائري ، غير أن طرحه في إطار أحزاب سياسية مرفوض لأنه يؤدي إلى زيادة الصراع الإجتماعي و بالتالي الإنسداد .

يمكن تفسير التاريخ الجزائري على أنه الإطار الذي تشكلت فيه الحضارات و الثقافات على مر العصور لكنها انصهرت و شكلت حصيلة و ما أثر في هذه الحصيلة هي الحضارة العربية الإسلامية ، لهذا و استنادا إلى التاريخ ، فالجزائر هي أكثر ارتباطا بالشرق منه بالشمال و هذا ما نجده في قيم ثورة أول نوفمبر 1954 .

عن سؤال يتعلق بالعولمة و اقتصاد السوق و مدى تأثير ذلك على المرجعية الثقافية ، تلاحظ الجريدة بأن الجوهر لا يمكن أن يمس ، لكن الكثير من الملامح ستتغير .

تري الجريدة فيما يخص السؤال حول الصحافة الخاصة و المشروع الثقافي الحضاري في ظل التناقضات و الصراعات و دخول وسائل إعلام أجنبية بأنه عموما و حاليا لا تستطيع الصحف أن تساهم في بعث مشروع مجتمع ما دامت المجالات السياسية و الحزبية و الإيديولوجية تحتكر هذا الميدان .

أخيرا أعطت الجريدة مجموعة من التقييمات حول مجموعة من المفاهيم و الشخصيات التاريخية و هي كالآتي :

- الهوية الثقافية : إختيار ثقافي
- الأمة الجزائرية : حقيقة سوسولوجية تاريخية ذات أبعاد مختلفة و هي تنتمي للأمة العربية الإسلامية
- اللائكية : خرافة
- الإختلافات الثقافية : حقيقة

- التكامل الثقافي : ضرورة
- الأمازيغية : حقيقة ثقافية تستعمل في غالب الأحيان لأغراض سياسية
- العروبة : مجرد حقيقة ثقافية حضارية فقط
- الإنتماء الثقافي و الحضاري: عربي إسلامي
- ماسينيسا : رمز تاريخي و رمز لدولة
- يوغرطة :مقاوم
- طارق بن زياد : رمز للإنصهار في الحضارة العربية الإسلامية
- الكاهنة:رمز للخصوصية الجزائرية
- كسيلة :موضوع تقديرات مختلفة
- عقبة بن نافع : فاتح إسلامي
- الأمير عبد القادر : مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة
- عبد الحميد بن باديس : رمز للنضال الثقافي و التأسيس
- محمد بوضياف : مناضل القضية الوطنية
- آيت أحمد : مناضل القضية الوطنية
- عبان رمضان : رجل ثوري
- فرحات عباس : رمز لتصحيح الذات

8/جريدة لوسوار دالجيري Le soir d Algérie

لقد أجابت الصحيفة عن السؤال المتعلق بتحديد المصادر الثقافية للمجتمع الجزائري كما يلي : الدين ، اللغة و التاريخ ، لكن تفسير هذه المسائل يمثل إشكالية بالنسبة للجزائر . فالدين يجب فصله عن الدولة و الممارسات السياسية و المؤسساتية ، ذلك لأنه (الإسلام) يعتبر قضية شخصية تدخل في سياق الحريات الأساسية و الفردية . أما اللغة، نلاحظ إهمال و تهميش الأمازيغية رغم شرعيتها و وطنيتها ، و الإبقاء على العربية فقط ، بل الأكثر من هذا استعمالها في مختلف حقول العمل ، و المطالبة بتوسيع دائرة استعمالها ، و هذا أمر خطير نظرا للنتائج التي ستبرز من خلال هذه العملية ، فالعربية مرتبطة بكل ما لديه علاقة بالأدب ، الفن ، الدين .. إلخ ، لذا فالعمل باللغة الفرنسية خاصة في الحقول العلمية و التقنية حقيقة فرضت نفسها موضوعيا . فيما يخص المسألة التاريخية نلاحظ تهميش أكثر للبعد الأمازيغي في التاريخ ، و التركيز على البعد العربي الإسلامي .

تعتبر ثورة أول نوفمبر 1954 من حيث مبادئها الديمقراطية التغييرية التطورية كحدث تاريخي هام في تشكيل الوعي الاجتماعي و السياسي ، لكن ما يلاحظ هو احتكار هذا الحدث و استعماله لأهداف متناقضة .

يأتي التعليق على خطاب الثوابت في الدستور بأنه محل تناقض و صراع بين مختلف الرؤى و التصورات ، يمكن اعتبارها بأنها مفاهيم سياسية عقيمة . عن سؤال متعلق بالمرجعية الثقافية في ظل اقتصاد السوق و العولمة ، تجيب الجريدة بأن هذه الظاهرة ستخلق ديناميكية اجتماعية و اقتصادية جديدة و التي ستترجم في طاقة ثقافية قوية قادرة على منافسة الثقافات الأخرى .

أما فيما يتعلق بمدى مساهمة الصحافة الخاصة في بناء مشروع وطني حضاري في ظل الأوضاع الراهنة التي تتسم بالصراع و دخول وسائل إعلامية أجنبية و القضاء على الأصولية الدينية و الإعراف بالبعد الأمازيغي و ترسيمه هي العوامل الأساسية التي تسمح للصحافة الخاصة بإبراز قدرتها في هذه العملية بالطرح الموضوعي للظواهر . و في النهاية علقت الجريدة على مجموعة من المفاهيم و الشخصيات التاريخية بالصيغة التالية :

- الهوية الثقافية :حقيقة تاريخية ، لكنها مسيسة
- الأمة الجزائرية :في إطار التكون
- اللائكية : المشروع الوحيد لإنقاذ الجزائر

- الإختلافات الثقافية :عامل ازدهار في ظل الإعتراف بالبعد الأمازيغي و غياب الأصولية
- التكامل الثقافي : ضرورة في ظل احترام مبادئ الديمقراطية
- الأمازيغية : لغة و إرث ثقافي تاريخي و وطني مهمش
- العروبة : جانب من الهوية لكنها مسيسة
- الإنتماء الثقافي و الحضاري: جزائر جزائرية "، متوسطة أكثر
- ماسينيسا : مؤسس الدولة الأمازيغية ، و شخصية نفتخر و نعتز بها
- يوغرطة :بطل مقاوم ، رفض الأجنبي
- طارق بن زياد : شخصية عسكرية
- كسيلة :رمز التاريخ الأمازيغي ، و الذي لم يفهم بطريقة موضوعية
- الكاهنة:امرأة عظيمة و مقاومة ترمز للخصوصية البربرية
- عقبة بن نافع : رجل حرب
- الأمير عبد القادر : قاوم الإستعمار
- عبد الحميد بن باديس : رجل دين
- آيت أحمد : شخصية تاريخية
- محمد بوضياف : ثوري و وطني
- عبان رمضان : قوة الثورة و الفكر الديمقراطي الحديث
- فرحات عباس : رمز الوطنية المتطورة

قبل التطرق إلى تصنيف الأجوبة المقدمة و تفسيرها ، بوجدنا تقديم مسح و وصف و جيز حول الإجابات التي تم الإتفاق على مضمونها في الجرائد و هي كالآتي :

فيما يخص أهم التوجهات الفكرية و الثقافية و الإيديولوجية الموجودة في الصحافة المكتوبة عموما و الصحافة الخاصة على وجه التحديد ، ترى الجرائد و إن كانت في بعض الأحيان تختلف في تسميتها بأنه على العموم توجد ثلاثة توجهات أساسية تعكس ما هو موجود في الواقع الاجتماعي و هي :

التوجه العلماني أو ما يطلق عليه تسمية الديمقراطي الجمهوري بيساره و يمينه و التوجه العروبي أو ما تم تسميته بتيار الخلاصة الوطني ، ثم التوجه الإسلامي .

أما عن السؤال المتمحور حول الفرق من ناحية الانتماء الثقافي و الإيديولوجي بين الصحافة الخاصة و صحافة الدولة و الأحزاب و مختلف التنظيمات ، تتفق مختلف الجرائد على أن درجة الانتماء الإيديولوجي هي التي تفرق بين الصحافة الخاصة و الصحف الأخرى ، حيث أن الجرائد الحزبية مثلا تعبر بصفة مباشرة و واضحة و بطريقة نضالية و دفاعية عن الحزب الذي تنتمي إليه ، لكن الصحف الخاصة تستعمل نوع من اللامباشرة في التعبير عن توجه معين ، و قضاياها تكون مطروحة بصيغة موضوعية .

فيما يخص مدى انسجام صحافيي جريدة معينة في التوجه الثقافي المعرفي ، أجابت الصحف بأن الاختلاف موجود و هذا أمر طبيعي لكن في إطار خط الجريدة بمعنى أنه يوجد حد أدنى للإتفاق و يتمثل في أهم القيم التي تدافع عليها الجريدة .

إن عملية نشر الكتابات الصحفية تخضع للنقاش حول المحتوى العام و دلالاته بين الصحافيين تحت تأطير مدير الجريدة و رئيس التحرير .

عن السؤال الدائر حول أهم الفئات الاجتماعية التي يمكن أن تلعب دورا في إثراء الثقافة الجزائرية تمت الإجابة كما يلي:

فئة النخبة المثقفة ، الصحافيين ، رجال السياسة ، الفنانين ، كما أضافت صحيفة العالم السياسي فئة الأئمة التي اعتبرتها من حيث أنها حاملة لثقافة دينية تسمح ببعث و إرساء الرموز الثقافية و تأطيرها .

إجابة على سؤال يتمحور حول ما إذا كان التضارب و الصراع حول مسألة المرجعية الثقافية قد نشر على مستوى الصحف في فترة الحزب الواحد ، تلاحظ الجرائد بأن الظروف السياسية و الإيديولوجية التي واكبت تلك الفترة لم تسمح بظهور هذه العملية ، لكن و خاصة في فترة الثمانينات ظهرت بعض الكتابات و التحليلات المعارضة للثقافة الرسمية ، لكن بطريقة محتشمة ، نجدها مثلا في الجرائد الأحداث و حتى في الإذاعة الوطنية القناة الثالثة .

لقد اتفقت الجرائد بأن هناك تغير في مستوى الخطاب الإعلامي بالنسبة لقضية الهوية و المرجعية الثقافية و حتى بعض القضايا الأخرى المتعلقة بالسياسة و السلطة ، و هذا راجع للتغير السياسي العام بعد 1991 و ما واكبه من تراجع في الخطاب الديني الشديد اللهجة بفعل إقصاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و تشديد الخناق على الصحافة الخاصة من خلال سن بعض القوانين ، بل أكثر من هذا تعليق عدد كبير من الصحف بحجج مختلفة .

أخيرا تلاحظ الجرائد بأن الجانب التجاري المالي يلعب دورا كبيرا في تقوية مركز و نفوذ الصحف ، لكن هذا لا يعني أن الضغوطات المالية الممارسة على الجرائد تستطيع أن تغير من الخط الثقافي و الإيديولوجي العام للجريدة ، و هذا راجع لأسباب تأسيس الجريدة في حد ذاتها و غايتها ، لكن يمكن و في حالة الضغوطات المالية الممارسة ضد الجريدة (و التي في غالب الأحيان تكون ذات طابع سياسي) أن تجد هذه الأخيرة نوعا من التأقلم و التكيف مع الأوضاع المفروضة دون المساس بجوهر مبادئ الجريدة (استعمال نوع من المرونة و هي عملية تكتيكية)

نستنتج مما سبق أن الجرائد تتفق عموما حول العمل الصحفي ، و مختلف العلاقات العملية الاتصالية السائدة بين مختلف صحفيي الجريدة ، لكن ما هي الأشياء التي تختلف فيها .

إجابة على هذا السؤال نقوم بتقديم تفسير تصنيفي و مقارن يعتمد على نوعية الأجوبة المقدمة و التي لها علاقة مباشرة بإشكاليتنا ، و هي على الشكل التالي :

يمكن ترتيب كل من جريدة الخبر و الأصيل و الشروق العربي في خانة واحدة و هذا راجع لنظرتها الواحدة فيما يخص جوهر الإشكاليات المطروحة ، لكن هذا لا يمنع من وجود اختلافات بينهم في مستوى نوعية الأجوبة من ناحية الشدة و التأكيد و القدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة ، إذ يمكن ملاحظة هذا التنوع و الإختلاف في أي توجه .

العروبيون كجماعة إنتمائية تضم جماعات فرعية أخرى من بعثيين ... الخ و من هنا تبرز ثقافة و ميكروإيديولوجية هذه الجماعات .

فيما يخص قضية اللغة مثلا و بالتحديد الأمازيغية تقدم جريدة الخبر تحليلا و رؤية تأقلمية مع الواقع من خلال تبنيها فكرة الأمازيغية لغة وطنية يجب ترسيمها و تدريسها رغم اعترافها ضمنا بأن هذه الأخيرة ليست متطورة و لا يمكن أن تنافس العربية لاعتبارات تاريخية و حضارية و اجتماعية و بنية اللغة في حد ذاتها ، كما أن تقييمها

للتاريخ الوطني من ناحية الإرث (أمازيغي، عربي إسلامي، غربي) جاء بطريقة تركيبية من حيث أن كل هذه العناصر تدخل في التشكيلة الفكرية و السلوكية و الحضارية للمجتمع ، لكن في نفس الوقت تقدم للتراث العربي الإسلامي بعدا أكثر تعبيراً عن الأنا الجماعي (*) هذا ما يجعلنا نقول بأن نوعية و كمية الإقتراب بمعناه تقبل الواقع بمختلف تناقضاته و تبنيها لرؤية براغماتية للظواهر التي جعلت منها تحلل مختلف المسائل بطريقة تركيبية و نوعاً ما حيادية .

عكس هذا قدمت صحيفة الشروق العربي إجابات واضحة في مسألة اللغة الأمازيغية و الفرنسية و المكانة الهامة التي تحتلها العربية كلغة و كإرث تاريخي في التشكل الثقافي و حتى وجود المجتمع و الدولة الجزائرية و هذا يرجع لتبنيها لنموذج الثقافة و الإيديولوجية العربية ذات الأصول البعثية و التي ترى بأن العروبة بمعناها الشاسع و الواسع هي المحددة لوطنية الفكر و الإيديولوجيا ، أما الثقافات الفرعية الأخرى فتبقى في إطارها الجهوي الفلكلوري (*).

أما النقاط المشتركة بين هذه الصحف و هي أساسية كونها تعكس المصادر المعرفية و الإيديولوجية لتكون الجماعة العروبية و تماسكها بحيث تعمل على الضبط و التحكم في الصراعات بين الجماعات الفرعية ، كما أنها تعبر عن نموذج ثقافي معين يتناقض مع النماذج الأخرى و التي تتشكل على أساسه مختلف التمثلات و الإدراكات لمختلف المظاهر الحضارية و الثقافية و حتى الوجود الإنساني ، هي كالاتي :

● الانتماء العربي الإسلامي : إن تبني هذا البعد و العمل به يكشف لنا عن مجموعة من الرموز و المظاهر الفكرية ، إن تاريخ الفتوحات العربية الإسلامية لعب دوراً كبيراً في تغيير و إعادة بناء عقل الإنسان المغربي عن طريق الإسلام و اللغة و ما تحمله من نموذج ثقافي و رؤية للحياة حيث تفاعلت و انصهرت فيه مختلف

(*) هذا ما اكتشفناه من خلال النقاش المعمق مع مدير الجريدة / و اطلعنا على بعض خطاباتها الصحفية في هذا المجال.

(*) تنطلق جريدة الشروق العربي من فكرة مفادها أن انتمائنا للأمة العربية ليس حضارياً فقط بل من ناحية الأصول و الجذور (نحن عرب أقحاح)

الثقافات التي كانت متواجدة بدرجات مختلفة ، و ما تأكيد مبادئ ثورة أول نوفمبر على فعالية هذا النموذج من الناحية البسيكوساجتماعية و الحضارية إلا دليل على ذلك .

لهذا فالمطالبة بالتعريب و رفض اللاتينية و جعل الدولة هي المتحكمة و المسيرة الوحيدة للدين من خلال مؤسساتها و تدعيم ما يسمى بثوابت الأمة ، يأتي لنسج علاقات

هذا المنطق من التفكير و يسمح بالتفتح على الثقافات العالمية و الاحتكاك بها وفق معادلة ضرورة تأطير و تنظيم الذات إذ أن " استعارة لأي ثقافة أو فكر يكون في إطار المنطق الداخلي لقانون العلاقة الجدلية بين الداخل و الخارج " (1)

غير بعيد عن هذه الرؤية، جاءت أجوبة العالم السياسي مدعمة لما شرحناه عند العروبيين، لكنها اختلفت معهم في نقطة إستيمولوجية مهمة و التي تتمثل في الإسلام من حيث أنه شامل و يؤطر و يوحد المجتمعات العربية و الغير عربية ، لهذا فالإعتراف بالانتماء للأمة الإسلامية هو أكثر تعبيراً و وصفاً للحقائق التاريخية و الموضوعية .

لقد اتسمت إجابات العالم السياسي ضمناً بنوع من الدفاع عن الجماعة الإسلامية على مختلف أشكالها و في مختلف التنظيمات ، هذا الدفاع الذي جاء كنتيجة لما تعيشه هذه الأخيرة و مختلف المؤسسات التي تنتمي إليها بعد 1991.

بمقابل هذين الصنفين تأتي جريدة لوماتان ، لانوفال ريبيليك، لاتريبين، لسوار دالجيري ، لتعطي مجموعة من الأجوبة المتعلقة بلب موضوعنا و المتناقضة مع إجابات الصحف الممثلة للعروبة و الإسلام ، و يمكن إبراز أهم المظاهر في :

- فصل الدين عن السياسة لاعتبارات فكرية و اجتماعية و سياسية و أمنية "

فالتكوين السياسي ذا الطابع الديني يستطيع بصعوبة التلاؤم مع الديمقراطية الحديثة... عندما تكون في قمة السلطة تتقبل بصعوبة المنافسين ، نظراً لفعالها الذي يدخل بصفة رئيسية في إحياء ما تعتبره الأمر المقدس أي المسلم " (2)

- ضرورة ترسيم اللغة الأمازيغية و الاعتراف بالتراث الأمازيغي و حتى المتوسطي من ناحية أبعاده الوطنية و هذا استناداً للحقائق الموضوعية و دورها في تشكيل البنية العقلية للإنسان الجزائري ، غير مهملين البعد العربي الإسلامي في سياقه الحضاري. -التفتح على العالم الخارجي بدون قيد و لا أفكار مسبقة لضمان التنوع و الثراء الثقافي و بالتالي استمرارية الوجود الاجتماعي و تقويته إذ

(1) حسن مروة-النزاعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية ج1-دار الفرابي ط 4-1981

(2)M hamed BOUKHOBZA-idem-p 168

- " إنه عن طريق الاتصال المباشر و اللامباشر مع المجتمعات الصناعية ، تستطيع الدول السائرة في طريق النمو كسب من جديد فرصة حقيقية و موضوعية للتطلع على العصرية و القيم الجديدة ... كالإبداع ، التجديد ، الحرية ، التسامح ، ثقافة المؤسسة ، العمل " (1)

إن الأخذ بهذه المعطيات في وعي صحفيي الجرائد هو الذي سيسمح بتحقيق العملية التواصلية بين مختلف فئات المجتمع الجزائري و حتى المجتمع العالمي ، كما يسمح بتحقيق مفهوم " الجزائر جزائرية " القريبة للإنتماء المتوسطي لاعتبارات جغرافية .

ما يمكن ملاحظته من خلال الأجوبة المقدمة لنا هو الاختلاف السطحي في تفاصيل تقييم بعض المسائل المطروحة ، بحيث تظهر صحيفة لوماتان أكثر وضوحا و راديكالية من حيث تأكيدات المتكررة لرفض الأصولية و تسييس الدين ، أما صحيفة لسوار دالجيري فقد ركزت أكثر على ظاهرة تهميش الأمازيغية ، و قد يرجع هذا ، إلى جانب انتمائها للجماعة المرجعية المعروفة ، انضمامها إلى جماعات فرعية من يمينية ، يسارية ، و التي لديها ارتباطات بأحزاب و منظمات معينة .

لهذا و تماشيا مع تفسير مختلف الأجوبة و تصنيفها معرفيا ، يمكن القول أن الإنتاج الثقافي الإيديولوجي في مختلف الصحف مبني على أساس التضاد و التقابل ، لكن في نفس الوقت نلاحظ اتفاقيات في العمل الصحفي كحرية الإعلام مثلا .

(1) Hamana BOUKHARI identité et altérité EL WATAN N°2819 MARS2000 P11

III - الإستنتاج العام :

إن تحليلنا لمحتوى الجرائد و المقابلات قد أبرز لنا استنتاج مركزي تتفاعل فيه مجموعة من التصورات و الإدراكات المتناقضة بسبب تناقض المرجعيات المعرفية و الإيديولوجية و تعقد الواقع الاجتماعي .

يعكس لنا الاستنتاج الأولي مدى تحقق الفرضية الأولى بحيث تم الكشف عن مدى تأثير عامل التوجهات الثقافية و الإيديولوجية و تكويناته التاريخية من حيث ارتباطه بمختلف الرموز المعنوية و المؤسساتية و الشخصيات و علاقته بأهم الممارسات و الإنتاجات السياسية و الفكرية ...الخ تماشياً مع طبيعة كل مرحلة خاصة فترة التعددية الحزبية التي اتسمت بحرية الممارسات السياسية و الإعلامية و الجمعوية مما ساهم في تشكيل خطاب متوتر و حاد اللهجة عكس الصراعات التي كانت موجودة بين مختلف التوجهات و التي طبعتها التهم المتبادلة بينهم خاصة و أن الدراسة تمت في فترة الاستعداد لإنتخابات ديسمبر 1991 .

أما الاستنتاج الثاني و الذي بفضلله تم تحقيق و تدعيم فرضيتنا الثانية فيتمثل في إبراز مختلف التغيرات التي طرأت في الخطاب ، حيث تم تفسير ظاهرة قلة شدة اللهجة و تعديل و إذا كان شكلي بعض الرموز التصوراتية خاصة ما يتعلق بالدين و قضية الأمازيغية ، مما يبرز مدى ارتباط هذه التغيرات ، و التي هي في حقيقة الأمر محاولة التكيف مع معطيات الواقع – بالظروف السياسية و الاقتصادية التي ظهرت بعد 1992 .

الخاتمة :

تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في ذلك الترابط العلائقي بين مختلف محاوره و فصوله سواء من ناحية بناءاتها المنظمة و المرتبة أو وظيفتها المتكاملة في الإجابة عن التساؤل المركزي للإشكالية .

إن النتائج المتحصل عليها تعتبر كخلاصة عامة لنمط من العلاقات الاجتماعية و الثقافية تكونت تاريخيا بفعل عوامل مترابطة و متشابكة و التي كونت ما يعرف بتعدد الجماعات المرجعية و صراع هذه الأخيرة بسبب الاختلاف العميق في المراجع أو المصادر المعرفية التي تعتمد عليها في تشكيل إدراكها و تقييمها لمختلف مظاهر الحياة .

يمكن اعتبار قضايا الدين و اللغة و التاريخ كمنطلقات فلسفية و حتى إيديولوجية تعتمد عليها هذه الجماعات في تكوين ذاتها و بناء معارف و ممارسات أخرى لكن في نفس الوقت تلعب هذه المفاهيم الدور التفسيري لذاتها في هذه الجماعات و هذا ما تم اكتشافه .

تعكس لنا ظاهرة الصراع الثقافي و الاجتماعي بين التوجهات الثلاثة الموجودة في المجتمع الجزائري و المتغلغلة في مختلف الشرائح الاجتماعية رغبة و غاية كل جماعة في الوصول إلى الاعتراف الاجتماعي و السياسي لقوتها و شرعيتها في الهيمنة الرمزية و المادية ، هذه الأخيرة التي لا يمكن الوصول إليها إلا إذا تم توظيف قضايا حساسة في الدولة و المجتمع و التي تأخذ فيها مسألة الهوية الثقافية الحصة الكبرى بحيث تم استعمال مختلف الأشكال الإستراتيجية و التعبيرية و المصلحية و التلاعبات و التي كانت تعمل في مؤسسات محددة كالحزب ، الصحافة ، المدرسة ، الجامعة ، الجمعيات ... الخ ، هذه الأخيرة التي وظفت بهدف إعادة إنتاج الصراعات الرمزية بين الجماعات مما يفسر ظاهرة تكتل و تلاحم مختلف الجماعات الفرعية الموجودة في مختلف التنظيمات بهدف الدفاع و التصدي للطرف المناقض في إطارها يسمى بممارسة الهيمنة ، هذه الأخيرة التي تختلف أشكالها و حداثتها من ظرف لآخر حسب طبيعة و درجة الإتصالات و المفاوضات و المناقشات التي تجري بين هذه التوجهات بفعل ظهور متغيرات جديدة .

لذا يمكن القول بأن إنتاج و إعادة إنتاج الأنماط المعرفية و الإيديولوجية هي حصيلة " الصراعات ، التناقضات ، التقسيمات ، التماثلات ، التجانسات ، الإستراتيجيات داخل النسق الاجتماعي الغير متساوي " (1)

(1) Ismail LAACHER Algérie réalité et pouvoir Paris l harmattan 1985 p136

أخيرا يمكن التأكيد على فكرة مهمة تتعلق بعدم الوضوح العملي لمسألة المرجعية الثقافية بسبب التذبذب في إعطاء المكانة الحقيقية و المستقرة نسبيا لهذه العناصر ، و هذا راجع للتغير السريع في النشاط السياسي السلطوي و اشتداد أو نقص قوة الجماعات الضاغطة ، و تأثير العوامل الخارجية خاصة الاقتصادية على ذلك .
لكن تبقى عموما التصورات التي بناها كل توجه تسير وفق منظور القيم النظرية أو ما أسماه لوكاش بالوعي الممكن (1) .

(1) VOIR LUCIEN GHOLDMA IBRID

بيبلوغرافيا تحليلية

I- مراجع المنهجية:

1/ باللغة العربية:

- بودون ريمون و بوريكو فرانسوا: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، تر: د: سليم حداد ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- هولتكراس إيكه: قاموس الأنثروبولوجيا و الفلكلور، تر: د: محمد الجوهري و د: حسن الشامي، القاهرة، دار المعارف، 1973.

2/ باللغة الفرنسية

- Angers maurice :Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines ,Alger,ed casbah,1997
- Bardin Laurence :l'analyse de contenu ,Paris ,1977
- Mucchielli Rogers : Analyse de contenu de documents et des documentations,6°ed ,E-S-F,1998

II- مراجع النظريات:

1/ باللغة العربية:

- ابن خلدون عبد الرحمن: المقدمة، نصوص جمعها د: البير نصري، ط2، بيروت، دار المشرق، 1968.
- مغربي عبد الغني: الفكر الإجتماعي عند ابن خلدون تر: محمد شريف بن دالي حسين، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- غورفيتش جورج: الأطر الإجتماعية للمعرفة تر. خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- Ansart pierre :les sociologies contemporaines, Paris, ed du seuil, 1990.
- Arnaud p, Auguste comte, Paris, puf, 1968.
- Bourdieu pierre et J-C Passeron : la reproduction, Paris, ed de minuit, 1970.
- Balandier Georges :sens et puissance (les dynamiques sociales) Paris , puf, 2° ed , 1981.
- Cot J-P et Mounier J-P : pour une sociologie politique, Paris, ed du seuil , TI , 1974.
- Crosier michel, Friedberg, E, l'acteur et le système (les contraintes de l'action collective) Paris,ed du seuil, 1992.
- De Tocqueville Alexis : de la démocratie en Amérique, Alger, Enag, 2°ed, 1991.
- L'ancien régime et la révolution, Paris, Guallimard, 1964.
- Duhac rené : La sociologie de migrations aux Etats-Unis, mouton, Paris, 1976.
- Durkheim Emile :de la division du travail social, Paris, puf, 8° ed, 1967.
- Les formes élémentaires de la vie religieuse ,Paris,L-G-F,1991
- L'évolution pédagogique en France ,Paris ,puf ,1969.
- Guoldman Lucien :science humaine et philosophie (suivie de structuralisme génétique et création littéraire) ed Gonthier, Paris, 1966.
- Gurvitch Georges : la vocation actuelle de la sociologie, Paris, puf,1968.
- Marx Karl :contribution à la critique de l'économie politique T, Maurice husson , Paris, ed social, 1957.

- Mauss marcel :essais de sociologie , Paris , ed de minuit , 1971.
- Mendrass Henri : éléments de sociologie, Paris, Arnaud collin, 1978.

III - مراجع علم النفس الإجتماعي :

1/ بالعربية :

- السيد ياسين: الشخصية العربية بين صورة الذات و مفهوم الآخر، بيروت، دار أكتوبر للطباعة و النشر، 1983.
- سويف مصطفى: مقدمة لعلم النفس الإجتماعي، القاهرة، مطبعة الأنجلومصرية، بدون تاريخ .

2/ بالفرنسية :

- Anzieu D et Martin J-IVE : la dynamique des groupes restreints, Paris, puf , 9°ed, 1990.
- Levy André : psychologie social (textes fondamentaux Anglais et Américains) TII, Paris Dumond, 1972.
- Lewin Kurt :psychologie dynamique (les relations humaines) T, Marguerite et Claude fauchaux , Paris, puf, 1959.
- Moreno, J : fondements de la sociométrie, T, H Lesage, Paris, puf , 1954.
- Moscovici Serge :la psychanalyse son image et son public, Paris, puf , 1961.
- Mucchielli Rogers : la dynamique des groupes , ed E-S-F, 12° ed, 1989.

IV – مراجع الثقافة، السياسة و الإتصال :

1/ باللغة العربية :

- ابن نبي مالك: مشكلة الثقافة، دمشق، دار الفكر، 1981.
- الحصري أبو خلدون ساطع: أبحاث مختارة في القومية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
- البيطار نديم: حدود الهوية القومية (نقد عام) بيروت، دار الوحدة، 1982.
- الطمار محمد: الروابط الثقافية بين الجزائر و الخارج، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و الإشهار، 1983.
- جوليان شارل أندري: تاريخ إفريقيا الشمالية، ج1، تر: محمد مزالي، البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1969.
- حمدي حسن: مقدمة في دراسة وسائل الإتصال ن القاهرة، دار الفكر العربي، 1987.
- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج 1، 1992.
- سفير ناجي: محاولات في التحليل الإجتماعي (التنمية و الثقافة) تر:م-ع بن ناصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1، بدون تاريخ .
- شريط عبد الله: نظرية حول سياسة التعليم و التعريب، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984.
- غليون برهان: مجتمع النخبة تونس، دار البراق للنشر، 1989.
- نظام الطائفية (من الدولة إلى القبيلة) بيروت، المركز الثقافي العربي، ط1، 1990.
- قاسم محمود: الإمام عبد الحميد بن باديس (الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية)، القاهرة، دار المعارف ، ط2 ، بدون تاريخ
- لينتون رالف: دراسة الإنسان ، بيروت ، المكتبة العصرية ، 1963.

- Aubert Nicole et al : diriger et motiver (secrets et pratiques) , Alger , ed casbah , 1997.
- Balle Francis : Média et société , Paris , ed Mont chrétieux, 3° ed , 1984.
- Benabi Malek : le problème des idées dans le monde musulman , Alger , EL Bay-ynate , 1990.
- Pour changer l'Algérie (articles de presse) rassemblés par N-BOUKROUH, Tipaza, société d'édition et de communication 1989.
- Ben Achour yadh: l'état nouveau ,imprimerie officielle de la république Tunisienne, TII, 1980.
- BRAHIMI Brahim : la presse , le pouvoir et les intellectuelles en Algérie, Paris, l'harmattan .
- BOUKHOBZA M'hamed : octobre 88 (évolution ou rupture) Alger, ed Bouchéne , 1991.
- BOUZIDA abderrahmane : le projet social Algérien, Alger , O-P-U , 1991.
- BURGAT François : l'islamisme au Maghreb (la voix du sud), Paris, ed Khartala , sans date.
- CAYROL Roland : la presse écrite et audiovisuelle, Paris, puf, 1973.
- COLONNA Fanny : Instituteurs Algériens (1883-1939), Alger, O-P-U, 1975.
- CHARON , J-Marie : le journalisme, Toulouse, ed milan, 1995.
- CHERIF Mustapha : culture et politique au Maghreb, ed Maghreb relation , 1990.

- ESCARPIT R : théorie de l'information et pratique politique, Paris , seuil , 1981.
- HARBI Mohamed : l'islamisme dans tous ses états, Alger , ed Rahma , 1992.
- HERSKOVITZ J-M : les bases de l'anthropologie culturelles, T François Vaudon , Paris , payat, 1952.
- IDROUDJ Lakhdar : pouvoir et idéologie de l'information, Author .
- KASSEB M, Yacine: l'islam face au nouvel ordre mondial , ed salama, 1991.
- KHELLADI Aissa : les islamistes face au pouvoir , Alger , ed Alpha , 1992.
- LAACHER Ismail : Algérie, réalité et pouvoir, Paris, l'harmattan , 1985.
- LACHREF Mustapha : l'Algérie, nation et société, Alger, sned , 2°ed , 1978.
- LAHRAOUI Addi : état et pouvoir , Alger , O-P-U, 1990.
- LAROUI Abdellah :l'histoire du Maghreb, Paris, maspero, vol I , 1976.
- LINTON Ralph : le fondement culturel de la personnalité, Paris , dumond , 1965.
- MARCUS Herbert : culture et société ,T, Gérard Billy, Paris, ed de minuit .
- Mathieu michel : le système médiatique (le journal dans son environnement), Paris , Hachette , 1989.
- MEGHERBI Abdelghani : la culture et la personnalité Algérienne de Massinissa à nos jours , Alger , S-N-E-D , O-P-U, 1986.
- Le monde musulman de la naissance à la renaissance, ed du parti 1977.

- Le miroir Apprivoisé (sociologie de cinéma Algérienne)
E N A L,O-P-U, ed Gain , Bruxelles , 1985.
- Les Algériens aux miroir du cinéma colonial (contribution
à une sociologie de la décolonisation) Alger,S-N-E-D,1982
- MOLES Abraham : socio dynamique de la culture,Paris,
mouton , 1967.
- Théorie structurelle de la communication et société ,Milan,
Barcelone, Mexico, 1988.
- OURDANE Amar : la question berbère dans le mouvement
national Algérien , Alger , ed Dar El Idjtihad.
- REIFFEL Remy :l'élite des journalistes, Paris , puf , 1984.
- TURIN Ivonne :Affrontement culturelle dans l'Algérie
coloniale (écoles, médecines, religions,1830,1880) 2°ed Alger
Enal, 1983.

الدوريات و الجرائد :

- الجابري محمد عابد : يقظة الوعي العربي في المغرب (مساهمة في نقد
السوسيولوجيا الإستعمارية) المستقبل العربي ، العدد 87 ، 1986
- الحمد تركي: من الدولة القومية إلى الدولة العالمية، الشعب، 30 أوت، 1994.
- العياشي عامر: ثقافة الحوار (صراع الجامعة و ثوابت الأمة)،الشروق الثقافي،
العدد 40، 1994.
- الصفدي هشام : نحو وعي أفضل لتاريخ الجزائر ، الأصالة ، العدد 8 ، 1972.
- الهرماسي محمد عبد الباقي: المغرب العربي المعاصر (الخصائص المؤسسية و
الإيديولوجية للبناء السياسي)، المستقبل العربي ، العدد، 84 ، 1986.
- بلحسن عمار : المشروعات و التوترات الثقافية حول الدولة و الثقافة في الجزائر
، المستقبل العربي ، العدد 141 ، 1990.
- بوزيدة عبد الرحمان : العلم و العلماء ، الأمة ، العدد 7 ، 1993 .
- حسن محمد: الأصول التاريخية للتعريب في المغرب العربي، المستقبل العربي،
العدد 72 ، 1985.

- شيلر-أ، هربرت: المتلاعبون بالعقول ، تر: عبد السلام رضوان ، عالم المعرفة،
العدد 243، 1999.

- عزي عبد الرحمن: مسألة البحث عن منهجية البحث (إعادة النظر في نمط
لاسويل) المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 2، 1988.

- لعيان عبد العزيز: الهوية الوطنية في برامج الأحزاب السياسية، الشروق الثقافي،
العدد 36، 1994.

- مالكي امحمد : في العلاقة بين المشرق و المغرب، المستقبل العربي، العدد
183، 1994.

- Bernelas J-louis : Réflexion sur la culture politique (d'après
l'avant projet de la charte nationale) revue Algérienne des
sciences ,J-E –P, N° 4, 1976.

- BOUKHARI Hamana : identité et altérité, El Watan N° 2819,
mars 2000.

- Chitours chems-eddine : l'arabe des Algériens, liberté N°
1762, juillet 1998.

- Grand Guillaume Gilbert : identité et culture nationale au
Maghreb ,peuples méditerranéens , N° 9, 1979

- HARBI Mohamed : nationalisme Algérien et identité berbère
, peuples méditerranéens ,N° 11, 1980.

- MADI ,M : langue et identité (de la marginalisation à la
résistance) in réflexion ,N° 1, 1997.

MEZIANE ,A : islam et démocratie ,liberté ,mars 2000 -

- الوثائق الرسمية :

- جبهة التحرير الوطني : ميثاق الجزائر 1964

- الميثاق الوطني 1976

- جبهة القوى الاشتراكية : مشروع برنامج عمل جبهة القوى الاشتراكية

- دستور 1989

- دليل مركز الأرشيف الوطني

- M-D-R-A : historique et préprogramme .
- Premier congrès du PAGES :résolutions.
- Projet du programme politique du FIS.
- Résolution du premier congrès du R C D .